وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

# مدخل الاقتصاد

من إعداد: د/احمد بركات

السنة الجامعية
2018 -2017

## الخطـة

تمهيـد

المحور الأول: علم الاقتصـاد.

المحور الثاني: علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى.

المحور الثالث: النشاط الاقتصادي والمفاهيم الاقتصادية.

المحور الرابع: المشكلة الاقتصادية

المحور الخامس: الحـاجـات

المحور السادس: الأنظمة الاقتصادية

المحور السابع: الادخـــار

المحور الثامن: الاستثمار

المحور التاسع: التحليل الاقتصادي

المحور العاشر: الأزمة الاقتصادية والمالية

المحور الحادي عشر: التضخـم

المحور الثاني عشر: البطالــة

المراجع المعتمدة

ابن وسيلة بوركات

## تمهيـد

هناك تفرقة حددها المفكرون منذ القرن الثامن عشر بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية أو الاجتماعية، فالعلوم الطبيعية (مثل الجيولوجيا والفيزياء والكيمياء) تهتم بالبحث في العلاقات بين الأشياء والظواهر الطبيعية، بينما تهتم العلوم الإنسانية (مثل الاجتماع والتاريخ والقانون والاقتصاد) بدراسة العلاقات بين الإنسان والإنسان وعلاقته بالطبيعة، وقد عرفت كل العلوم الإنسانية في القرن العشرين تطورا سريعا وهائلا، ولقد اهتم الاقتصاديون بدراسة النشاط الفردي والجماعي بقصد استخدام الظروف المادية لتحقيق احتياجات وحاجات الأشخاص.

على هذا الأساس أولى المفكرون الاقتصاديون اهتمامهم بالنشاط الاقتصادي وبالعلاقات التي تحدد فيه، مما أدى ذلك إلى ظهور علم الاقتصاد، فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بمشكلة الموارد النادرة أو المحدودة واستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة. وهو بعبارة أخرى علم إدارة الموارد المحدودة لتلبية حاجات غير محدودة، فموضوعه هو الثروة الاجتماعية من جهة، وسلوك الإنسان الاقتصادي من جهة ثانية.

تهتم هذا المطبوعة بتقديم دراسة اقتصادية لعلم الاقتصاد من حيث المفاهيم والمصطلحات والقوانين الاقتصادية بأسلوب مبسط، وهو يعد مدخلا للاقتصاد موجه لطلبة العلوم الاقتصادية، وارجوا أن يكون عملا هادفا، يوحد الدروس والمحاضرات بين طلبة الجامعات الجزائرية.

**د. احمد بركات**

د. احمد بركات

## المحور الأول: علم الاقتصاد science économie

الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، ويهتم بدراسة عملية إنتاج، توزيع، واستهلاك السلع والخدمات. ومصطلح (اقتصاد) لغويا يعني التوسط بين الإسراف والتقتير جاء في مختار الصحاح: "القَصد بين الإسراف والتقتير يقال فلان مقتِصد في النفقة". تعددت المفاهيم لمصطلح (اقتصاد) إلا أن التعريف الأعم والشامل لخصائص الاقتصاد الحديث المعاصر هو تعريف (ليونيلر وبنز Lionel Robbins) في مقالة نشرها عام 1932 حيث يقول: "الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات"، (الوسائل النادرة) أو الندرة، تعني عدم كفاية الموارد المتاحة لإشباع جميع الاحتياجات والرغبات الإنسانية، وغالبا ما يشار إلى الندرة بأنها (المشكلة الاقتصادية).

وبمعنى آخر نجد أن المشكلة الاقتصادية هنا تدور حول الاختيار choix وما قد يؤثر بانتقاء هذا الخيار من محفزات وموارد.

قام أنطوان دي مونكريتيان (Antoine De Montchrestien) سنة 1615 بنشر كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي (Traité d'Economie Politique) الذي قدم فيه نصائح للملك عن كيفية الإثراء ومنذ تلك الحقبة البعيدة نسبيا تتالت البحوث والدراسات لتؤسس حقلا معرفيا جديدا يدعى علم الاقتصاد وتحدد مناهجه ومحتواه. ومن بين هؤلاء نذكر اثنين فقط جان بابتيست ساي (Baptiste Say Jean) وآدام سميث (Adam Smith)، فالأول نشر سنة 1803 كتابه الشهير المتمثل في شرح كيفية تكوين الثروات وتوزيعها واستهلاكها، أما الثاني فقد نشر كتابه قبل ذلك بربع قرن سنة 1776 بعنوان ثروات الأمم.

على الرغم من أن النقاشات حول عمليات الإنتاج والتوزيع دارت منذ بدايات التاريخ، إلا أن الاقتصاد أخذ بالتبلور في صيغته الحالية كفرع علمي مستقل منذ أن قام آدم سميث بنشر كتابه الشهير ثروة الأمم La richesse des nations عام 1776.

ويعرف آدم سميث في كتابه مصطلح الاقتصاد السياسي بأنه أحد فروع علم السياسة والتشريع، ويهدف إلى أمرين أساسيين:

الأول، تزويد الأفراد بكمية كافية ومستمرة من المنتجات، أو العمل على جعلهم قادرين على توفير هذه المنتجات بشكل متواصل، والثاني تزويد الدولة أو إثراء كل من الأفراد والحكومات.

وفي كتابه ثروة الأمم يشير آدم سميث إلى الاقتصاد بمصطلح (الاقتصاد السياسي politique l'économie) إلا أن هذا المصطلح استبدل تدريجيا في الاستعمال العام بمصطلح (الاقتصاد économie) وذلك بعد عام 1870 علما أن أول من أستعمل مصطلح الاقتصاد السياسي رجل دين فرنسي يدعى أنطوان دي مونكريتيان وأول من تعامل بجدية مع علم الاقتصاد هم الفيزيوقراطيين Vizioaqrat حيث آمنوا بالزراعة كمصدر صافي للربح.

فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بمشكلة الموارد النادرة أو المحدودة واستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة، وهو بعبارة أخرى علم إدارة الموارد المحدودة لتلبية حاجات غير محدودة. فموضوعه هو الثروة الاجتماعية من جهة،وسلوك الإنسان الاقتصادي من جهة ثانية.

يهتم علم الاقتصاد بأحد وجوه النشاط الإنساني في العالم، وهو النشاط الاقتصادي الذي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بكل من الإنتاج والتبادل والاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية مثل التنمية والدخل والادخار والاستثمار والتضخم والدورات الاقتصادية والبطالة وغيرها.

فالنشاط الاقتصادي واحد من أهم جوانب السلوك الإنساني العام، ووحدة شخصية الإنسان تؤدي إلى انعكاس الأوضاع الاقتصادية في مختلف المجالات القانونية والسياسية والفكرية للمجتمع، ولهذا فقد عد كارل ماركسKarl Marx البنيان الاقتصادي للمجتمع الأساس الذي تستند إليه جميع البنى الفوقية من قانونية وسياسية واجتماعية، حتى المعارضون لفكره لا

أبروفيسور دركات

ينكرون أن التطور الاقتصادي يمثل وجها من وجوه التطور في التاريخ لابد له من أن ينسجم مع الوجوه الأخرى، ويسير معها في الاتجاه نفسه، وقد يسببها أو ينتج عنها، أي إنه قد يسبقها، وقد يتبعها.

وبذلك فإن تحليل المجتمع لا يمكن أن يكون تاما إذا استبعد الجانب الاقتصادي من التحليل، كما أن دراسة الجانب الاقتصادي للمجتمع لا تكون كاملة إذا استبعدت الجوانب النفسية والسياسية والقانونية والاجتماعية من الدراسة أيضا.

يرتكز الاقتصاد على ثلاث شروط أساسية لابد من توفرها وهي: المادية – الندرة – التبادلية.

– **المادية (Matérialité)**: فالاقتصاد يشمل كل ما هو مادي يمكن اقتناؤه وامتلاكه واستعماله وليس بالضرورة أن يكون مادة فخدمات المحامي مثلا غير ملموسة لكنها محل تداول وتبادل وهناك من يتحدث عن اقتصاد الرفاه، فأصل الكلمة الفرنسية يعني نظام المنزل ووصف النشاط المادي ( Ordre de la maison – Description de l'activité matérielle).

– **الندرة أو القلة (Rareté)**: كل ما هو نادر ومحدود كما وتوزيعا فهو يهم الاقتصاد الذي يقوم على مفهوم القلّة وبالتالي فإن الاقتصاد يدرس الندرة وكيفية التحكم والتصرف فيها.

– **التبادلية (Echangeabilité)**: لا يقوم الاقتصاد إلا على إمكانية التبادل للسلع مما يستوجب حياة جماعية واجتماعية تفرض التبادل تجعل الإنسان يعطي ما لديه مقابل ما يبتغي هو لا يمكن له إنتاجه بمفرده، كذلك فان كل ما لا يمكن تبادله لسبب ما فهو لا يدخل تحت طائلة علم الاقتصاد كالهدايا مثلا أو الهبات.

نعلم بان لكل علم موضوعا ومنهجا يستخدمان من اجل الكشف عن القوانين فللاقتصاد أيضا موضوع ومنهج وقوانين اقتصادية، موضوعه كما جاء سابقا هو دراسة العلاقات

الاقتصادية المتمثلة في علاقة إنسان إنسان بواسطة الطبيعة والتي تحدث في النشاط الاقتصادي.

**إنسان ← طبيعة ← إنسان**

**قوانين ومناهج التحليل الاقتصادية:** يؤكد الاقتصاديون الصفة العلمية للاقتصاد إذ يرون أن لهذا العلم قوانينه الخاصة، ومن ثم فإنهم يسعون دائما للكشف عن هذه القوانين وصوغ النظريات الاقتصادية المختلفة، ومن الثابت أنهم يتبعون في هذا السبيل تطبيق المناهج العلمية المعروفة.

**1 – القوانين الاقتصادية Les lois économiques:** يسعى علماء الاقتصاد باستمرار للوصول إلى إظهار الصلات والعلاقات الثابتة، والمتشابهة بين الوقائع أو الظواهر الاقتصادية، إذا تحققت لها شروط معينة للظهور (قوانين اقتصادية).

لذلك جاءت القوانين الاقتصادية لتعبر عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية، وهى عمليات تجري في دائرة علاقات الإنتاج، وتنحصر مهمة البحث الاقتصادي في اكتشاف هذه القوانين التي تؤدي إلى إنتاج الثروة وزيادتها في المجتمع، ويبين من خلالها جوهر العلاقات التي تقوم بينا لناس أثناء إنتاج الثروة المادية وشروط تطورها عبر التاريخ.

لقد ارتبط ظهور علم الاقتصاد السياسي في العصر الحديث بالقدرة على اكتشاف قوانين اقتصادية علمية تبين العلاقات الثابتة بين ظواهر ومعطيات معينة، وكان الفيزيوقراطيين هم أول من قالب القوانين الاقتصادية، حتى أنهم بنوا كل نظرياتهم الاقتصادية على فكرة " قانون النظام الطبيعي"، وحصروا مهمة الباحث على اكتشاف هذه القوانين.

كما نجد "جان باتيست ساي" وهو من أصحاب النظرية الكلاسيكية عرف الاقتصاد بأنه: "هو معرفة القوانين الطبيعية والدائمة التي تحكم علاقات البشر والتي بدونها لما استطاع الناس الاجتماع والعيش..."

تهدف القوانين الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تصنيف وتنظيم الوقائع الاقتصادية.

– تفسير أسباب الوقائع الاقتصادية، ومنح الباحث القدرة على التنبؤ .

**النسبية في القوانين الاقتصادية:** بالرغم من وجود العديد من القوانين الاقتصادية العامة والراسخة والمؤكد صحتها، ووجود الكثير من المبررات حول علمية الاقتصاد السياسي، غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن نقول بأن علم الاقتصاد هو كباقي العلوم الطبيعية والفيزيائية من حيث دقة القوانين وقدرتها على تفسير الظواهر فليس كل القوانين الاقتصادية تتصف بالعمومية والصحة المطلقة، فقد يصلح قانون لتفسير ظاهرة اقتصادية في دولة معينة، ولا يصلح لتفسير نفس الظاهرة في دولة أخرى أو في مرحلة تاريخية مغايرة، فقوانين تطور الدول الأوربية التي زادت من ثروتها وساهمت في رقيها في القرن الثامن عشر والتاسع عشر حسب المدرسة الكلاسيكية، لا يمكن تطبيقها على واقع الدول النامية في وقتنا الحاضر، بسبب تحول الوضعية والظروف الاقتصادية لهذه الدول وظهور وحدات اقتصادية جديدة وتدخل الدولة وكذلك بروز العديد من المتغيرات المستجدة، وهذا بعد أن اعتقد الكلاسيك أن القوانين التي توصلوا إليها راسخة وثابتة على غرار القوانين في العلوم الطبيعية.

وأخيرا، يمكن إجمال السمات الرئيسية للقوانين الاقتصادية فيما يلي:

– نسبية التطبيق، أي تغيرها بتغيير الزمان والمكان، فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق في دولة متقدمة قد لا تنطبق في دولة متخلف، وتلك التي تنطبق في دولة رأسمالي قد لا تنطبق في دولة ذات نظام اقتصادي اشتراكي، فالثبات والاستقرار الذي يتصف بهما القانون الطبيعي، نجدهما نسبيان للقانون الاقتصادي.

– كما تتسم القوانين الاقتصادية بأنها ليست حتمية التطبيق أو الحدوث.

– كما تتميز القوانين بعدم دقتها الحسابية، فهي لا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة محددة، وإنما هي تعبر عن مجرد ميل أو اتجاه معين.

**2 – مناهج وأدوات التحليل الاقتصادية** Méthodes et outils de économique l'analyse: المنهج العلمي هو: "الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة موضوع علم ما للوصول إلى قضاياه الكلية، أي إلى اكتشاف القوانين التي تحكمه، وعلى ذلك فغاية البحث العلمي تتمثل في الوصول إلى حقيقة الشيء موضوع البحث.

ولكل علم طرق بحث تتفق مع طبيعة موضوعه، بالإضافة إلى ذلك توجد قواعد عامة للبحث يمكن أن يعتمد عليها في كل بحث علمي بصرف النظر عن موضوعه، ومن الثابت أنهم يتبعون في هذا السبيل المناهج العلمية المعروفة هي: المنهج الاستنباطي (التجريدي، النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي)، وهذه فكرة مختصرة عن كل منهما:

**أ – المنهج الاستنباطي méthode déductive (التجريدي، النظري):** يعتبر أقدم مناهج المعرفة، إذ يرجع إلى عهد أرسطو، والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلما بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيدا عن الواقع (دون الاعتماد على التجربة)، بمعنى الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء (الاستدلال النازل)، يعتبر المنهج الرياضي من أبرز أدوات التحليل الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي.

**ب – المنهج الاستقرائي méthode inductif (التجريبي، الواقعي):** يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، أي تلك العملية العقلية التي تنصرف إلى الاستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة، من الخاص إلى العام (الجزء إلى الكل الاستدلال الصاعد).

إذا هو عملية منطقية ننتقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة، عبر استقراء جزئيات هذا الواقع وجعلها تعبر عن ما يتضمنه من قوانين عامة.

ظل هذا المنهج محصور في العلوم الطبيعية حتى القرن الثامن عشر، حيث تم نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية.

يعتبر المنهج التاريخي وكذلك الإحصائي من أبرز أدوات التحليل الاقتصادية التي يعتمد على المنهج الاستقرائي.

**أساليب وأدوات التحليل الاقتصادي (الدراسة وضع نظريات عامة):** إن إتباع المناهج العلمية العامة في التحليل الاقتصادي يقتضي البحث عن أكثر الأساليب ملائمة في حقل الدراسات الاقتصادية، ويفرق في هذا المجال بين الأسلوب الرياضي الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي، والأسلوبين التاريخي والإحصائي اللذين يعتمدان على الاستنباط والاستقراء معا.

وما نلاحظه أن مناهج البحث المختلفة المستخدمة في الاقتصاد نشأت في حقول معرفة مختلفة، والباحثين الاقتصاديين قاموا بالتوفيق بينها وبين طبيعة عملهم.

**أ – المنهج الرياضي méthode mathématiques (استنباطي / تجريدي، نظري):** مع بدايات التحليل الاقتصادي اعتمد الدارسون على التحليل العقلي التجريدي (العقل هو المصدر الوحيد واليقيني للمعرفة العقلانية).

تعد الرياضيات علما تجريديا عاما يهتم بدراسة العلاقة بين الكميات المتغيرة، ويستخدم لفظ " دالة " للتعبير عن هذه العلاقات بين مختلف المتغيرات، وإذا بحثنا العلاقات الاقتصادية وجدنا أنها تقبل التعبير عنها في صيغة " دالة " تعبر عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات وليس السببية (يمكن أن يحدد المتغير (X) المتغير (Y) دون أن يكون الأول سببا في وقوع الثاني)، ومن هنا يصبح من الممكن استخدام الرياضيات في الدراسة الاقتصادية.

ولقد رأى " فلراس" أن الاقتصاد يجب أن يكون رياضيا، لأنه يهتم بالكميات. فالرياضيات إذن تقدم أسلوبا للبحث يتفق وطبيعة علم الاقتصاد، ويتصف الأسلوب الرياضي برأي "جيتانبيرو" بثلاث صفات هي:

– استخلاص أوسع النتائج من المقدمات.

– السرعة، لأن الرياضيات تسمح بالتعبير برموز بسيطة عما لا يمكن التعبير عنه في اللغة العادية إلا بجمل طويلة.

– الدقة في التعبير وتجنب التشويش، فالتحليل الرياضي يحل محل اللغة العادية في البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية.

نظرا لأهمية التحليل الرياضي في الدراسات الاقتصادية، ظهر تخصص فرعي ضمن علم الاقتصاد ليعبر عن هذا الارتباط الوثيق بين الرياضيات والاقتصاد، الاقتصاد الرياضي.

لكن بالرغم من الدقة التي يحققها التحليل الرياضي في الدراسات الاقتصادية، إلا أنه يسقط عنصر الزمن وعلاقات السببية، رغم ما لها من أهمية في الحياة الاقتصادية.

**ب – المنهج التاريخي méthode historique (استقرائي/استنباطي):** يقتضي استخدام الأسلوب التاريخي تجميع واستقراء الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي، وذلك من الكتب والوثائق التاريخية المتوافرة، بعد التحقق من صحتها، لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها. ثم تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها، أي معرفة ما كان منها سببا وما كان نتيجة له، ومعرفة العناصر المتكررة وغير المتكررة ودرجة أن نظام تكرارها، وأخيرا يقوم المؤرخ بالكشف عن القوانين الثابتة والمتكررة التي كانت تحكم العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية.

فالتاريخ بهذا أصبح أداة للتحليل تفيد في معرفة ما كان، وفي تفسير ما هو كائن، وفي توقع ما سيكون في المستقبل، أي تحديد القوانين التي تحكم تطور الشعوب والظواهر الاقتصادية (كشف قوانين تطور الشعوب).

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة أخذ التاريخ بمعنى واسع والتفريق بين تاريخ النظريات الاقتصادية (تاريخ علم الاقتصاد)، وتاريخ الوقائع والفعاليات الاقتصادية.

ويعود هذا الازدواج في تاريخ الدراسات الاقتصادية إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية نفسها، إذ إنها تختلف عن الظواهر الطبيعية، فالظواهر الطبيعية لا تتغير، لذلك نحتاج إلى دراسة تاريخ العلم ولا نحتاج إلى دراسة تاريخ الظاهرة الطبيعية لعدم تغيرها، أما الظواهر الاقتصادية وكذلك الظواهر الاجتماعية عموما، فإنها قابلة للتغير، ولذلك فإنه من المفيد دراسة تاريخ العلم مستقلا عن تاريخ الوقائع.

ونشير في هذا السياق بأن تاريخ الوقائع يعد للباحث الاقتصادي، بمنزلة التجارب المخبرية التي يقوم بها الباحث في أثناء دراسته للظواهر الطبيعية.

كما أن دراسة تاريخ النظريات الاقتصادية يتوقف فهمه على دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية، بحيث يرتبط مضمون كل نظرية بالواقع الاقتصادي الذي عايشه الباحث وعمل على تفسيره وصياغة قوانين علمية تفسر أسبابه.

يساهم التحليل التاريخي في الوصول إلى معرفة قوانين التطور التي حكمت المجتمعات البشرية وحددت سلوكياتها على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

**ج – المنهج الإحصائي méthode statistique (استقرائي/استنباطي):** يهدف كل علم إلى بناء قوانين، أي علاقات جبرية بين أحجام قابلة للقياس، وأولى مراحل العلم إذا هي معرفة هذه الأحجام (الكميات)، والإحصاء هو الذي يقوم بقياس هذه الأحجام، إذ أنه يتمثل في ملاحظة وقائع تتخذ شكل الكميات القابلة للتعبير عنها بالأرقام.

من هنا نخلص إلى نتيجتين:

– أن الإحصاء يعتبر لازما للدراسة العلمية، وأنه يمكن أن ينطبق على الوقائع الاقتصادية، لأنها من طبيعة تقبل التعبير الكمي.

– دراسة الإنتاج والأسعار والدخول والأجور تقدم لنا معطيات كمية قابلة للقياس.

يرى بعض الاقتصاديين وخاصة الأستاذ "مور Moor" أن الإحصاء ليس مجرد أسلوب تحليل فحسب، بل إنه علم مستقل، وأن قوانينه يمكنها أن تستوعب علم الاقتصاد.

وتقدم الإحصاءات مقياسا دقيقا وضروريا لحجم الظواهر الاقتصادية، لأننا، بتعبير مور Moor، لا نعرف شيئا ما دمنا لا نستطيع قياسه، والإحصاء هو الذي يسمح بهذا القياس، ويقدم بذلك المادة اللازمة لاستخلاص القوانين الاقتصادية.

يلجأ الاقتصاديون إلى الأسلوب الإحصائي لقياس مستوى العلاقة بين الظواهر المختلفة؛ فلا يكفي القول إن مستوى استهلاك المجتمع يتوقف على مستوى ما يحققه من دخل، بل لابد من تحديد أثر زيادة الدخل في مستوى الاستهلاك تحديدا كميا.

ويوصف الإحصاء بأنه أسلوب استقرائي يتسم بالواقعية اللازمة لكل نظرية حتى لا تبعد عن الواقع، ولكن، يؤخذ عليه أنه أسلوب لا يترجم الحقيقة كلها لكونه يتناول الظواهر التي يتم التعبير عنها بلغة الأرقام (المتغيرات الكمية)، ولا يهتم بالظواهر غير القابلة للقياس الكمي (المتغيرات النوعية)، فالرفاهية الاجتماعية، مثلا، لا تتوقف على مستوى ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات مادية فقط، بل تتوقف على طريقة توزيعها بين جميع أفراد المجتمع أيضا.

يمثل الإحصاء أسلوبا لا غنى عنه في الدراسات الاقتصادية، وقد تطور حتى بات يؤلف، مع الرياضيات والتحليل الاقتصادي، فرعا مستقلا من فروع علم الاقتصاد وهو الاقتصاد القياسي.

**استنتاج حول مناهج التحليل الاقتصادي:** بناءا على ما سبق ذكره يتضح كيف أن المناهج التحليلية متنوعة ومتعددة، بالرغم من أن الظاهرة الاقتصادية هي واحدة، وهذا يكشف أن الاعتماد على منهج واحد للتحليل لن يقدم النتائج الكاملة حول جوهر الظواهر الاقتصادية، فالدراسة الاقتصادية تقتضي القدرة على التحليل والتركيب، والمعرفة بالأحوال النفسية والاجتماعية والقانونية والفكرية والحوادث التاريخية، أي تقتضي معرفة جميع عناصر الحياة الإنسانية، ونتيجة لتعدد هذه العناصر، لم تستطع أي مدرسة اقتصادية أن تحيط بها جميعا، وعلى التحليل الاقتصادي، حتى يكون واقعيا، ألا يكون حبيسا لمنهج معين ضيق ينظر إلى الإنسان من زاوية واحدة فقط، بل يجب أن يبحث عن الإنسان في جميع مظاهره وبكل أساليب البحث الممكنة، وأن يجمع في سبيل ذلك بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في آن واحد.

**فروع الاقتصاد:** يتفرع علم الاقتصاد إلى عدة حقول فرعية بموازاة مع تطور المعرفة وتشعب مشاغل الإنسان والمجتمعات لكننا يمكن أن نتوقف عند الفروع الكبرى فنجد مثلا الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والاقتصاد القياسي والتخطيط والتصرف والتنمية...الخ.

أبو وسيم بركات

- **الاقتصاد الكلي (Macroéconomie)**: هو علم يدرس المجموعات الكبرى والمؤشرات العامة للاقتصاد على مستوى الوطن أو المنطقة أو المدينة فنتحدث عن البطالة والنقد والدخل والأسعار والاستثمار وغيرها من المؤشرات.

- **الاقتصاد الجزئي (Microéconomie)**: يتناول سلوك الأطراف الاقتصادية ويقتصر على مستوى العناصر كالمؤسسة والدولة والأسرة.

- **الاقتصاد القياسي (Econométrie)**: يتمثل في مجموعة المناهج والأساليب الكمية التي تهدف إلى تحديد وقياس المعطيات والمتغيرات وعلاقاتها ببعضها البعض فهو يشكل علم القياس والتكميم.

- **اقتصاد التنمية (Economie du développement)**: ويضم مجموعة النظريات والنماذج والآليات المستخدمة بهدف التنمية الاقتصادية على مستوى دولة أو منطقة محددة كالمدينة أو العالم.

- **التخطيط** (Planification): يتمثل في القيام ببرمجة مختلف العمليات المزمع القيام بها في الزمان والمكان قصد الوصول إلى مستوى أكبر من التطور في إطار خطة متكاملة ودقيقة تحدد الأهداف والوسائل والأطراف المعنية والتوقيت، كما يهم مختلف النظريات والنماذج المطروحة أو المستخدمة لهذه الأغراض.

- **الاقتصاد المجالي** (Economie spatiale): هو الفرع الذي يهتم بالمجال من حيث هو منتوج اقتصادي يتميز بالندرة وبالتالي له تبعات على التوطن والتفاعل المجالين، والعديد من النماذج والنظريات التي يستعملها الجغرافي متأتية من الاقتصاد المجالي نذكر منها نظريات لوش Loach أوفيبر Weber.

الدروس بيدوفيسور دركات

## المحور الثاني: علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى

## Economie et d'autres sciences sociales

يعتبر سلوك الإنسان وتصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك لكل فروع العلوم الاجتماعية المتعددة التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الإنساني داخل المجتمع (الاقتصاد السياسي، علم السياسة، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، علم الاجتماع...)، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة ويحاول أن يفهم طبيعة العلاقات بينالأفراد داخل المجتمع وفي سياق تطورها وتغيرها عبر الزمن، ولا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى.

ولكن رغم هذا الترابط بين مختلف الظواهر الاجتماعية، وجد الباحثون أنه لتسهيل عملية البحث العلمي والتوصل إلى النتائج الأكثر دقة كان لابد من وجود تقسيم منهجي للعلاقات الاجتماعية، وبناءا على ذلك تتولى كل مجموعة من الباحثين جانب من جوانب هذه العلاقات وتدرسها منفردة، ولكن تبقى الحدود بين هذه الفروع الاجتماعية متداخلة إلى حد كبير والتي تحاول كلها تفسير وفهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات في إطارها المكاني والزماني المتغير.

وعلى اعتبار علم الاقتصاد أحد هذه العلوم الاجتماعية الذي حقق قدر من الاستقلالية بموضوعه ومناهجه وقوانينه ونظرياته، غير أننا نجد الباحثين الاقتصاديين لا يستغنون بما تم التوصل إليه في الحقول الاجتماعية الأخرى من طرق ومناهج ومواضيع تساعد على اكتمال البنا المعرفي لهذا العلم، وسنحاول من خلال هذا العنصر فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وبين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى وإبراز الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصاد وهذه العلوم.

**1- الاقتصاد وعلم السياسة:** يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية والاقتصادية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة، تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة

واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين، ويعتبر المركنتيليون من الأوائل الذين أكدوا على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد والسياسية، كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة، يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية ( الصراع في السودان، في نيجيريا، الحرب الأمريكية على العراق ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الو.م.أ. لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي)، كما أن دارسوا النظم السياسة المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين حاجيات الاقتصادية لمواطنيه، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله، كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد والتأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شأنها أن تطور الجوانب المادية للدولة والأفراد.

كذلك نجد أن شكل النظام السياسي وقيمه وإيديولوجيته عوامل رئيسية في تحديد بنية النظام الاقتصادي، بحيث نجد أن النظم الديمقراطية الحرة تتبنى بالضرورة نظام اقتصادي رأسمالي حر، عكس النظم الاشتراكية التي تدعو إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الموجه والمركزي التخطيط.

**2 – الاقتصاد وعلم الاجتماع:** يعرف علم الاجتماع بأنه:" علم القوانين العامة للتطور المجتمع الإنساني". فموضوع علم الاجتماع يتعلق إذن بالظواهر الاجتماعية (السوسيولوجية) في حركتها الكلية، في حين أن علم الاقتصاد السياسي يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد

انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية أي الاعتبارات أو الدوافع الاجتماعية للتصرف الاقتصادي، ويمكن تلخيص العلاقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع في النقاط التالية:

– أهمية النشاط الاقتصادي وتأثيره على الكل الاجتماعي، أي أثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية، ويعتبر ابن خلدون من الأوائل الذين أبرزوا طبيعة هذه العلاقة، بحيث يرجع سبب ظهور المجتمع إلى الضرورة الملحة التي تدفع الناس للتجمع بهدف إنتاج وسائل المعيشة، أي أنه أعطى تفسير مادي لنشأة المجتمع، فالمجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي، كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي للمجتمع.

كيف تؤثر المكونات الاجتماعية والثقافية على اختيارات أو سلوكيات الأفراد الاقتصادية؟ وفي هذا الإطار يمكننا أن نفهم ونفسر كيف أن الخمر كسلعة لا يتم التعامل بها في مجتمعات إسلامية، عكس المجتمعات الغربية بسبب الاختلاف الثقافي والاجتماعي.

– كما تتجلى العلاقة بين العلمين وتكون أكثر وضوحا من خلال ظهور تخصص فرعي ضمن الاقتصاد هو(علم الاقتصاد الاجتماعي)، أو ضمن علم الاجتماع هو (علم الاجتماع الاقتصادي)، فالأول هو اتجاه يميل إلى تفسير المعطيات أو الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية ، أما الثاني فهو يزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي.

**3 – الاقتصاد وعلم التاريخ:** يرتبط الاقتصاد بالتاريخ لأن هذا الأخير يسعى لمعرفة الأحداث والوقائع وتفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين أن الاقتصاد يعمل على استكشاف وصياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ أي معرفة الإطار التاريخي والزمني النشاط الاقتصادي لنتأكد

من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف بعدها مواطن التكرار في أسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية إلى التعميم ويؤسس القانون الاقتصادي، لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات وطرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي (ارجع للعنصر السابق حول المنهج التاريخي، لتتضح الرؤية أكثر حول حجم الارتباط الوثيق بين علم الاقتصاد والتاريخ).

كما أن المؤرخ دوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه ويحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير للتابع المراحل التاريخية، وهذا ما يؤكده كارل مارس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي ( الجدلية المادية/المادية التاريخية)، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرت الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، هذا الوضع سيغير التاريخ ويدخل البشر مرحلة تاريخية جديدة وهي الاشتراكية ثم الشيوعية، نتيجة تحول علاقات الإنتاج، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الطبقة العاملة لتزول بذلك الملكية الخاصة والطبقة البورجوازية، وهكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج والملكية.

**4 – الاقتصاد والقانون:** تتمثل العلاقة بين الاقتصاد والقانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع. فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديمقراطية، وقد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية، أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل أو الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام

اقتصادي وآخر، والمقصود بالشكل الإطار القانوني والحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي.

فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل: القانون التجاري، وتسيير المشاريع الخاصة أو العامة، وقوانين المالية العامة، وقانون التأمين...الخ.

**5 – الاقتصاد وعلم النفس:** يرتبط كذلك علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس، فالاقتصاد التقليدي انطلق أساس من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها فتأثير الشائعة مثلا على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور، لنفرض مثلا أن شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم أو لشراء الذهب، وهذا ما جرى فعلا عام 1929، عام الضائقة والأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة وقوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب وقل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة. بصورة أخرى الشائعة خطرة وخطيرة، فهي وإن كانت تحمل أخبار بلا أساس من الصحة لا تلبث وأن تضرب الاقتصاد وتضع بذلك "أساسها"، وإن كانت الشائعة مدعومة بأساس واقعي فإنها تزيد من حجم قوة الواقعة وكبر تأثيرها على المجتمع الاقتصادي، حتى أن "ألبير أفتاليون Albert Avtaliwn " الاقتصادي الفرنسي يبني كامل نظريته النقدية على أساس نفسي.

6 – **الاقتصاد والجغرافيا:** الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي (الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط)، وهنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادية، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروة النفط أو الذهب أو أي معدن أو مورد طبيعي مهم، سينعكس هذا حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي والمعيشي لتلك المنطقة أو الدولة كما أن تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بـ "الجغرافيا الاقتصادية"، وهي علم البحث عن القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين، وعندما نتحدث عن الموارد الطبيعية فإننا نكون بصدد الحديث عن أحد العوامل المتعلق بالأرض إلى جانب العمل ورأس المال.

7 – **الاقتصاد والديمغرافيا:** الديمغرافيا علم يهتم بدارسة قضايا السكان من حيث حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الخصوبة في الإنجاب والتكاثر، تحديد النسل، التخطيط العائلي، ويسجل نمو المواليد والوفيات، متوسط العمر...الخ، فحالات السكان وحركتهم وبنائهم الفكري وطباعهم وبيولوجيتهم هي جميعها محاور يدرسها الديمغرافي في أبحاثه، في المقابل يذهب علماء الاقتصاد السياسي في تعريفهم للنشاط الاقتصادي إلى اعتبار الإنسان هو الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتضح التداخل الكبير بين هذين العلمين، فالعوامل الديمغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، فهي التي تحدد له شروطه الأساسية، القوة العاملة كما وكيفا، وكذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

وبناءا على هذا تتفاوت المجتمعات في درجات توفيرها للاحتياجات الكمية والكيفية لسكانها، وبما أن الموارد المتاحة في الطبيعة نادرة فإن نوعية السكان تؤثر في هذه الموارد وتسخرها حسب متطلباتها، فاقتصاديات دولة معينة تعد غير مستقرة إذا لم يتناسب وحجمها السكاني بالزيادة والنقصان، ومن أبرز الاقتصاديين الذين ربطوا بين

الاقتصاد والسكان "روبرت مالتوس" في نظريته السكانية، بحيث اعتقد بأن الحجم المتزايد للسكان مقابل قلة الموارد وندرتها سيؤدي بالضرورة إلى حالة عدم الاستقرار.

## المحور الثالث: النشاط الاقتصادي والمفاهيم الاقتصادية

## L'activité économique et les concepts économiques

النشاط الاقتصادي هو المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو الحصول على الأموال والخدمات. ويتميز النشاط الاقتصادي بصفتين أحدهما اجتماعية والأخرى فردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية بالتبعية المتبادلة بين الشخص وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم بصفتهم منتجين. كما تقوم رابطة التبعية بين أفراد الهيئة الاجتماعية بصفتهم مستهلكين.

أما الصفة الفردية في النشاط الاقتصادي فمصدرها ان قيمة الفرد كعنصر اقتصادي تعتمد إلى درجة كبيرة على صفاته الشخصية كالذكاء وحب النظام والرغبة في العمل وخدمة المجتمع وغيرها من الصفات والعوامل الخاصة.

**تعريف النشاط الاقتصادي Activité économique:** هو سعي الفرد أو مجموعة من الأفراد لإشباع حاجاتهم المختلفة بمعنى آخر مجموعة الأعمال المنجزة من قبل الأعوان الاقتصاديين بهدف ضمان إشباع حاجاتهم. يعبر عن مجموعة من الأفعال والمبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الاقتصادي أي فيما يخص: الإنتاج–المبادلة–التوزيع – الاستهلاك.

**I –الإنتاج production:** عملية اقتصادية هدفها تحويل الموارد الطبيعية، المواد الأولية بواسطة وسائل عمل من أجل تحقيق قيم استعماليه valeurs d'usages، تلبي الحاجيات الفردية والجماعية للمجتمع.

ويمكننا تحديد ابسط تعريف للإنتاج على انه المزج بين عناصر الإنتاج الثلاثة المتمثلة في المواد الأولية (مصدرها المواد الخام)، العمل وأدوات العمل من اجل تحقيق منتجات تلبي

الحاجات المتزايدة للإنسان، ومن اجل تحقيق ذلك يعتمد على أهم عوامل للإنتاج تتمثل في العامل الطبيعي، العامل البشري، عامل رأس المال، عامل التنظيم والتكنولوجيا.

**1 –عناصر الإنتاج éléments de production:**

**أ –المادة الخام matière brut:** كل المواد الموجودة في الطبيعة والتي لم يلمسها البشر وبمجرد.

**ب –المادة الأولية matière première:** هي المادة الخام التي طرا عليها تغيير من طرف الإنسان.

**ج –العمل travail:** هو الجهد العضلي والفكري المنفق في الإنتاج، الواعي والهادف. العمل ليس عنصر متجانس بل يختلف من مهنة إلى أخرى، كذلك يختلف داخل المهنة الواحدة. وينقسم إلى:

– **أعمال يدوية travail manuel:** تعتمد علي الجهد العضلي إلى حد كبير.

– **أعمال ذهنية travail intellectuel:** تعتمد علي المعرفة.

**د –أدوات العمل Outils de travail:** كل شيء يستعملها الإنسان امتدادا لجهده العضلي والفكري لقيامه بالإنتاج (آلات، معدات، تجهيزات الإنتاج ...الخ).

**2–عوامل الإنتاج facteurs de production:**

**I– عامل رأس المال facteur capital:** هو مجموعة من المعدات والأدوات والمواد والمنشآت القاعدية ومختلف المركبات الواجب تنسيقها والحصول على منتوج قابل للاستهلاك، وهو تلك الأشياء المكتشفة (التي اكتشفها الإنسان) من أجل القيام بعملية الإنتاج واستعمل الإنسان وسائل عديدة طورها بفضل عمله الفكري والثقافي والفني وتعبر هذه الوسائل عن المستوى التقني والتكنولوجي للمجتمع.

وهو كل الشروط المادية التي لا تستعمل مباشرة في عملية التحويل ولكن تعتبر من العوامل الضرورية لكي تتم هذه العملية مثلا: الطرقات – السدود – المباني...الخ. فهو مجموعة

غير متجانسة من الآلات والمعدات والأجهزة المصنوعة التي تساعد على زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من السلع والخدمات.

إذن فرأس المال هو مجموعة غير متجانسة من الآلات والمعدات والتي تساعد في عملية الإنتاج وتزيد من حجمه. بدلا من أن يقوم الإنسان بإنتاج سلع وخدمات مباشرة يقوم بإنتاج سلع وسيطة وآلات، ويستمد رأس المال قيمته من خلال قدرته على زيادة الإنتاج في المستقبل ولذلك يمكن أن نقول أن رأس المال يدخل فكرة الزمن في النشاط الاقتصادي كما أدخلت الطبيعة فكرة المكان في النشاط الاقتصادي أيضا.

**أنواع رأس المال:**

**1-رأس المال الثابت Capital fixe (أصول الإنتاج actifs de production)**: وهو مجموعة من الآلات والمعدات والبنايات ذات عمر إنتاجي طويل وتشارك في عملية الإنتاج أكثر من مرة، دون أن تفقد خصائصها الأساسية ولكن تتعرض للاهتلاك التدريجي.

**2 - رأس المال المتغير Capital variable**: يتمثل في المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج والتي تستخدم مرة واحدة بالإضافة إلى الأجور.

**3 – رأس المال المتداول Capitale roulant "رأس المال التجاري Capitale commerciale"**: ويقصد به السلع الوسيطة، وهي تستخدم مرة واحدة وتختفي في شكل السلعة المنتجة كالمواد الأولية المواد البسيطة والوقود.

**4- رأسمال قانوني Capital juridique**: وهو كل الحقوق التي يملكها الفرد على بعض الممتلكات كحقه في إيجار مسكنه أو بيعه.

**5- رأسمال محاسبي**: وهو مجموع الأموال المنقولة و العقارات لشخص ما أو مشروع ما.

**أشكال رأس المال Formes de capital:**

**1- رأسمال نقدي capital monétaire**: هو عمل فئة من الرأسماليين بجمع وبيع النقود محققين أرباحا وهي الفرق بين إعادة البيع والشراء.

**2 - رأسمال تجاري Capitale commerciale**: هو عمل فئة من الرأسماليين على شراء

ثم بيع سلع وبضائع على حالها وبالتالي تحقيق أرباح.

**3 – رأسمال إنتاجيCapital productif:** وهو عمل فئة من الرأسماليين في حفز الإنتاج بشراء مواد أولية ثم إدخال تحويل عليها للحصول على منتوج يباع في الأسواق وبالتالي الحصول على ربح وهو الفرق بين الإيرادات والمصاريف.

**طرق تكوين رأس المال Méthodes de formation de capital:** نظرا لدور الرأسمال في العملية الإنتاجية أصبحت كل الدول تنتهج سياسة لتكوينه لتحقيق تنمية اقتصادية و بطريقتين:

**1 – الادخارépargnes:** هو تنازل المستهلك عن جزء من دخله ليضعه في المؤسسات المالية ليشارك في الدورة الاقتصادية أما الاكتناز فهو وضع النقود في المنزل دون المشاركة في الدورة الاقتصادية.

**أ –العوامل المؤثرة في الادخار:**

– **عوامل شخصية:** هي تتعلق بالشخص ذاته كخوفه من المستقبل أو عدم ثقته من البنوك أو القيام بمشاريع مستقبلية كالزواج والشراء...الخ.

– **عوامل موضوعية:** تتمثل في الدخل و ثبات الأسعار والعملة ومعدل الفائدة.

**ب – مصادر الادخار:** تقوم المؤسسات المالية في تجميع الأموال عن طريق الادخار بعدة مصادر:

– ادخار الأفراد والعائلات.

– ادخار إجباري.

– ادخار وحدات الإنتاج.

– ادخار خارجي (المساعدات والقروض).

**2– الاستثمارinvestissement:** عرفه الاقتصاديون أنه عملية شراء آلات و معدات لاستخدامها في العملية الإنتاجية و التي يكون عمرها الإنتاجي طويل للحصول على خيرات كثيرة أو هو عبارة عن عملية تشغيل و توظيف رؤوس الأموال في العملية الإنتاجية لتحقيق

زيادة في الإنتاج.

**أنواع الاستثمار:**

– **من حيث التركيب:** نجد الاستثمار الإجمالي وهو القيمة الحقيقية للاستثمار مضاف إليه الإهتلاكات، أما الاستثمار الصافي فهو القيمة الحقيقية للاستثمار – الإهتلاكات.

– **من حيث المستويات:** هو عبارة عن درجة تأثيره في العملية الإنتاجية وينقسم إلى:

– **استثمار إنتاج مباشر:** يقصد به تلك الأموال التي تستعملها المؤسسة في شراء معدات وآلات ومواد أولية بحيث تؤثر بطريقة مباشرة في العملية الإنتاجية بالزيادة أو بالنقصان.

– **استثمار إنتاج غير مباشر:** هي الاستثمارات التي تساعد في الإنتاج بطريقة غير مباشرة مثل: المخازن، معدات النقل والمواصلات.

– **استثمارات على المدى الطويل (مؤجلة):** هي الأموال الموجهة لتكوين إطارات وجمعيات حيث تساهم في العملية الإنتاجية على المدى البعيد.

– **الاستثمار العام:** هذا النوع يتم من طرف الدولة والمؤسسات العمومية بتوفير المرافق القاعدية للاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الإنتاجية.

– **الاستثمار الخاص:** يتم من طرف الأفراد و الخواص و الشركات الخاصة.

**دوافع الاستثمار:**

–الرغبة في زيادة الثروة.

–توسيع النشاط الاقتصادي.

**مصادر تمويل الاستثمار:**

أ – **مصادر داخلية (ذاتية):** أي الموارد المالية بالنسبة للأفراد والمؤسسات المالية (مدخرات الأفراد والعائلات ومختلف المؤسسات).

ب – **مصادر خارجية:** تتمثل في القروض و المساعدات الأجنبية التي تتحصل عليها الدولة من الدول الأخرى.

**أهمية الاستثمار:**

**من الناحية الاقتصادية:**

- توفير السلع و الخدمات.
- إنشاء مشاريع جديدة.
- التقليص من الاستيراد وزيادة التصدير.
- تحقيق تنمية شاملة.

**من الناحية الاجتماعية:**

- توفير مناصب الشغل.
- تحسين المستوى المعيشي.
- تحقيق مستوى معين من الرفاهية.

**من الناحية السياسية:**

- التقليص من التبعية للخارج.
- تحقيق استغلال اقتصادي.
- استغلال ثروات داخل البلاد.
- حرية القرار السياسي والاقتصادي.

**II -عامل التنظيم organisation:** هو تجميع عناصر الإنتاج والقيام بمشروعات جديدة، والقيام بالإنتاج يكون باستخدام تكنولوجيا جديدة وذلك بغرض تحقيق الربح، ومن هذا المفهوم يتضح أن التنظيم نوع خاص من العمل يعكس ضرورة توافر قدرات خاصة لدى المنظم أو رب العمل الذي يقوم بعملية التنظيم ويستطيع أن يكون شخصا أو مجموعة من الأفراد أو هيئة ومن مهامه:

- القدرة على تجميع وتنسيق عناصر الإنتاج المختلفة.
- السعي إلى تحقيق الربح وتعظيمه.
- القدرة على اتخاذ زمام المبادرة.

البروفيسور دركاش

– القدرة على الإبداع والابتكار والرغبة في إيجاد مشروع جديد.

– اتخاذ القرارات المصيرية الجزئية.

من مفهوم آخر، عامل التنظيم هو توزيع وتحديد المسؤوليات والمهام على الأفراد داخل المؤسسة وظهر التنظيم مع ظهور الشركات الكبرى وهو يهدف إلى ربح الوقت والتقليل من التكاليف وتحقيق المرد ودية والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والاقتصادية وبذلك ظهرت عدة نظريات تهتم بإدارة الأفراد منها:

**أ– النظرية التيلورية:** لاحظ تيلور أن العمل في المصانع لا يخضع لطرق عقلانية وذلك لوجود عدّة نقائص ومنها:

– جهل العمال لطرق الإنتاج العلمية.

– كثرة الحركات داخل المصانع وذلك لبعد المواد الأولية عن الآلات.

– اقتناء معدات وآلات دون القيام بدورها.

واقترح الإجراءات التالية:

– إخضاع العامل لاختبار مسبق قبل التوظيف و بعد ذلك يخضع لفترة التربص.

– مراقبة حركة العمال التي تأثر سلبا على الإنتاج و الإنتاجية.

– تشجيع العمال ذوي الخبرة و الكفاءة بالحوافز.

– تقريب المواد و الآلات من بعضها البعض و هذا تفاديا لضياع الوقت.

– عدم اقتناء الآلات التي لا تعود بالفائدة.

**ب –النظرية الاشتراكية:** تعتمد هذه النظرية على مفهوم الاشتراكية و التي تتمثل في الملكية العامة لوسائل الإنتاج و عليه ترى هذه النظرية أن الإنتاجية تتحقق بمساعدة العمال في تسيير و المراقبة لمؤسساته إلى جانب حصولهم على نسب من الأرباح.

**III – العامل الطبيعيfacteur de la nature:** يتمثل في الكيان المادي الذي يحيط بنا من أرض وما تحتويه من ظاهرها و باطنها الجو وما يحيط بها بحرارته و رطوبته و ثروته النباتية و الحيوانية في البر و البحر بالإضافة إلى الموقع الجغرافي و المياه و مختلف المواد

الأولية.

**1 – الأرض:** عبارة عن قشرة خصبة والتي تغطي كرتنا الأرضية وهي أساس الإنتاج الزراعي والحيواني وتمد البشرية بكل الخيارات الضرورية لبقائه على قيد الحياة كما قال أجمع الاقتصاديون أن الأرض أم الثروات.

**2 – الموقع الجغرافي:** هو الحيز أو المكان الذي تشغله الدولة على سطح الأرض وله أهمية إستراتيجية كبرى تتمثل في ما يلي:

– الاتصال بالعالم الخارجي و بالتالي قيام التجارة الخارجية.

– تركيز الصناعات.

هناك أمثلة واقعية عديدة تبين أهمية الموقع الجغرافي في تقدم بعض الدول وتخلف البعض الآخر، فالولايات المتحدة الأمريكية تقدمها يرجعه للموقع الجغرافي بحيث تطل على المحيطين الهادي والأطلسي كما نجد حوالي 20 مدينة تقع على شواطئ المحيطات إذ أنها تساهم على حركة الملاحة البحرية والحصول على المواد الأولية بأسعار منخفضة وبيع المنتجات بأسعار معقولة حيث لقيت رواجا في الأسواق العالمية ونفس الشيء بالنسبة لجزر بريطانيا واليابان كما أن بعض الدول من أسباب تخلفها موقعها الجغرافي مثل دول إفريقيا وآسيا.

**3 – المناخ:** يتمثل في الأحوال الجوية السائدة على سطح الكرة الأرضية و له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي.

**4 – المياه:** تتمثل في الموارد المائية التي تعطيها الطبيعة في شكل أنهار، ينابيع، محيطات، بحار، ولها أهمية كبيرة والمتمثلة فيما يلي:

– مادة أولية لبعض المصانع وخاصة الصناعات الخفيفة.

– تؤدي إلى كثافة الإنتاج الزراعي وسقي الأراضي عن طريق إقامة السدود.

– توفير المياه الصالحة للشرب وهي أساس حياة الإنسان.

– توليد الطاقة الكهربائية.

– ربط المناطق الجغرافية لبعضها البعض.

**مصادر الطاقة:** تتمثل في الموارد التي تستهلك في العملية الإنتاجية إلى سير كافة المصانع وتتمثل فيما يلي:

– **الفحم:** أوّل مصدر عرفته البشرية وأدى إلى التطور و نهضة صناعية في أوروبا.

– **البترول:** هو المصدر الثاني بعد الفحم.

– **الكهرباء:** يساعد على حركة مختلف الآلات و مصادرها المياه و البنزين و الشمس.

**الطاقة الشمسية:** تعتبر من الموارد التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين حيث أصبحت تستعمل في توليد الطاقة الكهربائية وسير مختلف المصانع و الآلات.

**IV –العامل البشري le facteur humain:** بناءا على ما تم التطرق إليه في تعريف العمل بأنه ذلك الجهد الفكري والعضلي المبذول من أجل خلق خيرات اقتصادية تلبي احتياجات المجتمع ويعتبر المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية حيث أعتبر آدم سميث العمل أساس الثروات واعتبره كارل ماكس أنه يحدد قيمة الأشياء والعمل ضروري بالنسبة للفرد والمجتمع والوحدات الاقتصادية.

**تقسيم العمل:** ينقسم العمل إلى عملين:

**العمل البسيط:** هو الجهد العضلي ولا يتطلب الكفاءة العالية ويتمثل في العمل اليدوي وظهر بظهور المجتمعات القديمة.

**العمل المعقد:** هو الجهد الفكري الذي يتطلب التقنيات ومهارات عالية للتنفيذ وهذا النوع جاء نتيجة التطور الفكري والعلمي للإنسان حيث أن استعماله في التنمية الاقتصادية يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج لتلبية حاجيات الإنسان المتزايدة.

إن تقسيم العمل هذا ظهر منذ القديم ففي المجتمعات البدائية كان التقسيم على أساس الجنس (الرجال في الخارج والنساء في الداخل)، ومع ظهور الفائض في الإنتاج ظهر ما يسمى في التخصص في العمل بحيث تتخصص كل مجموعة معينة في إنتاج معين (حرفيين، زراعيين، صناعيين) وأول من أثار إلى تقسيم العمل هو آدم سميث بحيث بين أنه

يتخصص كل عامل في مهنة معينة في إطار عملية الإنتاج داخل المعمل فيزيد الإنتاج والإنتاجية ويتخذ تقسيم العمل إلى الأشكال التالية:

**تقسيم العمل حسب المهن:** أي تخصص كل عامل في مهنة معينة مع التكامل بينهما.

**تقسيم العمل حسب القطاعات الاقتصادية:** يعني تخصص كل قطاع في إنتاج معين داخل الاقتصاد الوطني.

**التقسيم الدولي للعمل:** هو تخصص كل دولة في ‘نتاج معين أو تقديم خدمة معينة وفقا للإمكانيات المتاحة لكل بلد و عليه ترى الدول الصناعية أنها تتخصص في إنتاج وسائل الإنتاج و الدول السائرة في طرق النمو تقوم باستخدام المواد الأولية الخامة، هذا التخصص كان نتيجة حتمية لعوامل تاريخية، وهذا التقسيم الدولي يخدم المصالح الدولية في إطار تكامل اقتصادي وليس في إطار تبادل الغير متكافئ.

**VI- عامل التكنولوجيا facteur de technologie:** هو تطبيق آخر ما توصل إليه الفكر البشري في ميدان العلم والمعرفة في مجال الاقتصاد للحصول على نتيجة معينة وبمفهوم آخر هو نظام متكامل من العلوم والمعارف الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه لتلبية حاجيات اجتماعية والوصول به إلى الرفاهية.

**آثار التكنولوجيا على الميدان الاقتصادي والاجتماعي:** نظرا لدور التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة أصبحت كل دولة تخصص مبالغ للتكنولوجيا على اعتبارها تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية ودفع المجتمع إلى التطور نجد أثارها متنوعة وتتمثل في ما يلي:

- زيادة الإنتاج كما ونوعا وسرعة تنفيذ العملية الإنتاجية.
- تقليل التكاليف وتجنب الاستنزاف الاقتصادي لثروات البلاد.
- الزيادة في معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي.
- تساعد على تحسين المستوى العام والصحة عن طريق القضاء على الأمراض والأوبئة والآفات الاجتماعية.

- الاتصال بكل أنحاء العالم بدون عناء وجهد.
- تطوير وسائل الاتصال والمواصلات.
- تحسين نوعية القوة العاملة وبالتالي السيطرة على الآلة.

لكن التقدم التكنولوجي له سلبيات هي

- انتشار البطالة عن طريق إحلال الآلة محل العامل.
- تلوث البيئة نتيجة المواد الأولية.
- السباق نحو التسلح عن طريق اختراع أسلحة الدمار الشامل.

**ملاحظة**: يجب التفرق بين مصطلح الإنتاج والذي سبق وان تطرقنا إليه ومصطلح الإنتاجية، وحتى نتفهم الفرق بينهما لابد من التطرق إلى الإنتاجية.

**الإنتاجية productivité**: ينظر الاقتصاديون إلى الإنتاجية على أنها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في أي بلد، مهما كان نوع النشاط الاقتصادي فيه. إن معدلات نمو الإنتاجية وتحليل عناصرها تعطي نظرة فاحصة للنشاط الاقتصادي، وتكشف نواحي الضعف والقوة في هذا النشاط.

لهذا تتسابق الدول للمحافظة على استمرارية معدلات نمو متزايدة في الإنتاجية بإدخال التحسينات المستمرة في الجوانب التكنولوجية والإدارية والبشرية، وتمكنت الدول المتقدمة عن هذه الطريق من تحقيق تقدم صناعي كبير مكنها من السيطرة والتحكم في الاقتصاد العالمي.

يمكن بصفة عامة تعريف مصطلح الطاقة الإنتاجية بأنه حجم أو عدد الوحدات التي يتم إنتاجها من طرف عناصر الإنتاج خلال فترة معينة. والإنتاجية، بأبسط معانيها، هي نسبة المخرجات إلى المدخلات.

بشكل عام تعرف الإنتاجية بأنها العلاقة النسبية بين المخرجات والمدخلات في الوحدة الإنتاجية، وان تحديد هذه العلاقة بين متغيرين أو أكثر يجعل من الممكن الحكم على كفاءة

أداء الوحدة الإنتاجية، أو عنصر معين من عناصر الإنتاج، وبناءًا على ذلك يعبر عن الإنتاجية بالمعادلة الأساسية التالية:

**الإنتاجية = نظام المخرجات (System Outputs) ÷ نظام المدخلات ( System Inputs)**

قد تكون هذه العلاقة بين المخرجات وأحد عناصر المدخلات، وتسمى في هذه الحالة بالإنتاجية الجزئية Productivité partielle، وقد تكون بين المخرجات وأكثر من عنصر من عناصر المدخلات، وتسمى في هذه الحالة بإنتاجية العوامل المتعددة Productivité multifactorielle. وعندما تكون العلاقة بين المخرجات وكافة عناصر المدخلات، تسمى في هذه الحالة بـ "إنتاجية العوامل الكلية productivité totale des facteurs" وتحسب هذه الإنتاجية بقسمة ناتج المشروع على مؤشر يقيس مقدار المدخلات المستخدمة من رأس مال وارض وعمل. فإنتاجية العوامل الكلية تقيس نسبة الناتج إلى مجموعة قياسية من جميع المدخلات، بما فيها العمل ورأس المال. لذلك فان التغيرات التي تعكسها إنتاجية العوامل المتعددة تعد مقياسا لتحسن الكفاءة أفضل من التغيرات في الإنتاجية المتوسطة للعمل.

ومن حيث الشمول، فان:

**المخرجات Outputs**: هي نتاج العملية الإنتاجية من السلع والخدمات.

**المدخلات Inputs**: وتشمل ثلاث فئات من التكاليف:

– تكاليف العمل Les coûts de main-d'œuvre – الأجور والرواتب والمزايا الإضافية.

– الاستهلاك الوسيط Consommation intermédiaire: الخامات والمواد الأولية، مواد نصف مصنعة، مواد التعبئة والتغليف، المصاريف الصناعية غير المباشرة، خدمات مشتراة من الغير، صيانة وإصلاح الأصول الثابتة، خدمات تشغيل لدى الغير، تشغيل صناعي.

– رأس المال Capital: آلات ومعدات وماكينات وتجهيزات machines et équipements.

ويمكن شرح الإنتاج بالمخطط التالي:

**II– المبادلة échange:** هي نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل منتجات من شخص إلى شخص آخر أو عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية. ويمكننا القول بان المبادلة هي عملية نقل المنتجات والسلع بين الأفراد بمقابل.

والمبادلة تختلف عن التداول فالمبادلة مرتبطة بوظائف تجارية، وتعبر عن عملية انتقال السلع من شكل إلى شكل آخر.

أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات وتعبر عن عملية نقل السلع من مكان إلى آخر مثل: النقل – الصيانة –التغليف والتخزين.

**III– التوزيع distribution:** يعبر عن عملية تقسيم الدخل الكلي أو الناتج الوطني (الكلي) بين الطبقات الاجتماعية التي تشارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في عملية النشاط الاقتصادي وهذا التقسيم يتم على شكل مداخيل: أجور العمال، أرباح لأصحاب المؤسسات، فائدة لأصحاب راس المال، ريع لأصحاب الأراضي.

**VI- الاستهلاك consommation:** هو الهدف من النشاط الاقتصادي وهو أيضا المحرك وذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج. وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات.

غير أن عملية الاستهلاك ليست مقتصرة فقط على العائلات ولكن كل الأعوان الاقتصاديين يقومون بها وإنما الاختلاف هو في الهدف ونوع الاستهلاك المباشر، مثلا: الفرد يستعمل سيارته من أجل التنقل والمؤسسة تستعمل شاحنتها من أجل نقل السلع. ويعرف الاستهلاك بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يستعمل لاقتناء السلع والخدمات من أجل تلبية أو إشباع حاجات معينة.

يقصد بالاستهلاك كل ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذي يسهم في تحقيق الهدف ويعتبر الاستهلاك الصورة المكملة للادخار مادام الدخل يوجه للاستهلاك والادخار.

**أنواع الاستهلاك types de consommation:** يميز الاقتصاديون بين أنواع الاستهلاك الذي يقوم به الأعوان الاقتصاديين بالنظر إلى عدة معايير منها: الغاية من الاستهلاك (استهلاك نهائي واستهلاك وسيط)، طبيعة السلع والخدمات المستهلكة (استهلاك فوري واستهلاك تدريجي) وأخيرا الطريقة التي بها يتم الاستهلاك من طرف الأفراد (استهلاك فردي واستهلاك جماعي).

**أ- الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط** Consommation finale et intermédiaire: يقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلات والإدارات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع والخدمات. ويعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج. أما الاستهلاك الوسيط فيقصد به استعمال المؤسسات للمواد والمنتجات والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهو استهلاك منتج.

**ب- الاستهلاك الفوري والاستهلاك التدريجي** Consommation immédiate et progressive الاستهلاك الفوري هو الاستعمال النهائي أو الوسيط للسلع والخدمات

مرة واحدة مثل: تناول الطعام أو استعمال المواد الأولية، والاستهلاك الفوري هو صفة أغلب الخدمات، مثل خدمة النقل، بينما الاستهلاك التدريجي فهو الاستعمال المتكرر للسلع والخدمات عدة مرات أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية وليست فورية مثل استعمال المباني واللباس.

ج- **الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي** consommation individuelle et collective: على سبيل المثال تناول دواء وصفه الطبيب لشخص مريض يخصه شخصيا دون سواه بينما التنزه في الحدائق العامة فهو مسموح لجميع الناس ولهذا نقول أن تناول الدواء هو استهلاك فردي في حين التنزه في الحديقة هو استهلاك جماعي، فهناك سلع وخدمات تستهلك بصورة انفرادية وأخرى بصورة جماعية.

د - **الاستهلاك الخاص والعام consommation privée et publique**: الاستهلاك الخاص هو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال ويطلق عليه في بعض الأحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي، كما يعني الاستهلاك الخاص حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال وبناء عليه فإن مجرد انتقال السلعة من قطاع العائلي هو عملية استهلاكية. أما الاستهلاك العام فهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي ويطلق عليه أيضا اسم الاستهلاك الجماعي، وهناك فروق واضحة بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام تتمثل في:

- إن قرارات التي تتعلق بالاستهلاك العام تصدر من قطاع الخدمات الحكومية
- إن السلعة والخدمات التي تدخل في نطاق الاستهلاك الخاص تقوم بسعر السوق (سعر المستخدم) أي بسعر التكلفة أي تكلفة عناصر الإنتاج وتشمل الربح ومضافا إليه صافي الضرائب غير المباشرة(الضرائب المباشرة ناقص الإعانات ) ويضاف إليها تكاليف النقل والتسويق وذلك وفقا للمعادلة التالية:

**سعر المستخدم (سعر السوق) = سعر المنتج (سعر التكلفة) + صافي الضرائب الغير مباشرة + هامش التجاري**

أما الخدمات التي تدخل في نطاق الاستهلاك العام فغنها لا تقوم على أساس سعر السوق وإنما تقدر قيمة الخدمة العامة = قيمة الأجور والمرتبات المدفوعة للإنتاج الخدمة+ قيمة مستلزمات إنتاج الخدمة قيمتها على أساس تكلفتها على قطاع الخدمات الحكومية والخدمات العامة تضم ثلاث مجموعات من الخدمات وهي:

- **الخدمات التنظيمية:** تتمثل في الخدمات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على كيان المجتمع (الخدمات الرئاسية–خدمات الدفاع والأمن والعدالة –خدمات الرقابة الحكومية –خدمات تنظيم النشاط الصناعي والمالي والتجاري.

- **خدمات مباشرة** : تتمثل الخدمات التي يستفيد منها أفراد قطاع العائلي مباشرة(خدمات تعليمية وصحية وثقافية وترويجية وسياحية واجتماعية ودينية).

–**خدمات غير مباشرة:** تتمثل في الخدمات التي يستفيد من القطاع العائلي بطريقة غير مباشرة بمعنى انه يستفيد بها مباشرة قطاع الأعمال ثم يعود أثرها على القطاع العائلي (الأبحاث العلمية، خدمات الري، خدمات زراعية، الطرق).

**تعريف سلوك المستهلك Comportement du consommateur:**

هو جميع الأفعال والتصرفات المباشرة والغير المباشرة التي يأتيها ويقوم بها الأفراد في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة معينة من مكان معين وفي وقت محدد، فهو كل أنواع التصرفات التي يمارسها الإنسان في حياته وذلك من اجل إن يتكيف مع متطلبات البيئة والحياة المحيطة به وبغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات هي:

- تصرفات ظـــاهرة
- تصرفات مستـــترة

**أنواع سلوك المستهلك:** إن أنواع سلوكيات وتصرفات الإنسان كغيرها من حقوق المعرفة كثيرة ومتعددة وذلك حسب رؤية كل باحث وأهدافه أو كل مدرسة من مدارس السلوك الإنساني وأهدافها وكذا الفترة الزمنية التي ظهرت فيها تلك الآراء والأفكار عليه ففي هذا المطلب سوف نلقي الضوء غلى أهم هذه التقسيمات وتلك الأنواع:

**1- حسب شكل السلوك** :وهنا تنقسم جميع سلوكيات وتصرفات الأفراد إلى-:سلوك ظاهر- سلوك باطن أو مستتر فالسلوك الظاهر هو التصرفات والأفعال الظاهرة والتي يمكن ملاحظاتها من الخارج مثل : النوم والأكل والشرب، شراء والبيع، بينما السلوك الباطن هو السلوك الذي لا يمكن مشاهدة أو ملاحظة بشكل مباشر بل الاستدلال عليه من خلال ملاحظة الأوجه المختلفة لسلوك وتصرفات الأفراد الظاهرة.

**2- حسب طبيعة السلوك:** تنقسم تصرفات الأفراد وأفعالهم حسب طبيعتها إلى الأقسام التالية:

**أ – سلوك فطري:** هو السلوك الذي غالبا ما يصاحب الإنسان منذ ميلاده ومن دون الحاجة إلى تعلم أو التدريب، وبعض دوافع هذه التصرفات يكون استعدادا للعمل منذ وقت مبكر في حين أن البعض الآخر من هذه السلوكيات يأخذ القيام بها إلى وقت معين.

**ب – سلوك مكتسب:** هو السلوك الذي يتعلمه الفرد بوسائل التعلم أو التدريب المختلف مثل القراءة والكتابة والسباحة... الخ.

**3- حسب العدد:** تنقسم سلوكيات الأشخاص وتصرفاتهم حسب هذا المعيار إلى ما هو مبين أدناه:

**أ – السلوك الفردي:** هو السلوك الذي يتعلق بالفرد وما يتعرض له من مواقف خلال ساعات حياته اليومية المختلفة.

**ب – السلوك الجماعي:** هو السلوك الذي يخص مجموعة من الأفراد وليس فردا واحدا ، فهو إذن يمثل علاقة بغيره من الأفراد كأفراد الجماعة التي ينتمي إليها في المنزل أو المدرسة أو النادي ....الخ.

ولا شك أن العلاقة في هذا النوع من السلوك هي علاقة تبادل من حيث التأثير والأثر وإن كانت درجة تأثير الجماعة في الفرد في العادة أقوى بكثير من تأثير الفرد في الجماعة .

**4- حسب حداثة السلوك** :بموجب هذا المعيار قد يكون سلوك الفرد حالة جديدة أو مستحدثة باعتباره يحدث لأول مرة، وقد يكون سلوكا مكررا أو معادا يكون طبق الأصل أو مقاربة لما سبقه من تصرفات أو أفعال.

**العوامل المؤثرة في أنماط الاستهلاك:**

**1- عوامل اقتصاديةfacteurs économiques:** تتعدد العوامل الاقتصادية التي تؤثر في عمليات الاستهلاك أهمها في النقاط التالية:

**أ- العوامل النقدية المؤثرة في الاستهلاك** :وهناك نوعان من العوامل النقدية التي تؤثر في الاستهلاك وهما

- **العوامل النقدية المباشرة:** وهي سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، كمية النقود ( طريقة توزيع الأفراد لثرواتهم من خلال النقود)،العلاقة بين الاستهلاك وطريقة توزيع الدخل، عنصر الزمن، السياسة الضريبة للدولة.

- **العوامل النقدية الغير مباشرة:** تعد الزيادة في السكان أهم العناصر الحقيقة وهيكل هذه الزيادة أي نقصد حجم السكان وتركيبته العمودية والمهنية، التغيرات التكنولوجية والاختراعات التي تؤدي دورا حاسما في زيادة الاستهلاك وتعديل التغيير في أنماط الاستهلاك فمثل هذه العوام لتشجع الاستهلاك على الادخار الأنماط السلوكية والعادات الاجتماعية المرتبطة بديناميكية الجماعات الاقتصادية وسلوك الفرد.

**ب- عناصر الدخل الفردي:** لقد قسم فيردمان دخل الفرد إلى عنصرين أساسين هما:

- **الدخل الدائم (أي الدخل المتوقع المستقبلي):** هذا النوع من الدخل يستطيع المستهلك من خلاله أن يقدر بطريقة معقولة وشبه مؤكد ما يمكن أن يتحصل عليه من دخول لعدة سنوات مستقبلية.

- **الدخل الاحتمالي** : هو عبارة مكونه من احتمالية تتمثل في الإضافات أو المصروفات غير متوقعه من الدخل.

**2- العوامل الاجتماعية المؤثرة في أنماط الاستهلاك facteurs sociaux:** ينظر رجال الاجتماع إلى نشاط التسويقي على انه نشاط مجموعة من الأفراد متأثرين بضغوط الجماعات وبرغبات الأفراد ولقد أوضحت دراسات الاجتماع أهمية الجماعات وأهمية الدور الجماعي ومدى تأثير الطبقة الاجتماعية في السلوك الإنساني في الاستهلاك بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية المختلفة التي نوضحها فيما يلي:

- اختلاف الأنماط الغذائية لعديد من الجماعات الاجتماعية التي ينقسم إليها المجتمع المحلي فقد نجد الجماعات البدوية والحضرية والقروية تعيش جانبا إلى جنب في نمط المجتمع المحلي الحضري وبناء عليه تختلف طبيعة أنماط الاستهلاك في المأكل والمشرب والملبس.

- اختلاف امتثال الفرد لمعايير الجماعة التي تنتمي إليها ومدى توافقه وتكيفه مع مختلف الأنماط السلوكية التي تعتبر مرغوبة وفق معايير الجماعة المقبولة اجتماعيا ومنها الأنماط الاستهلاكية والادخارية.

- تلعب الطبقة الاجتماعية دورا هام كعامل إجماعي في زيادة أو قلة أنماط الاستهلاك.

- يلعب عامل الهجرة دورا هاما في تباين وتمايز أنماط الاستهلاك خصوصا في حالات هجرة السكان من الريف إلى المدن.

- الدخل كعامل اجتماعي لأنه لا يخص الفرد صاحب الدخل وإنما يخص الأسرة.

- يؤثر التعليم على سلوك الاستهلاكي واستيعاب برامج الترشيد الاستهلاكي والسلع البديلة وتفاعله بإيجابية مع الاحتياجات الفعلي للسلعة كما وكيفا.

**3 - العوامل الثقافية المؤثرة في أنماط الاستهلاك: facteurs culturels**

- مستوى الوعي الثقافي وطبيعة إخلاف العادات والتقاليد بشأن أنماط الاستهلاك في المناسبات المختلفة وللطبقات العمرية المختلفة.

– تلعب الديانات والمعتقدات الدينية دورا هاما في إخلاف أنماط الاستهلاكية واتجاه أفراد المجتمع من كل ديانة نحو استهلاك سلع دون أخرى وفق التحريات الدينية اتجاه مختلف السلع.

– المستوى الحضاري التي تعيش فيه أفراد المجتمع.

– المستوى التكنولوجي والفني للمجتمع وهذا يؤثر على اختلاف أنماط الاستهلاك رفاهية أفراد المجتمع خصوصيات حيث التكيف للسلع والخدمات.

– يؤثر الإعلام من خلال وسائله المختلفة وابتداعه للأساليب المختلفة في الإعلان عن السلع المتنوعة واستخدام كافة العوامل المؤثرة في استشارة غرائز المستهلك والتأثير عله وتنشيط دوافعه من السلع غيرها.

البروفيسور دركات

## المحور الرابع: المشكلة الاقتصادية problème économique

تعد المشكلة الاقتصادية problème économiqueأو مشكلة الندرة problème de la pénurie كما يطلق عليها بعضهم سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. وتتلخص هذه المشكلة في أن أول ما يشعر به الإنسان حاجته إلى الطعام والشراب والملبس والمأوى للمحافظة على استمرار حياته، وهذا ما يدفعه إلى السعي بحثا عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته هذه. ويكتشف، وهو يسعى أن حاجاته أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعاً ضمن حدود مقدرته والموارد المتاحة له.

ولمقاربة الواقع لا بد من تأكيد أن الإنسان لا يواجه المشكلة الاقتصادية بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، بل تكون المواجهة ضمن إطار المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه. مما يفرض على جميع أفراد المجتمع مواجهة مشكلة نقص الموارد المتاحة لإشباع حاجاتهم؛ وتتخذ المواجهة صيغة التعاون بين جميع أفراد المجتمع في سبيل الإنتاج، ليتم التخصص وتقسيم العمل بينهم على النحو الذي يضمن أن ينتج كل فرد بمفرده أو بالتعاون مع الآخرين بكفاية أعلى، ويترتب على التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد خطوة منطقية تالية هي التبادل، ويقصد به أن ينزل كل فرد عن جزء مما أنتج مقابل حصوله على جزء من إنتاج غيره. ومن المتفق عليه أنه كلما ازداد التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد ازدادت الفائدة وأمكن استغلال ما لديهم من موارد وإمكانات بطرائق تحقق لهم أعلى إشباع ممكن لحاجاتهم المختلفة. لذا يمكن إرجاع المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين أولاهما: تعدد الحاجات الإنسانية، وتعني أن حاجات أفراد المجتمع كثيرة ومتنوعة ولا حصر لها. وكلما أشبع المجتمع بعض حاجاته اكتشف حاجات جديدة، مما يعني أن الحاجات غير محدودة وأنها ليست ثابتة بل هي متجددة، وتختلف باختلاف الزمان والمكان.

وما نمو عمل المنتجين، على مر العصور، إلا نتيجة ظهور حاجات جديدة والعمل على إشباعها، فالحاجة إلى وسائل المواصلات السريعة مثلاً، وإلى وسائل الاتصال، وإلى أجهزة

التكييف، والترفيه، والصحة، والتعليم، وغيرها، لم تكن من ضمن حاجات المجتمعات البدائية، كما أنها ليست على الدرجة ذاتها لدى المجتمعات المختلفة.

ومن المسلم به أن المجتمع قادر على ترتيب حاجاته اللانهائية هذه بحسب درجة أهميتها ترتيبا تنازليا يعكس درجة إلحاحها عليه، وأما الحقيقة الثانية فهي ندرة الموارد الاقتصادية نسبيا، ويقصد بالموارد كل ما من شأنه أن يكون نافعا، أي قادرا، بطريق مباشرة أو غير مباشرة، على إشباع الحاجات الإنسانية، وبحسب معيار نسبة وفرة الموارد إلى الحاجات المطلوب إشباعها تكون الموارد حرة أو اقتصادية، ويقصد بالموارد الحرة الحالة التي تكون فيها الموارد كافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع إليها، مثل الحاجة إلى الهواء؛ إذ بإمكان جميع أفراد المجتمع إشباع حاجاتهم إلى الأكسجين من غير أن يؤثر ذلك في درجة إشباعهم لحاجاتهم الأخرى.

كما يقصد بالموارد الاقتصادية الحالة التي تكون فيها الموارد غير كافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع إليها.

وهذا التفريق بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية ليس ثابتاً لأنه لا يعبر عن صفات كامنة في الموارد نفسها، بل يتغير بحسب طبيعة العلاقة القائمة بين الموارد، من جهة، ومستوى الحاجات المطلوب إشباعها من جهة أخرى، وتخرج الموارد الحرة من مجال اهتمام علم الاقتصاد، في حين ينصب الاهتمام كله على الموارد الاقتصادية.

تتصف الموارد الاقتصادية بعدة خصائص أهمها على الإطلاق أنها محدودة الكمية، وذلك على العكس من الحاجات الإنسانية، فهي إذن لا تكفي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع. ولهذا فإنها تعد نادرة نسبياً، أي بالنسبة إلى الحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها، مما يؤدي إلى ضرورة الاقتصاد في استعمالها.

من هنا كان وصفها بالاقتصادية تمييزا لها من الموارد الحرة. وتتم عملية الملائمة بين الموارد المتاحة وحاجات المجتمع من خلال عمليتي الإنتاج والتبادل، أي «أنا أحتاج إذن أنتج وأبادل ثم أستهلك"، ولهذا كان حل المشكلة الاقتصادية «بعقلنة» استخدام الموارد

لمواجهة إشباع حاجات الناس وفقاً لسلم الأولويات التي يقررونها هو المهمة الرئيسية لعلم الاقتصاد.

**طبيعة المشكلة الاقتصادية nature du problème économique:** تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع، مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي، في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة، ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية وإشباع الاحتياجات البشرية المتعددة، أي أنه يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر أساسيه : أولهما يتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية والثاني يتمثل في تعدد الحاجات البشرية والعنصر الثالث يتمثل في الاختيار.

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة، بل هي تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة... زراعية أم اقتصادية...رأسمالية أم اشتراكية، فالمشكلة لا تختلف في أسبابها ولا عناصرها من مجتمع لآخر، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها.

**أسباب المشكلة الاقتصاديةcauses du problème économique:** من الممكن حصر أسباب حدوث المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

**أ- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:** إن سبب ظهور المشكلة الاقتصادية هو الندرة، فالإنسان عندما يشعر بالحاجة ويفتقد في الوقت نفسه وسيلة لإشباعها فانه سيعتقد أن سبب مشكلته هو الندرة إلا أن ما يحتاجه من سلع وخدمات لا يأتي من العدم، بل الأمر يتطلب ضرورة توافر ومساهمة مجموعة من العوامل معا، هي عوامل الإنتاج، خلال عملية معينة هي عملية الإنتاج وأن هذه العوامل هي التي أصلا نادرة.

إذ تظهر المشكلة الاقتصادية أساسا نتيجة ندرة عوامل الإنتاج سواء ما كان منها هبة من هبات الطبيعة أو نتاج عن جهود الإنسان ولا يخفى أن ما تهبه الطبيعة من خيرات ليس متاحا في كل مكان بالقدر اللازم ولا بالصورة المرغوبة فنجد مجتمعات منحتها الطبيعة فيضا من المواد الأولية في الوقت الذي يعاني فيه من ندرة رأس المال أو العمل وكلاهما

مطلوب لتجهيز المواد الأولية بحيث تصبح صالحة لإشباع رغبات الإنسان. لذلك وجب على الإنسان أن يبذل جهده وفكره في كل لحظة ولا بد عليه الانتظار حتى تؤتي جهوده ثمارها.

ويعود عجز الموارد الاقتصادية عن إشباع جميع الحاجات الإنسانية إلى الأسباب التالية:

- أن المورد الاقتصادي موجود ولكن قليل نسبيا بسبب عدم الاستغلال الأمثل لهذا المورد أو لسوء استغلال هذا المورد، وتمتاز كثير من الموارد الاقتصادية بقابليتها للنفاذ بسبب الاستخدام الجائر.

- زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، وبالتالي يؤدي هذا إلى ندرة نسبية للموارد المستخدمة كوسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية.

**ب- كثرة الحاجات الإنسانية وتعددها وتطورها وتزايدها** :من المعروف أن للإنسان ومنذ بدء الخليقة مجموعة من الحاجات التي يهدف إلى إشباعها، وكلما أشبع حاجة تولد لديه حاجة أخرى بحاجة إلى إشباع، وتعرف الحاجة الإنسانية بأنها (الرغبة التي يسعى الإنسان إلى إشباعها).

**ج- الاختيار**: إذا كانت الندرة هي سبب المشكلة التي يعيشها الإنسان، فان الاختيار هو بالتأكيد السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية بالذات وليست تقنية، فالاختيار هو عملية تنطوي على الرشد يتمثل في القيام بموازنة المنفعة الحرة بين بدائل ممكنة مختلفة، لاختيار أفضل بديل ممكن وبالطبع لن تكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار ما لم تكن رغبات وحاجات الإنسان متعددة وبهذا تكون المشكلة الاقتصادية بالفعل هي مشكلة اقتصادية فحاجات الإنسان متعددة متجددة و متزايدة.

وبالطبع لو اختفت الندرة لاختفت المشكلة، ولو لم تتعدد الحاجات لما كان هناك مجال للاختيار وبالتالي لما كانت المشكلة الاقتصادية بل تصبح مشكلة فنية تكنولوجية.

**المشكلات الاقتصادية الأساسية Problèmes économiques de base:**

يمكن حصر المشكلات الاقتصادية الأساسية بالأسئلة الآتية:

**المشكلة الأولى:** ما السلع التي تنتج وما كميتها؟ (ماذا تنتج) السؤال يتعلق بالمثال السابق حول مشكلة الاختيار، وبمعنى آخر أنها مشكلة توزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة، وتتطلب هذه المشكلة معرفة معايير تخصيص الموارد.

وكما سبق القول فان جهاز الثمن يعد الأداة في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة في نظام المنافسة التامة. في حين توكل هذه المهمة إلى الأجهزة التخطيطية في الاقتصاديات الاشتراكية.

**المشكلة الثانية:** ما هي طرق إنتاج هذه السلع؟(كيف تنتج).

يعكس هذا السؤال أن هناك أكثر من طريقة لإنتاج سلعة ما، فعلى سبيل المثال هل تنتج محصول القمح بتكثيف رأس المال في استخدام الماكينات والآلات الزراعية أم إنتاج نفس كمية المحصول من خلال تكثيف العمل باستخدام الأيدي العاملة بالعمليات الزراعية المختلفة، وهذا يتوقف على ماهية العناصر التي تتصف بالندرة رأس مال أم العمل؟

**المشكلة الثالثة:** كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟ (لمن).

إن توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع يحظى باهتمام الاقتصاديين، وهذا الجانب من المشكلة متعلق بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في مجتمعات المنافسة التامة ونتائج هذا التدخل .وقد انعكس هذا التدخل في صورة الحد الأدنى للأجور أو ضريبة الدخل.وتتعلق هذه الجوانب بنظرية التوزيع.

**المشكلة الرابعة:** هل الموارد الاقتصادية للمجتمع موظفة بصورة كاملة أم أن بعضها عاطل؟

إن عدم تشغيل بعض الموارد يؤدي إلى ضياع الثروة على المجتمع؟ وقد يبدوا ذلك غريبا بعض الشيء فكيف تكون الموارد نادرة وكذلك تتسم بعدم التشغيل؟

إن إحدى خصائص اقتصاديات السوق أن مثل هذا الضياع قد يحدث، ولهذا قد تسود في هذه الاقتصاديات بطالة في العمل وأن هناك عمالا يرغبون في العمل ولا يجدونه.

**المشكلة الخامسة:** ما مدى الكفاية في استخدام الموارد الاقتصادية؟

هذا يعني هل الإنتاج كاف؟ وهل التوزيع كاف؟ وهي مسالة مرتبطة بإمكانية إعادة تلخيص الموارد للحصول على إنتاج أكبر من سلعة معينة بالموارد السابق استخدامها دون التأثير في إنتاج السلع الأخرى. كما أن الإجابة عن مشكلة التوزيع تشير: هل بالإمكان إعادة توزيع الإنتاج الحالي بين أفراد المجتمع على نحو يؤدي إلى زيادة رفاهيتهم أو تحسين رفاهية بعض الأفراد ودون الإضرار أو التأثير على مستوى رفاهية بقية الأفراد في المجتمع؟

**المشكلة السادسة:** هل القوة الشرائية للنقود ثابتة أو أنها تتسم بالتضخم؟

المقصود بالتضخم الارتفاع المستمر في الأسعار وارتفاع الأسعار معناه انخفاض القوة الشرائية للنقود، وأحد أسباب التضخم هو زيادة كمية النقود في الاقتصاد بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي.

**المشكلة السابعة:** هل يتزايد الإنتاج الوطني من السلع والخدمات أم أنه ثابت على مر الزمن؟

القدرة الإنتاجية تنمو بسرعة في بعض الدول الأخرى مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين مستويات المعيشة بين المجموعتين من الدول .

ويمكن القول أن المشكلات الاقتصادية قائمة في المجتمعات كافة إلا أن سيادتها بصورة متفاوتة أو أن إحداها أعمق في تأثيرها من الأخرى في الاقتصاد الوطني، فالمجتمعات التي تعتمد على آلية السوق تركز على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حين تركز المجتمعات الاشتراكية على شكل علاقات الإنتاج ومشكلة التوزيع.

**الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة:** تتميز الموارد الإنتاجية بأن استخداماتها بديلة متعددة. فالأرض يمكن أن تستخدم في الزراعة أو في بناء المشروعات أو في تشييد المساكن، وحتى إذا قررنا استخدامها في الزراعة فإننا يمكن أن نزرعها قمحا أو شعيرا أو قطنا، وهكذا يمكن تصور وجود العديد من الاستخدامات البديلة (المتنافسة) لكل عنصر

إنتاجي. وتعرف عملية توزيع الموارد الإنتاجية على استخداماتها المختلفة باسم مشكلة تخصيص الموارد.

وحيث أن موارد الإنتاج تتميز بصفة عامة بأنها نادرة ومحدودة فان أي مجتمع سوف يحاول دائما الوصول إلى ذلك التخصيص الأمثل لموارده المحدودة، ونقصد بالتخصيص الأمثل للموارد ذلك الشكل أو النمط الذي تكون فيه الموارد الإنتاجية الموظفة قد استخدمت بأفضل طريقة ممكنة تؤدي إلى الحصول على أقصى قدر ممكن من الإنتاج وبحيث أن أي نمط آخر خلافه لا بد أن يترتب عليه انخفاض حجم الناتج المتحصل عليه. غير أن ندرة الموارد لا تملي فقط ضرورة الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الموارد, بل تؤدي إلى ضرورة الاختيار بين الرغبات المتعددة لأفراد المجتمع لتحديد ما يتعين إنتاجه منها على ضوء القدر المحدود المتاح من الموارد. أي أن الندرة هي التي تولد الاختيار وعند القيام بعملية اختيار هدف أو أهداف معينة لا بد أن نضحي بهدف أو أهداف أخرى في مقابل ذلك، فدائما لا بد أن تحل شيء محل شيء آخر طالما أن مواردنا نادرة ومستخدمة بالكامل.

بالطبع لا بد أن هناك عددا كبيرا من الاختيارات يتعين على المجتمع القيام بها عندما يقرر تخصيص موارده المتاحة النادرة لإنتاج ما يرغبه من طيبات الحياة. حيث تقترن التضحية بالاختبار والتضحية المترتبة على اختيار بديل معين تمثل في الحقيقة تكلفة هذا الاختيار، فعندما نريد معرفة التكلفة التي يتحملها المجتمع بصدد تنفيذ قرار معين, فإننا نحسبها بما يساوي ما ترتب عليه من التضحية بعدم تنفيذ قرار آخر.

إن وجود قدر معين من الموارد الاقتصادية يعني وجود فرص لإنتاج كميات مختلفة من بعض السلع والخدمات المختلفة ومن ثم فان تكلفة إنتاج قدر معين من أحد المنتجات البديلة الممكنة تساوي أقصى قدر ممكن إنتاجه من منتج أو منتجات أخرى باستخدام نفس القدر من الموارد وتعرف التكلفة المحتسبة باسم تكلفة الفرصة البديلة.

**منحنى إمكانيات الإنتاج Courbe des possibilités de production:** يمكننا تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية وكيفية الإجابة على التساؤلات ماذا وكيف و لمن؟ من خلال ما يعرف بمنحنى إمكانيات (حدود) الإنتاج كما هو موضح بالشكل التالي:

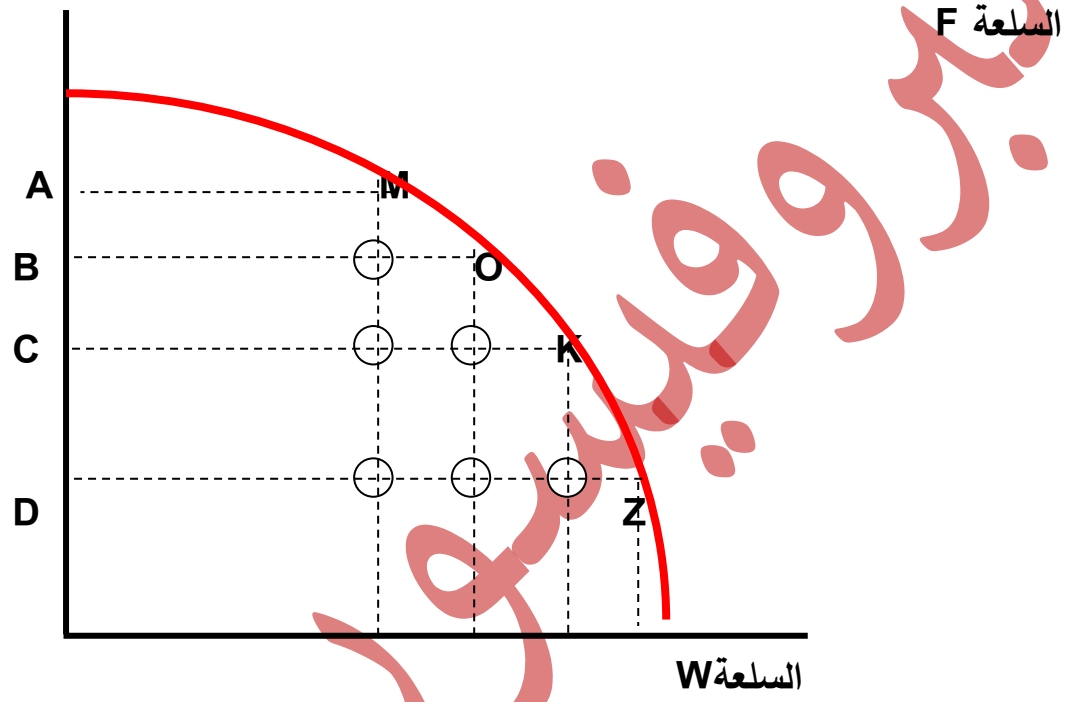


تجدر الملاحظة هنا أنه وباستخدام الطاقة الإنتاجية القصوى للاقتصاد، أي باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر، فإن أقصى كمية يمكن إنتاجها، هي تلك النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج كالنقاط (A, B, C, D, K, I). ويمكن تعريف هذه النقاط، بأنها نقاط إنتاج أمثل، حيث توضح هذه التوزيعات المختلفة أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلعتين.

أما النقاط الواقعة داخل المنحنى كالنقطة (Z) فهي نقاط إنتاجية غير مثلى، حيث تتميز بعدم الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، يمكن الانتقال من النقطة (Z) إلى النقطة (K) الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج، حيث يضمن هذا الانتقال إنتاج

المزيد من السلعة (W) مع الحفاظ على نفس كمية الإنتاج من السلعة K(F) ومن جانب آخر، يمكن الانتقال من النقطة (Z) إلى نقطة إنتاج أمثل كالنقطة (B) مثلا، وينتج عن هذا الانتقال زيادة الإنتاج من السلعة (K) مع المحافظة على نفس الكمية المنتجة من السلعة (W) وهذا ما تهتم به نظرية التشغيل والتوظيف والدخل.. وأخيراً، يمكن زيادة الكمية المنتجة من السلعتين، وذلك عن طريق التحرك إلى النقاط الواقعة على المنحنى بين التوزيعين (K) و (B).

إذا، فإن نقاط الإنتاج غير المثلى، هي تلك التي تقع داخل المنحنى، ويمكن في نفس الوقت زيادة الكمية المنتجة من السلعتين أو أحداهما دون تقليل الإنتاج من السلعة الأخرى. أما بالنسبة للنقاط الواقعة خارج المنحنى، فهي نقاط إنتاج تقع خارج نطاق القدرات الإنتاجية للاقتصاد حالياً. فبما أن أقصى ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، لا بد وأن يقع على المنحنى نفسه، فإن النقاط الخارجية كالنقطة (M)، هي نقطة إنتاجية مرغوبة (حيث تتضمن كميات أكبر من السلعتين أو على الأقل سلعة واحدة) لكنها نقطة إنتاجية غير متاحة (لا يمكن التوصل إليها في ظل عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر) وهذا ما تهتم به نظرية النمو الاقتصادي.

**خصائص الرغبات الإنسانية Caractéristiques des désirs humains:**

أ- **التعدد:** إن الرغبات غير محدودة في عددها, ولا يعني ذلك أن الإنسان، بطبيعته, جشع, غير أنه ما من شك أن ثمة عددا لا نهائيا من الرغبات التي يمكن أن يستشعر الإنسان بالميل إلى إشباعها، وحتى عندما تتزايد طاقة الإنسان على إشباع هذه الرغبات جميعها، فلا مناص من أن تثور في نفسه رغبات جديدة تتطلب أنواعا أخرى من الإشباع. قد تختلف طاقة الإشباع من فرد إلى آخر، وقد يقف بعض الأفراد في أحوال استثنائية عند حد معين من الإشباع، ومع ذلك فلا جدال أن الغالبية من الأفراد تتطلع إلى رغبات جديدة، كلما أشبعت رغبات سابقة.

**ب- التنافس:** من الواضح أن خاصية التنافس بين الرغبات هي النتيجة الطبيعية المباشرة للتحديد النسبي للموارد أو وسائل الإشباع، إذ تتنافس الرغبات فيما بين بعضها البعض حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة، فهي تتضارب وتتطاحن مع بعضها البعض، بحيث تجعلنا دائما تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين ما يمكن إشباعه وما نتخلى عن إشباعه، بيد أن هناك معنى آخر للتنافس بين الرغبات، فقد يخلي بعضها السبيل للبعض الأخر.

**ج- التلازم:** كما نجد في الحياة العملية أن كثيرا من الرغبات يتماشى مع بعضه البعض، بمعنى آخر أن الواحدة تسوق إلى الأخرى، أي أن إشباع رغبة ما لا يمكن أن يتحقق إلا بإشباع رغبة أخرى، فقد ترتبط الرغبات بعضها مع البعض الآخر ارتباطا وثيقا كالرغبة في الشاي والرغبة في السكر وهذا هو معنى كلمة التلازم أو التكامل بين الرغبات.

**د- التكرار:** كما نجد أيضا في الحياة العملية أن الرغبات التي نشعر بها تميل في معظمها إلى التكرار، حتى بعد أن نشبعها مرة بعد أخرى، وهذه الخاصية واضحة تماما في الرغبات الأساسية، كالملبس أو المأكل، ومع ذلك فقد نلاحظ أن مستوى المعيشة يسمح أيضا بتكرار الرغبات الأكثر ترفا في طبيعتها حتى يصير إشباعها أمرا عاديا بالنسبة لمجموعة معينة من الأفراد وما من شك أن لهذه الصفة أهميتها في إيضاح نظرية الاستهلاك.

## المحور الخامس: الحـاجـات besoins

يكون النشاط الإنساني نشاطاً اقتصادياً عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد. فكل إنسان له حاجات أو رغبات تتمثل في إحساس بالألم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته.

وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بإيقاف الإحساس بالألم أو عدم الرضا أو جلب الإحساس بالارتياح أو زيادته.

هذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة. فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية.

- فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية التي تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد.
- وتختلف أيضاً عن الحاجة الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري والأوساط التي ينتمي إليها الفرد.
- كما تختلف عن الحاجة بمعناها الأخلاقي والتي تعتمد على معيار النافع والضار والى بعض القيم الخلقية أو الدينية.
- حقيقة أن الحاجات التي يشعر بها الإنسان تحكمها عوامل طبيعية ونفسية وأخلاقية، ولكنها تعتمد قبل كل شيء على المتطلبات الخاصة لصاحب الحاجة، فلا يوجد كما زعم بعض الكتاب حاجات حقيقية وحاجات خيالية.

فالحاجة هي شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه للقيام بما يساعده للقضاء على هذا الشعور لإشباع حاجته.

**أنواع الحاجات الاقتصادية Types de besoins économiques:** تقسم هذه الحاجات إلى نوعين:

**1-الحاجات الضرورية nécessaire besoins:** هي مجموع الرغبات الإنسانية التي لا تحتمل التأجيل في إشباعها، والتي إذا أفنيت يفنى الإنسان ورائها، بمعنى أنها ضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة كحاجته إلى الغذاء والماء والمسكن ...الخ.

**2- الحاجات الكمالية besoins de luxe:** هي مجموع الرغبات الإنسانية التي تحتمل التأجيل في إشباعها , على اعتبار أنها لا ترتبط بأن يكون الإنسان أو لا يكون على قيد الحياة.

**خصائص الحاجات الاقتصادية Caractéristiques des besoins économiques:** تتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بتقسيماتها السابق ذكرها، بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

**1 -قابلية الحاجة للإشباع:** إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.

**2 - لا نهائية الحاجات:** إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي. وهذه الخصية للحاجات الإنسانية إذ لم يرضى عنها أهل الزهد والقناعة لكنها لاشك من أهم دوافع الرقى والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقى الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قنوعا بما لديه مادام قادرا على إشباع حاجاته البسيطة.

**3 - نسبية الحاجات:** إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس وهذه الخاصية انعكاسا لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها بالإنسان في مجتمع

متمدين، أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد.

ويمكن تلخيص هذه الخصائص في:

- الحاجات الإنسانية متزايدة، وتتزايد هذه الحاجات مع تزايد المواليد.
- الحاجات الإنسانية متطورة، وتتطور الحاجة مع التقدم الفني والتكنولوجي الذي يحدث على وسائل إشباع الحاجات
- الحاجات الإنسانية متكررة, وتتكرر الحاجة مع تكرار وتعاقب الأجيال، فحاجة أجدادنا للغداء هي نفس حاجاتنا له مع اختلاف نوع الغداء.
- الحاجات الإنسانية متجددة، وتتجدد الحاجة مع الاكتشافات والاختراعات الجديدة التي يقوم بها الإنسان.

أخيرا يمكننا القول بان الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعني أن الإنسان يعيش في عالم ندرة. فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعا مكانيا سيئا حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى. وحتى لو كانت الموارد التي يتم تعبها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصورا بعامل الوقت، وهو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة.

والمال الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات أو رغبة من الرغبات الإنسانية. فلكي يعتبر الشيء أو المال اقتصادي، يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية:

- وجود حاجة محسوسة لدى الفرد ووجود علاقة بين الحاجة والشيء يعتبره الفرد قادرا على إشباع الحاجة.
- يجب أن تتوافر في الشيء النفعية أي قابليته لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر، والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.

– الندرة وهى الخاصية التي تميز بين الأموال الحرة والمتوافرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية، والأموال الاقتصادية المتاحة لدى الجماعة بكميات محدودة. والأموال الاقتصادية، وليست الأموال الحرة، هي التي تكون محلا لاهتمامات الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد. فلا معني لعمليات الإنتاج والمبادلة إلا بالنسبة للسلع والوسائل الندرة. فالمحيط الخارجي حين يمد الإنسان بأشياء وفيرة تشبع كل حاجة إليها فإن هذه الأشياء تعتبر أشياء حرة لا تدخل في نطاق المبادلات حتى لا يتحمل من يستخدمها أي تضحية لإشباع آخر. فالهواء سلعة حرة وليس سلعة اقتصادية، له قيمة استعماليه ولكنه لا يدخل في نطاق التبادل، بمعني أنه لا يتم تعامله بقيمة تبادلية. وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب طبيعية كندرة المعادن النفيسة، أو إلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات أو صيد الأسماك، أو إلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند.

ولما كان من الصعب على الإنسان أن يحصل على كل شيء يحتاجه مرة واحدة، وعمل كل شيء نافع له في وقت واحد كان عليه أن يختار. فللوصول إلى هدف معين فإن عليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لا تكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه. وكل اختيار يتضمن في نفس الوقت تضحية أو تكلفة الفرصة. فعندما تشترى قميصا فإنك تتنازل عن الإشباع الذي كان من الممكن أن يحققه لك شراء سلعة أخرى بالمورد الذي اشتريت به القميص. وتكلفة الفرصة بتعبير مادي هي التضحية التي يتحملها الشخص حين يختار بين عدد من الأفعال الممكنة. فعندما يقوم الشخص بنشاط معين. (إنتاج سلعة معينة مثلا) فإن التكلفة التي يتحملها تتمثل في الفرص التي لم يحصلها (قيمة السلعة والخدمات التي لم يتمكن من إنتاجها) لأن الموارد المستخدمة لم تعد متاحة لاستخدام آخر.

فندرة الوسائل، والاختيار بين الغايات، والتكلفة هي الأفكار الرئيسية التي تسمح بفهم جوهر النشاط الاقتصادي، حيث أن حياتنا الاقتصادية تتكون من مجموعة من القرارات المتشابهة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الوسائل والحاجات، وانطلاقا من هذه الوجهة

من وجهات النظر نستخدم دخلنا، وندير صفقاتنا، وننظم إنتاجا، وتوزيع وقتنا بين العمل والفراغ بين اليقظة والنوم.

فمقاومة الندرة هي جوهر النشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر بشخص معين يعيش منعزلا في الصحراء أو كان يتعلق بشخص يعيش في جماعة يتخصص كل عضو من أعضائها في عمل معين ويركز جهوده في نشاط واحد لمصلحة الآخرين بحيث توزع الموارد الإجمالية على الجميع عن طريق التبادل.

وتتم مقاومة الندرة بالعمليات الإنتاجية. فالأفراد حين يشعرون بالحاجات يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم بممارسة عمليات إنتاجية ومبادلات موضوعها سلع وخدمات تخصص في النهاية للاستهلاك.

البروفيسور بركات

## المحور السادس: الأنظمة الاقتصادية systèmes économiques

نتناول بإيجاز في هذا الجزء دراسة بعض الأنظمة الاقتصادية الحديثة التي اهتم بها علماء الاقتصاد على مرور الأزمان الاقتصادية والنظم الاقتصادية هي التي تنظم العلاقة الاقتصادية بين الفرد والمجتمع وهناك بعض التطورات التي دخلة تنظيم الاقتصادي هو سعت هذه الأنظمة إلى حلا لمشكلات العامة وتختلف شروط نجاح أي نظام اقتصادي باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية وفي تناولنا لشرح النظم الاقتصادية سوف نعرض بالشرح لها، النظم الرأسمالية، الاشتراكية والمختلط لأنها الأنظمة التي تعاصرنا اليوم وكل منها يكون إطارا تأسيسي النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة أو في الدول التي تتقدم اقتصاديا. دون التطرق إلى الأنظمة الأخرى المتمثلة في البدائي(المشاعي)، الإقطاعي والعبودي لأنها تعد أنظمة قديمة وتم التخلي عنها حاليا وليس لها وجود في العصر الحديث.

**تعريف وسمات كل من الأنظمة الاقتصادية:** اشتهر في علم الاقتصاد ثلاثة أنظمة اقتصادية تحاول معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، وهي النظام الرأسمالي أو نظام السوق الحر، والثاني النظام الاشتراكي، والأخير النظام المختلط الذي ينطوي النظام الإسلامي تحته.

**1 –الرأسمالية (اقتصاد السوق الحر):** هو نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة محاولا الحصول على أكبر دخل، بمعنى أ نالفرد في النظام الرأسمالي حر في اختيار نوع النشاط الذي يمارسه وحر في اختيار ما يستثمره وما يستهلكه، وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع .

وتعنى أيضا الديمقراطية والحرية المطلقة في الاقتصاد أمريكا وروسيا ودول أوروبا هي دول رأسمالية تعتمد على جمع المال بأي وسيله كانت.

**أهم مميزات هذا النظام:**

أ –**عدم تدخل الحكومة:** ففي النظام الرأسمالي أو السوق الحر يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواع السلع. وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة محرومة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها.

ب –**المستهلك حر:** لأنه يعتبر جزءا أساسيا في السوق والعملية الاقتصادية التي تحاول بإيجاد أفضل الحلول للمشكلة الاقتصادية، فان رغبات ونمط الاستهلاك الذي يرغب فيه متروك له لكي يختار هو يسعى لتحقيقه، فللكل له مطلق الحرية في اختيار نوعية السلع والكمية التي يطلبها، والفترة الزمنية التي يرغب في اقتناء السلعة فيها. أي انه ليس هناك أي تأثير إجباري على سلوك المستهلك في السوق.

جـ –**المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج:** يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي انه لا يمكن أن يكون للمنتج دور مهيمن على التأثير في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلا انه من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة.

د–**حماية الملكية الخاصة:** في النظام الرأسمالي تكون الملكية ونقل الملكية من شخص لأخر على أي شكل وفي أي وقت عملية حرة لا تتدخل فيها الحكومة، فالمنتج أو الفرد له مطلق الحرية في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين في كل ما يملكه من موارد إنتاج أو سلع أو خدمات، سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية.

هـ – **الدور الفعال للسعر:** في اقتصاد الرأسمالي، يعتبر السوق الملتقى الذي يلتقي فيه المستهلك مع المنتج، ويلعب سعر السلعة دورا في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في

اقتناء السلعة، وهو بذلك يكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة، وإذا ترك أمر تحديد السعر للمستهلكين والمنتجين، فإنهم إذا ما اتفقوا عليه، فان السعر يوجه الموارد إلى أفضل استخدام لها، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون أموالهم،أو من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج.

**2 – الاشتراكية الاقتصاد المخطط مركزيا:** هو النظام الذي يقوم علي تمليك وسائل الإنتاج للجماعة، محاولة استغلال موارد الثروة، ووسائل الثروة، لتنتج إنتاجيات كبيرة، ثم النظام يعدل في التوزيع – نسبة الإنتاج من موارد الإنتاج – وعدالة التوزيع ذا نظام اشتراكي. وعدالة التوزيع معناها، أن يكون لكل إنسان حق. الفقير والعاجز، في المجتمع الاشتراكي له حق مكفول بالنظام ومن الدول الاشتراكية هي كوبا هو نظير النظام الرأسمالي، ويتسم بالتالي:

**أ–الملكية العامة لوسائل الإنتاج:** ليس للملكية الخاصة في هذا النظام وجود، إنما هناك الملكية العامة أي أن الملكية تكون لجميع الأفراد معا تديرها الحكومة ليتسنى لها بتحديد السلع والتي يجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد، والفرد لا يتملك وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية والتي تترتب عليها عمليات إنتاجية، فلا يحق له تملك رأس المال، كالمصنع الذي يقوم بإنتاج سلع يطلبها المجتمع، بل الملكية هنا للحكومة التي تقوم بالتصرف فيها، وإنشاء الإدارات والجهات المختصة باتخاذ قرارات الإنتاج.

**ب – إدارة الحكومة للموارد الاقتصادية وعمليات الإنتاج:** نظرا لرغبة الحكومة في تخطيط الاقتصاد وتحديد نوعية وكمية السلع المنتجة، والعمل على توزيعها بين مختلف قطاعات المجتمع، فعلى الحكومة أن تتملك الموارد الاقتصادية وتقوم بتشغيلها حسب ما يراه المخططون الاقتصاديون في السلطة العليا في الحكومة مناسبا.

**ج –انعدام الدور الفعال للسعر:** إن لتحكم الدولة في الاقتصاد أثرا على مستوى الأسعار في النظام الاقتصادي المركزي، إذ أن الحكومة تهدف إلى توفير سلع معينة دون أخرى من اجل تحقيق أهداف مرجوة، وقد تتطلب مثل هذه السياسة أن تقوم الحكومة بتحديد أسعار السلع

جميعها، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، أي أن الكمية المطروحة في الأسواق وتكلفتها قد لا ترتبط بمستوى سعر يعكس هذه التكاليف، وربما تباع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، والهدف من هذا هو رغبة الدولة في أن يحصل الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحا، فنجد على سبيل المثال مبالغة الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحد من استهلاكها.

**أهداف النظام الاشتراكي:**

يطمح النظام الاشتراكي إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

**أ**- تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادية كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.

**ب**- القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

**ج**- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب .

**د**- توفير الخدمات المجانية: تعليم، صحة...الخ.

**هـ**- القضاء على البطالة، وتوفير مناصب العمل عن طريق إحداث مشاريع جديدة.

**3- النظام الاقتصادي المختلط:** يربط هذا النظام بين صفات النظامين الرأسمالية والاشتراكية، حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة، بالإضافة لحضور واضح للمستهلكين والمنتجين. أي أن الدولة تمتلك قطاعات اقتصادية أو جزءا منه، أو أنها تقوم بوضع سياسات اقتصادية لها أثرها في السوق، بينما يكون لقرارات المستهلكين والمنتجين اثر مماثل في السوق ذاته أو قطاعات اقتصادية أخرى، وجميع اقتصاديات العالم الحالية تقع وبدرجات متفاوتة في هذا الإطراء.

يمكن تلخيص هذا النظام في أن المجتمع به مستهلكون ومنتجون لكل منهم رغباته، كما أن لدى هذا المجتمع موارد اقتصادية محدودة.

والسؤال الذي تم طرحه يتمثل في البحث عن أسلوب معين لتلبية رغبات الأفراد في ظل وجود موارد وإمكانات اقتصادية محدودة، الإجابة التي يقدمها النظام الاقتصادي المخطط

هي أن تقوم الحكومة بالبحث عن تلك الوسيلة التي تمكن المجتمع من التفاعل مع المشكلة الاقتصادية، أما في النظام الاقتصادي الحر، فالأمر متروك للمستهلكين والمنتجين. إذا أخذنا بهذا النظام، فدراسة أسلوب المستهلك والمنتج والبحث عن العوامل المشتركة التي قد تمكننا من الوصول إلى اتفاق شامل بين المستهلكين والمنتجين، إن الدول الإسلامية تعتمد على هذا النظام.

**الاستنتاج:**

1- إن الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي كلها تخدم هدفا واحدا هو تحقيق اكبر ربح ممكن سريع، فهو الدافع الأقوى لأي عملية اقتصادية لدى الرأسمالي. والإنتاج في هذا النظام ليس من اجل توفير وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وإنما من اجل تحقيق رغبات صاحب المشروع لان المنفعة الخاصة هي محور اهتمام النظام الرأسمالي "الغاية تبرر الوسيلة".

2- إن الأسس التي بنيت عليها الاشتراكية (كما يدعيها مفكروها وعلماءها ومؤيديها) تخدم المصلحة والمنفعة العامة عكس ما هو مطبق في النظام الرأسمالي، وأسلوب التخطيط هو الوسيلة الأنجع حيث يجنب الدولة الوقوع في الأزمات الاقتصادية.

يوضح الجدول التالي ايجابيات وسلبيات كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي

| النظام الرأسمالي | النظام الاشتراكي |
| --- | --- |
| –توفير الحاجيات كما مع احترام جودة الإنتاج.<br>–استغلال الطاقات المتوفرة إلى أقصى حد ممكن.<br>–القضاء على التبذير في كل الميادين الاقتصادية.<br>– وضع الكفاءات في المناصب المناسبة.<br>–الدقة في المحاسبة والتقدير والتسيير<br>–تركز الثروة في يد جماعة قليلة من المجتمع مع بقاء الأغلبية العظمى تعاني الفقر.<br>–تدخل رجال المال والأعمال في السلطة.<br>–حدوث الأزمات الاقتصادية المختلفة 1929–1986<br>–استغلال الطبقة العاملة أقصى استغلال.<br>–النزعة التوسعية والسيطرة الاقتصادية. | –تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز.<br>– تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.<br>– القضاء على البطالة.<br>– القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.<br>– وضع مخططات من أجل التنمية .<br>– اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.<br>– انتشار الذهنية البيروقراطية.<br>– القضاء على روح الابتكار والإبداع والمبادرة.<br>– ظهور فئة انتهازية حققت امتيازات مادية ومعنوية. |

المصدر: من إعداد الباحث

البروفيسور بركات

من خلال إبراز محاسن وعيوب النظامين الرأسمالي والاشتراكي يمكن حصر أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

أ- يمثل النظامان شكلان اقتصاديان ترعرعا في ظل النظم الإقطاعية كما أنهما جملة من النظريات، التي هي من وحي العقل البشري. بحيث يهدف كل نظام إلى تحقيق السعادة للأفراد والمجتمعات.

ب- يتمثل ذلك في كون الرأسمالية تهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد، بينما تهدف الاشتراكية إلى تحقيق مصالح المجتمعات، وفي ظل الرأسمالية فإن وسائل الإنتاج ملكية خاصة، بينما تقابلها الملكية العامة في النظام الاشتراكي. ويخضع الاقتصاد الرأسمالي إلى قانون العرض والطلب بينما يخضع النظام الاشتراكي إلى التخطيط.

إدروبيسود دركات

## المحور السابع: الادخـــــار Epargnes

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات وهو فائض الدخل عن الاستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية.

**دوافع الادخار**: تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما : القدرة الادخارية والرغبة الادخارية. فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل وهي تحدد بالفرد بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف.

أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعا للدوافع التي تدعوا للادخار ومقدار تأثر الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع .

وأهم الدوافع النفسية للادخار هي عطالة معينة في الاستهلاك عندما يرتفع الدخل والرغبة في تنظيم النفقات تبعا للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في المركب (دخل- حاجة) والرغبة في الإثراء أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية فهي بالدرجة الأولى : الدخل – معدل الفائدة – النظام المالي- درجة الاستقرار الاجتماعي والدولي- والنظام الاقتصادي الاجتماعي .

**الدخل revenu**: يعد الدخل عاملا أساسيا في زيادة الادخار أو انخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد، ولكن الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك، وهذا يعد بنظر كينز قانونا نفسيا أساسيا.

**معدل الفائدة taux d'intérêt**: يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على تكون الادخار في الاقتصاد الوطني، ففريق منهم يرى أن انخفاض معدل الفائدة يسهم في ارتفاع حجم الادخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الانخفاض في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي، وعلى النقيض من ذلك يرى هذا الفريق أن ارتفاع معدل الفائدة يقود إلى

انخفاض حجم الادخار نتيجة للنقص الذي يحدثه ذلك الارتفاع في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي إذا الدخل في نهاية المطاف هو مصدر كل الادخار.

**النظام المالي Système financier:** إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول انخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار.

**درجة الاستقرار الاجتماعي والدولي:** تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية والحروب في حجم الادخار فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج سلعة استهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لاحتياجاتهم مستقبلا مما يؤدي إلى نقص المدخرات .

**النظام الاقتصادي الاجتماعي Système économique et social:** النظام الاقتصادي الاجتماعي هو الذي في نهاية المطاف توزيع الدخل على طبقات المجتمع، فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي. ففي ظل الرأسمالية تتكون المدخرات من ادخار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بالدرجة الأولى. أما في ظل الاشتراكية حيث يعاد توزيع الثروة والدخل توزيعا عادلا بما يحقق تقليل الفوارق بين الطبقات إلى أدنى حد ممكن، فإن القاعدة الشعبية يرتفع نصيبها تدريجيا في الدخل القومي فتزداد قدرتها على الادخار.

**أهداف الادخار:** تتمثل أهداف الادخار فيما يلي:

- تحقيق المزيد من الإنماء في مختلف مجالات التنمية حيث يختلف الاستثمار الجديد يؤدي إلى الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.
- السماح للسلطات العمومية بتمويل مشروعاتها التنموية.
- تحقيق أرباح وعائدات تنمي الاقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة إلى الاستثمار.
- الحد من ارتفاع الأسعار أي محاربة التضخم والزيادة من عرض السلع والخدمات.

– خلق تنمية اجتماعية كامتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الادخار موجه إلى الاستثمار.

– الحد من الاستهلاك الترفي والبذخ وهذا يحقق استقرار اجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلة.

**أنواع الادخار**: يمكن تقسيم الادخار في الاقتصاد الحديث إلى قسمين: الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

**1– الادخار الاختياري**: هو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعا واستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين، وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق. وتسهم جملة من الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الادخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين وتنمية، ودعم الضمانة والثقة بالادخار، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.

**2– الادخار الإجباري**: هو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات. وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث.

**دالة الادخار**: دالة الادخار دالة متزايدة بدلالة سعر الفائدة وذلك لكون العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة طردية أي بزيادة سعر الفائدة يزيد الادخار والعكس، فهي تأخذ الشكل التالي:

$$S = f(i)s$$

i = سعر الفائدة

s = الادخار

البرنامج الرسمي لدروس

**دور الادخار في النشاط الاقتصادي:** تستعمل معظم الدول المدخرات الوطنية لأنها تدخرها في:

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية.

- الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد مما يسمح بتوجيه المزيد من السلع لتقديم الأمر الذي ساعد الدول في الحصول على القطاع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستمرار الذي يعود بالنفع العام من جهة وتقليص السلع المستوردة من جهة أخرى.

- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم وذلك يساعد على زيادة نسبة إنتاج السلع والخدمات بدلا من استيرادها أي يقلل من نسبة الواردات

**أسباب ضعف الادخار في الدول النامية:** يرجع ضعف الادخار في الدول النامية إلى الأسباب الآتية :

**1- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي:** وهو السبب الرئيسي في انخفاض الادخار في الدول النامية، لأن الادخار هو ما تبقى من دخل الفرد بعد الإنفاق على السلع الاستهلاكية والخدمات.

**2- انتشار ظاهرة الاكتناز:** هناك طبقة من الأغنياء في الدول النامية توجه جزءا من دخلها نحو الاكتناز في شكل ذهب أو مجوهرات ثمينة أو احتجاز جزء من النقود ومنعها من التداول.

**3- انتشار ظاهرة الادخار السلبي:** يتحقق الادخار السلبي بالنسبة للفرد عندما يزيد مجموع إنفاقه على السلع الاستهلاكية والخدمات خلال فترة معينة من دخله خلال نفس الفترة.

**4- منشآت الادخار:** ففي معظم الدول النامية هناك نقص في عدد هذه المنشآت (بنوك تجارية – بنوك إنجاز – صناديق توفير----الخ) هذا بالإضافة إلى عدم كفاءتها في أداء رسالتها على الوجه الأكمل و بما يتلاءم مع ظروف هذه الدول.

**5- الميل للمحاكاة:** يقصد به محاولة بعض الأفراد في الدول النامية تقليد نمط معيشة الأفراد في الدول المتقدمة من حيث تملك سلع الاستهلاك الحديثة.

**6- تضخم النفقات الإدارية للدولة:** إن تحليل الميزانيات يوضح أن النفقات الإدارية تكون نسبة كبيرة من مجموع النفقات وذلك في معظم الدول النامية بعكس الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا.

**7- تهريب الأموال إلى الخارج:** يعتبر هذا من أهم أسباب ضعف الادخار في الدول النامية فمن المعروف أن عددا من الأثرياء جدا في هذه الدول يفضل إبداع أمواله في البنوك الأجنبية ولاسيما البنوك السويسرية عن ادخارها في الدول النامية.

**8- توجيه جزء من الدخل إلى عمليات غير منتجة:** فقد أثبتت التجربة أن عددا كبيرا من أصحاب الدخول المرتفعة في الدول النامية يدخرون القابض من دخولهم ولا يوجهوه إلى استثمارات منتجة تهدف إلى زيادة الإنتاج ولكنهم يفضلون غالبا توجيه هذا القابض نحو عمليات المضاربة أو شراء وبيع العقارات و تخزين السلع وغير ذلك.

**9- انتشار عادات الإنفاق ألبذخي:** إن معظم العائلات ذات الدخل المرتفع أي تلك التي يمكن أن تدخر جزءا كبيرا من دخلها تجد أن جزءا كبيرا من مجموع إنفاقها على السلع الاستهلاكية والخدمات لا يهدف إلى تحقيق منفعة معينة وإنما هو فقط يعرض المحافظة على المظهر الاجتماعي.

**10- حالة الإطار التنظيمي و الاجتماعي:** من المعروف أن المعتقدات الدينية أو الاجتماعية في بعض الدول النامية تحط من شأن السعي وراء الكسب المادي وتشبع روح التواكل بين الأفراد مما يؤدي إلى ضعف الحافز على الادخار وعلاوة على ذلك فإن نظام وحدة العائلة المترابطة الذي ينتشر بصفة خاصة في المناطق الريفية والذي يفرض على كل أغنياء كبار الأسرة أن يعول أقاربه المحتاجين يثبط رغبة الأفراد في الادخار.

**العوامل المؤثرة على الادخار:**

**1 – عوامل موضوعية:**

**أ– مستوى الدخل:** علاقته طردية مع الادخار فكلما زاد الدخل زاد الادخار و العكس صحيح حيث يحجم الأفراد من الادخار لعدم القدرة لتلبية حاجياتهم.

**ب– مستوى الأسعار:** علاقته عكسية مع الادخار بحيث كلما كانت الأسعار مرتفعة (انخفاض القدرة الشرائية ) تنخفض القدرة على الاستهلاك و بالتالي تنخفض الكمية المدخرة أما إذا كانت الأسعار منخفضة فتسمح باقتناء حاجات الفرد و بالتالي الزيادة في حجم المدخرات.

**ج– ثبات العملة:** ويقصد بها عدم تعرضها للانهيارات أو التخفيضات فكلما كانت العملة أكثر ثباتا زادة الثقة فيها من قبل الأفراد مما يؤهلها إلى بقاء قيمتها السوقية على حالها و بذلك زيادة حجم المدخرات و العكس يؤدي إلى الأحجام عن الادخار.

**د– سياسة الضرائب:** علاقتها بالادخار علاقة طردية إلى حد معين فقط فعند فرض ضريبة نقل السيولة النقدية من السوق و هذا يعني إيداعها لدى البنوك وهو تحفيز لعملية الادخار.

**هـ– معدل الفائدة:** علاقته مع الادخار علاقة طردية فكلما زاد معدل الفائدة الممنوح من قبل البنك زاد حجم الودائع والعكس إذا كانت معدلات الفائدة منخفضة.

**2 – عوامل ذاتية:** وهي عوامل ذاتية مرتبطة بالأشخاص من حيث طبقاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وكذلك العقائد الدينية التي تحرم التعامل بالربا مثلا أما بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية فنجد الطبقة الغنية ليس لها حافز في الادخار لأنها تفضل الاكتناز أما أصحاب الطبقة المتوسطة والعاملة فهي تلجأ للادخار وذلك لتحسين الظروف المعيشية و مواجهة الأزمات المستقبلية كالحوادث أما بالنسبة للقطاع الحكومي فتلجأ الدولة لعدة سياسات لرفع حجم المدخرات مثل توزيع المداخيل وتغيير الميل الاستهلاكي.

## المحور الثامن: الاستثمار Investissement

الاستثمار بشكل عام يعتبر جزء هام من الاقتصاد، فقد كان سيئا في تقدم المجتمعات المتطورة أما المجتمعات النامية فالسبيل أمامها مازال قائم الاهتمام به والتوسع في مجالاته باللحاق بركب التقدم.

تعريف الاستثمار ومفاهيمه.

**مفهوم الاستثمار**: يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال، فتعريفها أخذ من طرف الاقتصاديين الماليين في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 حيث نشأت من خلالها عدة مفاهيم منها:

- **حسب بيار درني pierre Derna**: الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نحصل على أرباح.

- **حسب بيار ماس pierre masse**: الاستثمار يشير في نفس الوقت إلى عملية في حد ذاتها ونتيجة لهذه العملية فالاستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال

**حسب كينز Keynes**: الاستثمار هو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو التداول.

مما سبق يمكننا القول بان الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. ويمكن القول أنه ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة مقتناة أو منتجة لغرض البيع أو التحويل حيث تستمدها المؤسسة في استعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج.

**المفاهيم المختلفة للاستثمار:**

**المفهوم المحاسبي للاستثمار**: إن المحاسب يرى أن الاستثمار هو رأس مال ثابت سواء كان منتجا أو غير منتج.

**المفهوم الاقتصادي للاستثمار**: الاستثمار هو نفقة لامة الإنتاج تثمر التطور الاقتصادي لأنها تنطوي على مبادلة رأس مال حالا مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر، إذ أن خاصية الاستثمار هي الإنتاج.

**المفهوم المالي للاستثمار**: الاستثمار هو نفقة تدر إيرادات على فترة طويلة بحيث يجب أن يكون تمويلها برؤوس أموال دائمة، فالاستثمار هو جدول استحقاق الإيرادات ودخول الأموال وخروجها. وبمعنى آخر أن المالي يهتم بتوازن الموارد والاستخدامات عبر الزمن.

**أهمية الاستثمار**: يمكننا تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

**أ**- يهدف الاستثمار إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

**ب**- كذلك أن الاستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة تعديل الوضع الاقتصادي، وتعتبر أيضا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.

**ج**- يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات تم الاعتماد على تصديرها.

**د**- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد ، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.

**أهداف الاستثمار**: يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتتمثل أهداف الاستثمار فيما يلي:

**الأهداف العام للاستثمار**: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي

– هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

– تكوين ثروة وتنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك المادي على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

– تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

– المحافظة على قيمة المنتجات، فعندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض القيمة والمجودات مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقبلها.

**خصائص الاستثمار**: للاستثمار عدة خصائص وهي مصاريف الاستثمار، التدفقات النقدية، مدة حياة الاستثمار.

**1– مصاريف الاستثمار**: عبارة عن إنفاق مجموعة من الأموال للحصول على استثمار وتحوي كل من تكاليف استثمارية وتكاليف التشغيل التي تتعلق بتحضير الاستثمارات.

**أ– تكاليف استثمارية** : و تتمثل في التكاليف الضرورية لإقامة الاستثمار وهي كالتالي:

– تكاليف خاصة لإعداد الأصول الثابتة كالنقل.

– تكاليف إجراء التجارب.

– تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي.

– تكاليف متعلقة بالتصميمات والرسومات الهندسية للاستثمار.

**ب– تكاليف التشغيل**: وهي تكاليف ضرورية لاستغلال طاقات الاستثمار الإنتاجية و ذلك بعد وضع الاستثمار في حالة التشغيل، ومن أمثلة ذلك تكاليف المواد اللازمة للإنتاج والمصاريف المتعلقة بها كمصاريف النقل وأجور العمال.

**2– التدفقات النقدية**: يقصد بها ذلك الفرق بين المدخلات والمخرجات النقدية سواء من خلال التجهيز أو الإنشاء حتى العمر المتوقع، وهي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلا، حيث تحسب هذه النفقات بالعلاقات التالية:

**التدفق النقدي الإجمالي= نفقات الاستثمار – مداخيل الاستثمار.**

**التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي الإجمالي – (الضرائب+ مستحقات الغير).**

**التدفق النقدي الصافي= المبلغ المنتظر بعد طرح جميع المستحقات على الاستثمار.**

**3- مدة حياة الاستثمار:** هي المدة التي يكون فيها الإستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها

إيرادات صافية، أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة، ونميز في مدة حياة الإستثمار عمر اقتصادي والذي نقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل الإستثمار إقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد وعمر إنتاجي والذي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون من خلالها الإستثمار صالحا للإنتاج.

**4- القيمة الباقية:** وهي تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية للإستثمار.

**أنواع الإستثمارات:** تتعدد أنواع الإستثمارات بإختلاف النظرة إليها من حيث طبيعتها أو من حيث القائم عليها أو من حيث تعدد أنواع الأنشطة الإستثمارية كما يلي:

**1-طبيعة الإستثمار:** قد يتبادر إلى الذهن أن الإستثمار هو استخدام الأموال للحصول على أصول مادية ملموسة فقط كالمباني أو العقارات والآلات وغيرها، إلا أن هذا النوع من الإستثمار هو ما يمكن تسمية بالاستثمار المادي. وهو لا يمثل كل أنواع الإستثمارات فهناك جانب آخر وهو ما يطلق عليه بالاستثمار المالي مثل الأوراق المالية كالأسهم والسندات، فإذا كان الإستثمار المادي يمثل الحصول على الأصول المادية، إذن يوجد ارتباط وثيقة بين كل منهما وهذا ما يمكن ملاحظته من قائمة المركز المالي لأي منشأة، فالجانب الأيمن من هذه القائمة يمثل ما يسمى بالاستثمار المادي بينما الجانب الأيسر يمثل الإستثمار المالي.

**2 – القائم بالاستثمار**: قد ينظر إلى الإستثمار من زاوية أخرى، وهي التي تقوم على أساس التفرقة بين ما يقوم به الأشخاص الطبيعيين، وما تقوم به الشركات أو المؤسسات كشخصيات اعتبارية ولذلك فالتقسيم هذا يشمل:

**أ– استثمار شخصي (فردي)**: وهو ما يقوم به شخص واحد ، بحيث يمكن للفرد أن يستخدم ما يتاح إليه من موارد أو أموال في القيام باستثمارات مالية كشراء الأسهم أو السندات أو القيام بعمل استثمارات مادية كشراء الأسهم.

**ب–استثمار مؤسسي**: وهو ذلك الإستثمار الذي تقوم به المؤسسة (شركة أو هيئة) لكن لا يختلف كشيء، كما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي، فالاختلاف في الشخص القائم بالاستثمار ذاته، إلا أن وجه الاختلاف قد يترك في الإستثمار ذاته، فالمنشأة بإختلاف أنواعها ربما ، كما يتوفر من أموال تفوق قدرة الشخص الواحد.

**3 – تعدد الإستثمارات**: التقسيم هنا يشمل:

**أ– الإستثمار الفردي**: و هو القيام بعمل استثمار واحد فقط، كأن يقوم الشخص ( طبيعي اعتباري) بشراء أصل مادي أو أصل مالي و ما تجدر الإشارة إليه أنه مهما تعددت أو تكررت الوحدات المشتراة من هذا الأصل فإنه يظل استثمارا فرديا.

**ب– الإستثمار المتعدد (المحفظة)**:المحفظة تعريفا هي تلك التي تشمل أكثر من أصل ذات طبيعة مختلفة، ولذلك فهي تحتوي على استثمارات متعددة، تمييزا لها عن الإستثمار الفردي السابق الإشارة إليه، والمحفظة قد تضم عددا مختلفا من الإستثمارات المالية أو المادية في نفس الوقت، مثل المستثمر الذي يقوم بشراء عدد من الأوراق المالية لشركات مختلفة يكون بذلك قد كون محفظة أوراق مالية.

والخلاصة هنا أن الإستثمار قد يكون فرديا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، يكون متعددا – محفظة– حتى ولو ضم استثماريين فقط ولكنهما ليسا من نفس النوع.

**4 – الإستثمار الخاص والاستثمار العام:** قد يقوم بالاستثمار شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة، بينما قد يقوم بالاستثمار شركات تابعة للدول الحكومية أو ما يطلق عليها القطاع العام.

و قد يكون معيار التفرقة بين النوعين قائما على أساس الهدف النهائي الذي ينبغي المستثمر تحقيقه سواء كان مستثمرا خاصا أو عاما، فالاستثمار الخاص قد يكون هدفه الربح، بينما الإستثمار العام قد تكون أهدافه اجتماعية (أي لصالح المجتمع).

**5 – جنسية الإستثمار:** قد يتم تصنيف الإستثمار على أساس جنسيته، فقد يكون الإستثمار محليا(وطنيا)أو دوليا، والاستثمار الوطني هو ما يقوم به أفراد أو منشآت وطنية، بينما الإستثمار الدولي هو ما تقوم به الشركات أو الهيئات الأجنبية، وقد يتم ذلك بدون المشاركة مع الجانب الوطني أو بمشاركته.

**تصنيفات الإستثمار:** ينبثق مما سبق أن مفهوم الإستثمار يتغير حسب النظرة المحاسبية أو الاقتصادية أو المالية المختارة، بحيث أن الإستثمار يتدخل في ظروف مغايرة كهذه مما يجعل أن لا تطبق عليه نفس المعالجة في كل الحالات بحيث أنه لا يعالج بنفس الطريقة الإستثمار المخصص لتجديد آلة قديمة واستثمار يهدف إلى التوسع مثل بعث منتج جديد و بالتالي سنحاول تصنيف الإستثمارات حسب خمس محاور رئيسية وهي:

**1- حسب طبيعة الإستثمار:** أي استثمارات مادية سواء كانت صناعية أو تجارية أو استثمارات معنوية تتكون من جهة الحيازة على أصول غير مادية و من جهة أخرى من نفقات تقييم الإستثمارات المادية.

**2- حسب سعة الإستثمار:** تسمح لنا بالتمييز بين الإستثمارات الأساسية والاستثمارات المرافقة وتعرف بالمشروع الاستثماري ونتكلم أيضا عن استثمار مكمل.

والتمييز بين استثمارات تجد المؤسسة نفسها مجبرة للقيام بها إذا أرادت البقاء أو عدم المعاناة من المنافسة أما الإستثمارات المستقلة فالمؤسسة تمارس فيها اختبار تام.

**3- حسب الزمن:** الزمن يسمح بتصنيف الإستثمارات حسب مدة استغلال الإستثمار، ففي أغلب الأحيان نفقة الإستثمار تكون في لحظة معينة (أي مركزة في سنة واحدة) كما يمكن أن تكون موزعة عبر عدة فترات زمنية.

**4- حسب الهدف المنشود:** يسمح لنا بالحصول على التصنيفات الموالية:

- إستثمارات التجديد والتعويض.
- إستثمارات التطوير.
- إستثمارات التوسيع.
- إستثمارات الوجاهة.
- إستثمارات التأمين.
- إستثمارات اجتماعية.
- الإستثمارات الإستراتيجية.

**5- حسب التحويل والتقسيم:** وهما خاصيتان أساسيتان لتقييم المخاطرة الناجمة عن الإستثمار ويمكن مضاعفة هذه التصنيفات إلى ما لانهاية، وفي الواقع ما يبرر وجودها راجع للملاحظتين التاليتين:

- تسمح من تحديد مكانة كل قرار استثماري من بين قرارات إستثمارية أخرى وذلك بالتطبيق عليه معايير الإختيار التي تناسبه.
- تسمح بمشاهدة والتحقق من أن كل نفقة من أجل الإستثمار لا تستوجب نفس درجة المخاطرة بحيث أن كل واحدة من هذه التصنيفات مرتبطة بهذا المقياس.

أبرو فيسبوك دركات

## المحور التاسع: التحليل الاقتصادي Analyse économique

التحليل الاقتصادي جزء من علم الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي، يتناول دراسة العلاقات التابعية بين الظواهر، أي العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية.

يقوم منهج التحليل الاقتصادي على أساس إعادة الظاهرة الاقتصادية إلى عناصرها البسيطة التي يمكن فهمها بيسر أكثر من فهم الظاهرة بكليتها، ومن ثم صوغ الفرضية التفسيرية لهذه الظاهرة على أساس العلاقة التابعية أو السببية.

يعتمد التحليل الاقتصادي على نوعين من المبادئ المنهجية: الاستنتاجات المنطقية وتسمى بالتعميمات أو المبادئ التحليلية، وهي تلك التي تنساب منطقيا من مجموعة من الافتراضات النظرية المترابطة فيما بينها؛ والاستنتاجات التطبيقية التي تقررها العلاقات القائمة بين المعطيات الاقتصادية الملموسة، مثل ملاحظة انخفاض سعر الخضار في مواسم إنتاجها وارتفاع أسعارها في بداية الموسم أو عند نهايته.

**المنظور التاريخي:** يلاحظ المتتبع لتطور علم الاقتصاد، كيف كان هذا العلم في المرحلة الوصفية، إذ كان الاقتصاديون يقتصرون على وصف الظواهر الاقتصادية مأخوذين بما يبدو منها للمشاهدة دون تحليل أو تفسير.

فقد كان التجاريون يرون أن مصدر الثروة يكمن في التجارة الخارجية وفي تحقيق ميزان تجاري رابح، غير مهتمين ببنية الاقتصاد الوطني.

ثم جاءت مرحلة الاقتصاد التطبيقي، حيث كان الاقتصاديون يركزون على اعتماد السياسات الاقتصادية وسيلة في حل المشكلات الاقتصادية، معتمدين في كثير من الأحيان على التجربة والخطأ مع التركيز على التعميمات التطبيقية في تقرير مدى صحة السياسات من خطئها.

من هنا كانت مرحلة الاقتصاد التحليلي بداية تحول الاقتصاد من مجال المشاهدة والوصف إلى مجال التحليل العلمي القائم على اكتشاف العلاقات السببية بين الظواهر المشاهدة في الحياة الواقعية، وبذلك بقي الاقتصاد حتى ظهور المدرسة التقليدية

(الكلاسيكية) يكتفي بتسجيل الوقائع الاقتصادية وبالعمل على زيادة الثروة دون الربط بينها وبين أسبابها، في حين كرس مؤسس علم الاقتصاد، زعيم المدرسة الكلاسيكية آدم سميث كتابه حول أسباب نشوء ثروة الأمم، لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي وزيادة إنتاجية العمل.

غير أن تشابك الظواهر الاقتصادية وتعقد العلاقات بينها دفعت بالاقتصاديين إلى استعمال أدوات التحليل الإحصائي والرياضي، وسيلة ناجعة لعزل العوامل بعضها عن بعض وقياس أثر كل منها في التسبب بحدوث الظاهرة المعنية.

تطورت مهمة التحليل الاقتصادي من مجرد تفسير الظواهر إلى السعي للتأثير في سيرورتها، وتغيير المعطيات الأولية للحصول على نتائج أفضل. وبذلك يكون التحليل الاقتصادي في نهاية المطاف وسيلة بيد متخذي القرارات لاختيار الحلول المثلى في تحديد سير الظواهر الاقتصادية مستقبلا من أجل رفع معدل النمو وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

**مستوى التحليل الاقتصادي:**

في المستويات المختلفة يمكن التمييز بين التحليل الاقتصادي الجزئي، والتحليل القطاعي، والتحليل الكلي، والتحليل العالمي.

**1 –التحليل الاقتصادي الجزئي micro-économie:** يتناول السلوك الفردي وقرارات الوحدات الاقتصادية الأساسية الفردية ذات القرار المستقل، فيما يتعلق بعملية الإنتاج أو الاستهلاك، أو الاستثمار والادخار. ولا فرق أن تكون الوحدة الاقتصادية الأساسية فردا أو مشروعا.

تطور التحليل الاقتصادي الجزئي مع النظرية الهامشية والنظرية الكلاسيكية الجديدة. بنت النظرية الهامشية أو الحدية تحليلها الاقتصادي على أساس اعتبار الوحدة الحدية الأخيرة الأساس في تحديد القيمة. والتحليل الحدي يستند إلى تأثير التغير الضعيف في أحد المتغيرات (زيادة وحدة واحدة في الاستهلاك أو في الإنتاج) على وضع صاحب الفعالية الاقتصادية مستهلكا كان أم منتجا.

أما وفقا للنظرية الكلاسيكية الجديدة، فيجري التحليل انطلاقا من مقولة رشاد (عقلانية) التصرفات الفردية وصولا إلى إظهار حالة التوازن العام الذي يعني تحقيق الحل الأمثل في المردود الاجتماعي.

بمعنى أن التحليل الجزئي في النظرية الكلاسيكية الجديدة يقوم على الاعتقاد بأن المستهلكين يسعون إلى توزيع قدراتهم الشرائية (دخولهم) بين مختلف السلع والحاجات في ضوء الأسعار التي يدفعون والمنافع التي يحصلون عليها. أما المنتجون فيوزعون استثماراتهم بين الأنشطة التي تعطيهم أعلى منفعة (ربح) ممكنة.

يتناول الاقتصاد الجزئي بالدراسة مكونات العرض والطلب وتأثيرهما على كل من السوق، السعر، الإنتاج والاستهلاك.

سوف نكتفي ببعض المبادئ الأساسية تسهيلا للفهم فقط لان الدراسة التحليلية التفصيلية من اختصاص الاقتصاد الجزئي.

**تعريف الطلب Demande:** هو الرغبة الأكيدة في الشراء التي تدعمها، وتعززها قدرة شرائية للحصول كمية معينة من سلعة ما، عند سعر محدد، على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية معينة. على سبيل المثال، مستهلك قد يكون راغب بشراء 2 كلغ بطاطا إذا كان السعر 25 دج للكلغ، بنفس الوقت نفس المستهلك قد يكون راغب لشراء فقط كلغ واحد (1 كلغ) إذ كان السعر 50 دج للكلغ يمكن تشكيل جداول الطلب التي تظهر الكمية المطلوبة من البضاعة عند كل سعر معطى لهذه البضاعة ويمكن تمثيل الطلب بمخطط أو منحنى كما يمكن تحديده من خلال معادلة الطلب.

**الطلب الإجمالي:** هو مجموع الإنفاق المرغوب أو المخطط له في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة. ويحدده مستوى الأسعار الإجمالي ويتأثر بالاستثمار المحلي، وصافي الصادرات، ونفقات الحكومة، ودالة الاستهلاك، والعرض النقدي.

**تعريف العرض Offre:** هو عبارة عن الكميات المنتجة من سلعة ما، التي يعرضها المنتجون في السوق بهدف البيع، عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة. على سبيل

المثال، قد يكون الفلاحون راغبون ببيع مليون كلغ من البطاطا إذا كان سعر الكلغ 25 دج، فإذا كان الراغبون بالشراء عند سعر 25 دج أكثر من الراغبين في البيع فإن البضاعة المعروضة بالسعر الحالي والذي افترضنا أنه 25 دج سوف تنفذ ويبدأ السعر بالارتفاع وذلك لزيادة كمية الطلب عن كمية العرض، والعكس صحيح فعند زيادة كمية العرض عن كمية الطلب فإن السعر سوف ينخفض.

المقررون الرئيسيون للعرض هم سعر السوق الحالي وكلفة تقديمها وآلية إيصالها والكثير من العوامل الأخرى.

**العرض الإجمالي:** هو إجمالي المعروض من السلع والخدمات للبيع (من قبل الشركات ضمن الاقتصاد الوطني) خلال فترة زمنية محددة، ويمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ترغب المؤسسات في إنتاجها طوعا خلال فترة معينة من الزمن.

**2 -التحليل الاقتصادي القطاعي méso-économie:** هو أسلوب تحليل محدث، اقترحه ستيوارت هولاند Stuart Holland في عام 1975، بوصفه أسلوب تحليل يظهر خصوصية تحليل أوضاع المجموعات الصناعية الكبرى التي تشكل محور اهتمام التحليل الاقتصادي الكلي والكينزي، وتسيطر أيضا على التحليل الاقتصادي الجزئي الكلاسيكي الجديد.

وهكذا يمكن وصف التحليل الاقتصادي القطاعي، بأنه أسلوب تحليل وسطي بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي. ويكون محوراه تمامه أحد قطاعات الأنشطة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) أو فرع من النشاط القطاعي (الصحة، التعليم، النقل، صناعة الصلب أو الصناعة الكيميائية وغيرها).

بدأ التحليل الاقتصادي القطاعي يسهم إسهاما متزايدا في العلوم الاقتصادية، وصارت عنوانا تمثل اقتصاد الصناعة، اقتصاد الزراعة، اقتصاد الخدمات أو اقتصاد النقل، الصحة، النقابات، الأحزاب وغير ذلك. تتصدر قائمة الكتب الاقتصادية المنشورة.

**3 –التحليل الاقتصادي الكلي macro–économie:** هو أسلوب التحليل الاقتصادي الذي عرضه «جون مينارد كينز» ودافع عنه أسلوبا منهجيا لفهم آلية حدوث الأزمات في اقتصاد السوق ووسيلة ناجعة لمعالجتها والخروج منها. يتناول التحليل الاقتصادي الكلي معالجة المجاميع الاقتصادية والمتغيرات الإجمالية، معتبرا أن المجاميع (المتغيرات الإجمالية) ليست مجرد حاصل جمع مفرداتها، ومن ثم فإن تغيراتها وسلوك تطورها ليس مجموع التغيرات الحاصلة في سلوك المشروعات والأفراد (الوحدات الاقتصادية المكونة لها).

التحليل الاقتصادي الكلي يعالج عموما النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني (القومي)، ويتناول المجاميع الاقتصادية المتعلقة بالعمليات الاقتصادية الرئيسة: الإنتاج والناتج القومي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الاستيراد والتصدير الخ. كما يتناول كيفية تحقيق التوازن بين هذه المتغيرات وآثار اختلال توازنها على البطالة والتضخم وأسعار صرف العملة وخاصة على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة.

إحدى الموضوعات الهامة التي تشغل حيزا كبيرا من التحليل الاقتصادي الكلي، تتمثل في دور الدولة الاقتصادي، لأن الدولة هي الفاعل الاقتصادي الوحيد الذي يعالج المسائل على مستوى النظام الإجمالي، ويمتلك الوسائل للتدخل على هذا المستوى، مثل اعتماد السياسات المالية والنقدية، التدخل على مستوى التخطيط الشمولي، الجزئي، التخطيط الإلزامي أو التوجيهي.

وقد كان كينز أول الاقتصاديين الليبراليين الذي عزا دورا كبيرا للدولة في معالجة الأزمات الاقتصادية.

**4 –التحليل الاقتصادي العالمي monde–économie:** أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي ينظر إلى اقتصاديات الدول كأجزاء متكاملة فيما بينها لتشكيل اقتصاد عالمي واحد. وهذا التحليل يستند إلى التطور المتزايد غير المحدود للقوى المنتجة، وإلى اتساع الشركات المتعددة الجنسية أو ما تسمى بالشركات العابرة للقارات (للدول، للقوميات)، إضافة إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف الدول وأهمية اختصاص كل إقليم بإنتاج السلع

والخدمات التي يتمتع بها بمزايا نسبية ليصوغ تحليلا جديدا يقوم على أساس ترابط النمو والتقدم في مجموع الدول.

حسب التحليل الاقتصادي العالمي فإن النمو المتحقق في اقتصاد دولة مهددة بالتوقف إذا لم ينتشر هذا النمو إلى كل أو على الأقل معظم الاقتصاديات الوطنية.

يتناول التحليل الاقتصادي العالمي تحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول والأقاليم ليس من منظور الميزان التجاري وميزان المدفوعات لدولة من الدول، وإنما من منظور جدوى الحماية الجمركية أو تحرير الاقتصاد الوطني بالنسبة لتحقيق النمو وزيادة الرفاهية على المستوى العالمي.

كما يتناول تحليل دور المنظمات الاقتصادية الدولية في دفع عملية النمو وتعميمها على كل الأقاليم.

وما يزال التحليل الاقتصادي العالمي في بداية نشوئه، ولكنه أسلوب التحليل الأكثر توافقا مع عصر عولمة الاقتصاد، ولكن ما يعيب هذا التحليل أن الاقتصاديين في الدول الصناعية المتقدمة يلجئون إلى استخدام أدوات التحليل التي تسوغ سيطرة العالم المتقدم على الدول النامية، وتحاول تثبيت التقسيم الدولي للعمل القائم على تخصص الدول الصناعية المتقدمة بإنتاج السلع الصناعية ذات كثافة المعرفة العالية التي تتضمن قيمة مضافة كبيرة، وتخصص البلدان النامية بالصناعات الاستخراجية والتحويلية التقليدية ذات القيمة المضافة المتدنية.

هذا من شأنه زيادة الهوة بين مجموعتي الدول مما سيؤدي بالضرورة إلى وقف النمو على الصعيد العالمي.

إن التحليل الاقتصادي العالمي، حتى يكون أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي يوفر الشروط اللازمة لتفعيل علم الاقتصاد علما لإدارة الموارد المحدودة بقصد الحصول منها على أعلى مردود ممكن، لإشباع حاجات الناس غير المحدودة في كل الدول والأقاليم، يجب أن يتحرر (التحليل) من غلافه السياسي ويعتمد فقط على تفعيل القوانين الاقتصادية

الموضوعية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، ليس فقط على مستوى الوحدة الاقتصادية (تحليل جزئي) أو على مستوى القطاع (تحليل قطاعي)، ولا حتى على مستوى الاقتصاد الوطني (القومي) فحسب (تحلي لكلي)، وإنما على مستوى العالم برمته (تحليل اقتصادي عالمي).

يتطور بسرعة فرع جديد من فروع علم الاقتصاد أطلقت عليه تسمية الاقتصاد السياسي الدولي يبحث في دور العلاقات الاقتصادية الخارجية على نمو الاقتصاديات الوطنية وتطورها، وهو يحتاج إلى المضي خطوة إلى الأمام بتحوله إلى اقتصاد سياسي عالمي économie politique mondial، وبالأحرى تحوله إلى اقتصاد لا سياسي.

لقد شكلت الكينزية مرحلة مهمة في تطوير التحليل الاقتصادي بنقله من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي، ولكن في عالم يزداد انفتاحا، وتتسع فيه إمكانات الإنتاج لتتجاوز حدود أي أمة أو حتى مجموعة من الأمم مهما كبرت، يصبح التحليل الكلي في إطاره الوطني، وإن كان قادرا على تشخيص المشكلات، عاجزا عن حل مشكلة وقف النمو في الأمد البعيد، مما يجعل التحليل الاقتصادي في إطاره العالمي ضرورة موضوعية تقتضيها آلية تفعيل القوانين الاقتصادية بعيدا عن المحددات السياسية.

**التحليل الاقتصادي والزمن:** إذا كانت مستويات التحليل غير متعارضة فيما بينها، بحيث يمكن الانتقال من التحليل الجزئي إلى الكلي أو العالمي دون الاضطرار إلى تغيير منهج التحليل فإن إدخال عامل الزمن في التحليل الاقتصادي ينتج تناقضا بين التحليل السكوني والتحليل الحركي.

**1 –التحليل السكوني Statique:** يستند إلى تحليل العلاقات بين المجاميع الاقتصادية في لحظة زمنية محددة، باعتبار أن هذه المجاميع معطيات تؤخذ بحالتها الداخلية كما هي، وتصاغ العلاقات بينها في حالتها السكونية.

إن جوهر التحليل السكوني يتمثل في دراسة توزع الموارد المحدودة بين أهداف متنافسة فيما بينها في لحظة ما من الزمن، بغرض شرح العلاقة التابعية بين هذه المجاميع، مثل

تحليل العلاقة بين العرض والطلب من جهة وتشكل السعر في لحظة معينة من جهة ثانية، وبمعنى آخر بناء التحليل على فرضية ثبات العلاقة بين العرض والطلب ومن ثم ثبات السعر، ونتائج التحليل السكوني لا يمكن الركون إليها لأن الحياة في حركة مستمرة ومعها المجاميع الاقتصادية أيضا، ومن ثم تتحرك العلاقات فيما بينها مما يجعل من الضروري إدخال عامل الزمن ومعه أثر التغيير في التحليل الاقتصادي.

**2 – التحليل الحركي Dynamique:** في أخذ بالحسبان عامل الزمن بخلاف التحليل السكوني، فالتحليل الحركي يتتبع تغير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية خلال مدد متعاقبة بهدف إعطاء تفسير نظري لتطور هذه العلاقات مع الزمن. ويعد هذا التحليل أكثر تعبيرا عن الوقائع، لأن المجاميع الاقتصادية تتغير مع الزمن وتغير مقاديرها قد يؤثر في العلاقات فيما بينها، لهذا يكون تتبع تطور هذه العلاقات تبعا للتغيرات في المقادير أسلوبا من أساليب للتنبؤ المستقبلي وتوقع إمكانات حدوث تغير نوعي وليس كميا فقط في طبيعة العلاقات بين المتغيرات.

ويمكن التمييز بين التحليل الحركي للمدة القصيرة للبحث في التوازن الكينزي واستقرار الأسواق والتحليل الحركي للمدة المتوسطة حسب نظرية الدورات الاقتصادية والتحليل للمدة الطويلة حسب نظرية النمو الاقتصادي.

هذا ويمكن تمييز تحليل اقتصادي بإدخال عامل الزمن على نحو جزئي وهو ما يسمى بالتحليل السكوني الانتقالي Meta-Statique، وهو يحتل موقعا وسطا بين التحليل السكوني وبين التحليل الحركي، يتناول وصف حالة المتغيرات خلال مدد مختلفة، ولكن دون الربط فيما بين هذه الحالات، إنه تحليل تعاقبي على طريقة عرض الصور السينمائية.

اعتمد هذا المنهج في التحليل من قبل المدرسة السويدية على قاعدة مقارنة الأوضاع المتوقعة بالأوضاع المتحققة فعلا، واستنباط النتائج من هذه المقارنة. ويمكن إجراء التحليل الاقتصادي بالكميات المادية الحقيقية تطور كميات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وغير

ذلك، ويراعى في ذلك أحيانا اعتماد مقياس الأسعار الثابتة أو إجراء التحليل بالأسعار، وتؤخذ في هذه الحالة قيم المتغيرات بالأسعار الجارية في السوق.

**منافع التحليل الاقتصادي:** التحليل الاقتصادي بمختلف مستوياته وأساليبه وطرائقه، إضافة إلى ما يقدمه من تفسيرات لما يحدث في العالم الاقتصادي، فإنه يوفر الفوائد الآتية لكل من متخذي القرارات، أصحاب الفعاليات الاقتصادية والمستهلكين:

- يوضح نتائج البدائل المختلفة للقرارات، ويوفر أساسا واعيا للاختيار بين البدائل.
- يضع بيد متخذي القرارات الاقتصادية على مختلف مستوياتهم أساسا للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في اتجاه تطور التكاليف والأسعار... الخ.
- يوفر التحليل الاقتصادي بالاعتماد على المبادئ التحليلية العلمية أداة سليمة لرسم السياسات الاقتصادية لزيادة النجاعة الاقتصادية على مستوى المشروع، القطاع، الاقتصاد الوطني وحتى على مستوى الاقتصاد العالمي.
- التحليل الاقتصادي يمدنا بالأساس العلمي للحكم على كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك على الأداء الاقتصادي في كل المستويات.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل الاقتصادي لا تتمتع بدرجة قصوى من الموثوقية لأن عالم الاقتصاد شديد التعقيد، وموضوع علم الاقتصاد يتناول سلوكا لإنسان الذي ينطلق علم الاقتصاد من اعتباره شخصا عقلانيا يتصرف دائما بحكمة ومنطق، وهو في الواقع لا يخلو من العواطف والتوقعات في اتخاذ قراراته الاقتصادية.

فالهدف من التحليل الاقتصادي، على رأي اللورد كينز، ليس تزويدنا بآلة أو أسلوب حل أعمى يعطينا إجابات لا تقبل الخطأ، وإنما يمدنا بأسلوب تفكير منظم يساعدنا في دراسة المشكلات وإيجاد حللها، ولهذا يعتمد المحللون الاقتصاديون على أسلوب التجريد لعزل العوامل المعقدة واحدا تلو الآخر، ومن ثم إعادة تركيب التفاعل بين مختلف هذه العوامل، لمعرفة أثر كل منها في سير النشاط موضوع التحليل.

## المحور العاشر: الأزمة الاقتصادية والمالية

## La crise économique et financière

يطغى الحديث هذه الأيام عن الأزمة المالية العالمية عما سواه من أحداث اقتصادية، حيث ظهرت مصطلحات عديدة سيطرت على التحاليل مما زاد من إشاعة الهلع بين الناس، والغريب حقا أن الكثيرين من هؤلاء، ولاسيما في الدول العربية لا يتوانون عن التأكيد بأنّهم لا يعرفون التفاصيل وأسباب الأزمة وكيف حدثت، وما زاد من الحيرة، عودة النقاشات الإيديولوجية مثل الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي، أو الأزمة الدورية للرأسمالية، أو سقوط النموذج الليبرالي وعودة التأميم والاشتراكية؛ ويؤكد الأخصائيون من جهة أخرى أن ما يحدث أثناء هذه الأزمة المالية أمر بسيط، ولكن يتم تفسيره عادة بكلمات ومصطلحات معقدة وهو ما يزيد في واقع الأمر من حالة الذعر.وعليه نحاول تحليل الإشكالية التالية:

ما المقصود بالأزمة المالية؟ ما أسباب وجذور الأزمة الحالية؟ ما هي نتائجها على المدى القصير والطويل؟ وما هي الحلول الممكنة لهذه الأزمة؟

وتتمثل أهمية هذا الدرس في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو الأزمة المالية الحالية، فالتحديات الراهنة التي تفرضها هذه الأزمة أفرزت ولا زالت تفرز أثارا في أغلبها هي سلبية ليست فقط على الدول النامية، بل تعدى ذلك إلى الدول المتقدمة، وما نشهده يوميا من إفلاس المؤسسات، وتسريح آلاف العمال، وإحالتهم على البطالة لهو خير دليل على هذه الآثار السلبية؛ الأمر الذي يقودنا إلى ضرورة تشخيص هذه الأزمة.

بينما نهدف إلى تحليل مفهوم الأزمة المالية من خلال التعريف بهذا المفهوم، وعرض المراحل التي تعكس التطور التاريخي للأزمات المالية، ثم تسليط الضوء بتركيز أكثر على الأزمة المالية الحالية من حيث مراحلها، جذورها، وتأثيراتها على الوطن العربي عموما، وعلى الجزائر خصوصا، وأخيرا نتناول الدروس المستفادة من هذه الأزمة.

**الأزمة المالية العالمية، مفهومها وأنواعها.**

**مفهوم الأزمة المالية:**

يحدد السيد عليوة مفهوم للأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها" توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة."

أما محسن أحمد الخضيري فيحدد مفهوم للازمة على أنها " لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.
- الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها" ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة."

وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي."

فالأزمة المالية هي" انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية" مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانًا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل أو العقارات بصفة عامة بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية".

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص تعريف للأزمة: هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم

والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

وتبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
- نقص المعلومات الكافية عنها.
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المسارعة.
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.
- إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

**أنواع الأزمات المالية:** على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع كما يلي:

**1 - أزمة مصرفية la crise bancaire:** تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث "أزمة سيولة" لدى البنك، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى ومن حالات التعثر المالي بنك بريطانيا ، "Crédit Crunch" ب"أزمة ائتمان عام1931 "Bank of United States"وبنك الولايات المتحدة الأمريكية، "Gurney

**2 - أزمة عملة "أزمة ميزان المدفوعات" crise des devises:** تحدث الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضارب شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضا كبيرا، وهو

ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة.

**3 – أزمة أسواق المال "حالة الفقاعات"Crise des marchés financiers:** تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة" فقاعة " bulle"بظاهرة "الفقاعة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، و لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى.

**عرض بعض الأزمات وأسبابها:** شهدت الأسواق المالية العالمية خلال القرن العشرين انهيارات كبيرة تسببت في حدوث أزمات مالية تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها، وكان آخرها الأزمة العالمية الأمريكية والتي سنحاول التركيز عليها، وفيما يلي نستعرض مختلف الأزمات ضمن النقاط التالية:

**1- أزمة 1929** شهدت العلاقات النقدية والمالية الدولية استقرارا نسبيا بعد تجاوز الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال فترة الحرب العالمية الأولى، ومع استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك منذ عام 1924 على مدى خمس سنوات متتالية أين وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 أكتوبر 1929 حيث سجل مؤشر داو جونز ارتفاعا كبيرا إذ انتقل من 110 نقطة إلى 300 نقطة بنسبة 273% مما أدى إلى حدوث أزمة حقيقية بخسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق المالية بحوالي 200 مليار دولار، وإفلاس حوالي 3500بنك في يوم واحد، وتميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية:

– زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.

– كانت لها صفة الدورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.

– استمرارها لفترة طويلة نسبيا.

– عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة انخفضت الودائع لدى البنوك ب33% كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد البنوك المفلسة من عام 1929 إلى 1933أكثر من 10.000 بنك، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية.

– الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك انجلترا خلال الفترة 1930–1933بحدود 3.1 % مقابل5.5 % في عام 1929 ويرجع سبب ارتفاع أسعار الفائدة مع بداية الأزمة إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، فالمستويات المتدنية لأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض مما كان يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

– اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير.

– التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي انجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931، مما نتج عنه تدهور الجنيه الإسترليني، كما تسببت الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية الدولية

– توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا.

وتعود أسباب أزمة 1929 إلى جملة من الانحرافات الحاصلة1601 في الأسواق الدولية وتتلخص أساسا فيما يلي:

– ضآلة نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي بنسبة 10 %، وباعتبار المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم مما أدى إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي.

– البيع على المكشوف من طرف المضاربون للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش ربح.

– الممارسات غير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية.

**2– أزمات الثمانينات:** خلال الثمانينات حدثت أزمتين متتاليتين هما أزمة1987،1989 ويعود السبب الأساسي لنشوئهما في تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض و الطلب، وفيما يلي نتناول أهم أسباب وتداعيات الأزمتين ضمن النقاط التالية:

**أ– أزمة1987 "أزمة الاثنين الأسود":** عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية صاحبه اندفاع المستثمرون إلى بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، مما أثر على باقي البورصات العالمية وكانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك سجل انخفاض قدره 800 بليون دولار بنسبة 26%، ولندن 22%، وطوكيو17% ، وفي بورصة فرانكفورت 15%، في أمستردام 12% وتعود أسباب الأزمة إلى انهيار أسعار 30 نوعا من أسهم أشهر الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث فقد مؤشر داو جونز نسبة 21.6% من مستواه السابق، وانخفضت أسعار أسهم بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض والطلب الناشئ من جراء كثرة أوامر البيع بشكل واسع.

وتتلخص أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث أزمة الاثنين الأسود في النقاط التالية:

– نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذل حيث بلغ ذروته سنة 1987

– قوة ارتباط الأسواق المالية فيما بينها.

– ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية.

– تنوع الأصول المتعامل بها.

– استخدام أحدث الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر.

– قوة العلاقات النقدية والمالية كان من أهم قنوات انتقال الأزمة، ومثال ذلك تداول العملات الرئيسية. كالدولار تسببت تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.

– التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق المالية.

**ب– أزمة 1989:** بدأت آثار الأزمة في شهر سبتمبر 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع5% من أسعار الجملة والتجزئة ، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي "البنك الاحتياطي الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي 13أكتوبر 1989 انخفض مؤشر بنسبة 190 نقطة، أي داو جونز بمقداره 7%، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضاع مؤشر فايننشال تيمز 142 نقطة، وتختلف أزمة 1989 بالمقارنة بأزمة أكتوبر 1987 لأسباب عديدة أهمها:

– تحسن الظروف الاقتصادية وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.

– نظرا لارتفاع عوائد الأسهم بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات وتحسن أرباحها، ولم تكن هناك دوافع لبيع الأسهم، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا وبعيدة عن أحداث تدهور في الأسعار.

– اقتصار بيع الأوراق المالية الأسهم خاصة على المستثمرين الصغار دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات وبالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.

– عدم وجود توقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.

– إن إسراع المستثمرين عام 1987 لبيع أسهمهم تسبب فعلا في انخفاض الأسعار، أما عام 1989 فضل المستثمرين عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار.

– اتسم موقف الحكومة الأمريكية باللامبالاة في أزمة أكتوبر 1987 اتسم مما أثر سلبا وزاد في تفاقم الأزمة، على خلاف عام 1989 حيث سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهو ما ساعد على احتواء الأزمة.

**3- أزمة الأسواق المالية الناشئة:** شهدت فترة التسعينات العديد من الأزمات منها الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق المالية الناشئة كالمكسيك، والأرجنتين، وفنزويلا...، ويقصد بالأسواق الناشئة على أنها أسواق مالية لبلدان تعودت على تلقي تدفقات رؤوس أموال خارجية ضخمة لفترة طويلة فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية واستجابة وأشد حساسية لآليات السوق، ومع توقف هذه التدفقات النقدية حدثت الأزمة المالية وأصبح الاقتصاد يواجه التزامات وديون مالية، وفيما يلي نأخذ نموذج من هذه الأزمة ونقدم شرح لأزمة المكسيك ضمن النقطة التالية:

**أ- أزمة المكسيك:** حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 بعد عجز ميزان العمليات الجارية فيميزان المدفوعات أدى إلى عجز المكسيك عن سداد ديونها الخارجية u1605 مما نتج عنه انخفاض أسعار صرف العملة 2005 مقارنة بسنة 1994 وتعود الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة سعر الصرف المكسيكي إلى النقاط التالية:

- تقييم العملة الوطنية بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية.

- إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي.

- التوسع في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم عملة البيرو.

- ارتفاع أسعار الفائدة، وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل، والتوسع في منح الائتمان من قبل البنوك هي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، والتي دفعت بالحكومة المكسيكية إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية للمحافظة على استقرار العملة.

**ب- أزمة جنوب شرق آسيا:** شكل النموذج التنموي الأسيوي مثالا نال إعجاب الكثير من الاقتصاديين، وهو ما شجعهم على الاستثمار فيها، وقد عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997كأزمة اندونيسيا عام 1978، وكوريا عام 1980 ...، إلا أن أزمة

1997 كانت من أخطرها، وتعود أسبابها إلى تجاهل حكومات دول اندونيسيا، تايلاند، كوريا، ماليزيا للمشاكل المالية التي تتفاقم نتيجة ثقتهم في الأداء الاقتصادي المتميز مما سبب لها أزمة سعر صرف حقيقية سنة 1997 حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تدنت الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200% من السعر السابق، مما دفع بالمستثمرين للتخلص من 50% من المالية التي لديهم والاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين25أسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية عندما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض العملة الوطنية "البات" وذلك بعرض كمية كبيرة منها للبيع، مما أضعف من قدرة الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل الاحتياطي خاصة بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق، ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا بانهيار عملتها بنسبة 17.8% في 1997/09/15 مقارنة بسنة 1996 ، أما التايوان رغم محافظتها على مستوى عملتها، إلا أنه انخفض مؤشر سوق المال فيها بنحو 20%، وكذلك الأمر لهونج كونج التي امتدت الأزمة إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% فحدث تحول ضخم ورهيب للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات، وأثر بدوره سلبا على أسواق الدول المتقدمة كبورصة نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت، وطوكيو.

وعموما تتلخص أهم الأسباب الرئيسية لأزمة دول جنوب شرق أسيا ضمن النقاط التالية:

- كثرة تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب النمو الاقتصادي المرتفع، والاستقرار السياسي، وإلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- منح قروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية.

– ضعف الجهاز المصرفي والمالي وعدم القدرة على تطويره، بالإضافة إلى انسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.

– حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة مما أدى إلى زيادة الإنفاق.

– تحويل الاستثمار في الأوراق المالية إلى إيداعات بالبنوك بسبب الرفع في أسعار الفائدة للحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية.

– توسيع التعامل بالمشتقات المالية فتح المجال واسعا للمضاربات المحفوفة بالمخاطر.

– الاعتماد في تمويل العجز في الموازنة العامة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

– الأزمة المالية الراهنة: سوف نتطرق لها بالتفصيل في المطلب اللاحق.

**4-الأزمة المالية الحالية:** انطلقت بداية الأزمة الجديدة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكّد تنبؤات "ألن غرسيبان"، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات ماليةُ كبرى جديدة ستسير على درب "ليمانبراذرز". في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929 م، ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 م إلى 19 بنكا، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنك.

**المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها:** نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوروبا كما يلي:

– فبراير 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

– أغسطس 2007: البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.

– أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضًا كبيرًا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

– يناير 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50 %، كإجراء استثنائي؛ ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.

– 17فبراير 2008: الحكومة البريطانية أممت بنك "نورذرن روك"

– مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.

– مارس2008: "جي بي مورغان تشيز" أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

– 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري: "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود200 مليار دولار.

– 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش."

– عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف؛ إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

– 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها.

– 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية واصلت تدهورها والقروض يضعف في النظام المالي والمصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

– 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" اشترى منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.

– السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

– 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل "التحرك فورًا" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

– 23 سبتمبر 2008 الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

– الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.

– 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة. بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛ وفي الولايات المتحدة اشترى بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

– 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس؛ بينما أوروبا جرى تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "براد فورد وبينغلي."

– 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

– أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

– 1 نوفمبر 2008: مجلس الشيوخ الأميركي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

**جذور الأزمة:**

يبقى السؤال الأهم في نظرنا هو: ما هي أسباب هذه الأزمة؟ وهل هي عابرة سببها اضطراب سوق العقار أو انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي أو انخفاض، ثم ارتفاع أسعار الفائدة أو مجرد حركة تصحيحية في الأسواق المالية"، أم أن سببها الأعمق العولمة النيو – ليبرالية المنفلتة من لجامها والفجوة التي تتوسع في داخل الدول بين الفقراء والأغنياء، والتضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية والطاقة؟

خلال حقبة العولمة النيو – ليبرالية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين، مرت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية، (désindustrialisation) الولايات المتحدة، بعملية "لا تصنيع" أو نزع التصنيع من الاعتماد على الأسواق المحلية – القومية إلى الشكل الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرهما، وترافق ذلك مع "تحرير" أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها، مما أدى إلى هجرة جماعية للرؤوس الأموال إلى "الجنات الآسيوية" وأيضا إلى تقسيم عمل دولي جديد: "التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير والسلع" الخاصة" الخدمات المالية في المراكز الرأسمالية والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف.

هذا التطور لم يؤدي فقط إلى خلق بطالة واسعة النطاق في الغرب، بل أيضًا إلى توسع هائل للأسواق المالية التي انفتحت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولا عن نصف النمو الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي العقاري في

أمريكا حتى عام 2006، وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي.

بدأت الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم، والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم "ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكنى من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، شهدت القروض الموجهة لضعيفي الملاءة طفرة في أمريكا خلال الأعوام الأخيرة ولم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني.

فإذا كانت الجدارة الائتمانية لطالب القرض متدنية أو كان لديه تاريخ بالإفلاس، u1601 هذا لا يهم؛ وإذا كان دخله متدنيًا إلى حد لا يكفي للتأهل للحصول على قرض، فكل ما عليه أن يفعله هو محاولة الحصول على القرض من خلال تعبئة طلب خاص "يصرح فيه عن دخله" ويكتفي البنك بذلك وإن كان يتعين عليه التحقق من بيان الدخل.

وإذا كان طالب القرض يشعر بالتوتر من أن الجهة المقرضة يمكن أن تستعلم عن "الدخل المصرح" فكل ما عليه هو زيارة موقع شركة معينة على الإنترنت ومقابل رسوم مقدارها 55 دولارا سيساعدك المأمورون العاملون في هذه الشركة الصغيرة مقرها ولاية كاليفورنيا في الحصول على قرض بتوظيفك على أنك "مقاول مستقل"، وسيعطونك إشعارات بالرواتب لتكون على إطلاع على الدخل، وإذا دفعت رسمًا إضافيًا مقداره 25 دولارا فإنهم يضعون مأموري الهاتف الذين يردون على المكالمات ويجيبون أجوبة تعطي عنك صورة براقة إذا احتاج البنك إلى الاستفسار عن وضعك.

لعل أكثر جانب سقيم بالنسبة لسوق القروض لضعيفي الملاءة في السنوات الأخيرة هو أن الجهات المقرضة بلغت من السخاء في تزويد القروض للمقترضين الفقراء حدًا جعل القلة القليلة منها فقط هي التي تقوم بالاستفسارات إن فعلت ذلك أصلا.

"الساب برايم" ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، وقد كانت أسهم القطاع المصرفي وعلى وجه التحديد بنوك يو بي إس، وإتش إس بي سي، وباركليز، قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة، وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين في البورصة لا يعرفون أي البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة، فبدأ الجميع في البيع بشكل هستيري.

وعلى هذا الصعيد علقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها، أو عرضت للبيع منذ بداية عام 2006 وحتى الآن، وذكرت شركة "كونتري فاينانشيال" أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جديا، وأخيرا أعلنت شركة "هوم مورتجيج إنفستمنت" إفلاسها، وانخفضت الإيرادات ربع السنوية لشركة "تول بروذرز" العقارية، وأعلنت شركة هوم ديبو العاملة في المجال العقار يتوقع تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية.

وعلى الرغم من كل الإجراءات إلا أن هذا لم يؤد إلى منع انتشار الظاهرة عالميا، والتي عبرت عن نفسها في تراجع أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونج كونج وإندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان كان تراجع سوق الصين أقل من نظيراتها الآسيوية حيث أعلنت البنوك في الصين أنها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، وفي أوروبا وصف المحللون الماليون الأزمة هناك بأنها أزمة خطيرة تهدد النظام المالي الأوروبي ولكنها ليست كراثية، وقد تراجعت أسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدانمرك وفنلندا، وانخفض مؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني، وداكس الألماني، وكاك40 الفرنسي، وفوستي البريطاني، وميبتل الإيطالي، وتوبكس الأوسع نطاق أو الذي سجل أدنى نقطة منذ نوفمبر 2006 ، ومؤشر نيكاي الياباني الذي أقفل عند أقل معدل له منذ ثمانية أشهر، وذلك بعد أن انعكست مشاعر المستثمرين المضطربة بشكل واضح على مؤشر داو جونز

الصناعي الذي اهتز بعنف لينخفض إلى مستويات أدنى من حاجز ال 13000 نقطة، بينما فقد مؤشر ناسداك نحو 1.7 من قيمته.

**أسباب الأزمة المالية الحالية:**

**1 – أزمة الرهن العقاري:** يعتبر موضوع الرهن العقاري السبب الرئيس والمباشر للأزمة، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، ويتم بموجبه التعاقد بين ثلاث أطراف بين مالك لعقار ومشتري وممول بنك أو شركة تمويل عقاري على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءا من الثمن (10% مثلا) ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضا في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول ويسدد القرض على أقساط طويلة 30 سنة بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تتزايد بعد ذلك و يسجل العقار باسم المشتري ويصبح مالكه له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن.

وكون البنوك أغفلت التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلبا متزايدا على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط بعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين عن السداد وبالتالي حدثت المشكلة.

كما توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن 700 مليار دولار. لكن ارتفاع معدل الفائدة العام أدى إلى إحداث تغير في طبيعة السوق الأميركية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية اشتعال الأزمة إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المتراكمة.

وأدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والآسيوية بالسوق المالية الأمريكية إلى أن تطال الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم.

وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة وهبوط مجمل الأسواق المالية الأمريكية ثم الأسيوية والأوروبية تبعا لها.

**2 – التوريق أو الخصم:** عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه "المحفظة من الرهون العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، حيث أن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدي تركز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

وإذا تعثر مالكي العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق فإن حملة السندات يسارعوا إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التو ريق وهكذا يمكن القول إن التو ريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية.

**3 – المشتقات المالية:** وأثر المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل، ونظرا لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث ذعر في الأسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضا كبيرا أدى إلى شلل هذه الأسواق، ومن العجب أن من أهم أهداف هذه المشتقات هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث وأظهرت الأزمة عجزها حتى عن حماية نفسها.

**4 – نمو نشاط المضاربات:** إن النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة مما تسبب لاحقا في عرقلة التسديد وحصول أزمة.

نتج توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة عن الأرباح العالية المحققة فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع، وأدى إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة، التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى والدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة.

**5– نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسيطة:** تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة علي الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين علي الإقبال علي الأوراق المالية.

**نظرية دومينو**: توجد عدة إسهامات علمية تناولت هذه الأزمة بالدراسة والتحليل، وحاول البعض تقديم صورة مبسطة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، من بينهم الباحث الفرنسي الشاب "طوماس غينولي"؛ فقد تبعا لوجهة نظرة "غينولي" فإن ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو؛ فإذا كان هناك صفين من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صف آخر من الدومينو تم وضعه خلفهما: الصفان الأماميان يقعان، وكرد فعل تتابعي يسقط البقية؛ ففي الولايات المتحدة مثلا تقوم مؤسسات إقراض بتمويل أصول وعقارات وممتلكات وبضائع لأناس يكون واضحا من الأول أنهم ليسوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، ينبغي على هؤلاء خلال السنتين الأوليين دفع فوائد تلك القروض، وفي السنة الثالثة يقومون بدفع الدين وفوائده.

ولكن هناك حاليا الكثير من هؤلاء الذين لا يقدرون على الدفع، وهو ما يعني أن قيمة تلك القروض قد ضعفت، وهذا هو أول دومينو في الصفين الأولين؛ يضاف إلى ذلك أنه في الولايات المتحدة مؤسسات إقراض توافق على ديون تمنح بموجبها أموالا لأناس يملكون عقّارا يتم استخدامه ككفالة أو ضمانة للقرض، ولكن منذ مدة بدأ الطلب على العقارات في التضاؤل إلى أن وصل إلى حد التجمد حيث ليس هناك طلب أصلا على شراء العقارات، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى هبوط أسعار العقارات، وهو ما يدفع مؤسسات الإقراض إلى طلب السيولة، والتعويض من أولئك الأشخاص الذين لا يملكون بالضرورة مالا.

وتبعا لذلك تبدأ تلك المؤسسات في المعاناة من أجل الحفاظ على قيمة تلك القروض والديون، هو ما يضعف من قيمتها في السوق والتعاملات المالية، وهذا هو الدومينو الثاني؛ هذه المؤسسات المالية قامت بتحويل تلك القروض إلى "أصول" أي أنها حولتها إلى منتج جديد يمكن بيعه وشراؤه في البورصة، أي مثل أن تكون تدين لشخص بالمال، ويقوم هذا الشخص ببيع دينك لشخص آخر، ونظرا لكون "الأرباح الموعودة" من هذه العملية مرتفعة، فقد أقدمت صناديق الاستثمار على شراء هذه "الأصول" في البورصة؛ ولكن مع بدء هذه

الأصول في فقدان قيمتها، أرادت صناديق الاستثمار التخلص منها ببيعها؛ ولكن المشكل أنه ليس هناك من مشترين باستثناء راغبين في الشراء بأسعار متدنية، وهذا هو الدومينو الثالث.

ولتجنب مشاكل انعدام السيولة، تقوم صناديق الاستثمار هذه ببيع أصول أخرى تملكها في البورصة ولا علاقة لها بهذه القروض، وبفعل ذلك، ولاسيما التسرع، تهبط قيمة هذه الأصول، ولكن زيادة على ذلك، فإن البنوك التي اشترت منها هذه الصناديق تلك الأصول، تخسر الكثير من الأموال، وهذا هو الدومينو الرابع.

هذه البنوك التي فقدت الكثير من الأموال وتعاني من نقص السيولة، ستحاول الحصول على الأموال بواسطة الاقتراض من بنوك أخرى، وهو أمر يومي في الأسواق ويعرف بالسوق المالية بين البنوك؛ لكن ولأن كلّ بنك يجهل حقيقة وعمق المشكل المالي الذي يعاني منه البنك الآخر، فإنه يرفض بالتالي إقراضه، وذلك يعني تزايد عدد البنوك التي تعاني من مشاكل سيولة حتى لو كان وضعها جيدا وغير مشمولة بالأزمة، وهذا هو الدومينو الخامس.

وبطبيعة الحال، إذا كان هناك عدد كبير من البنوك تعاني من مشاكل السيولة فإن النشاط المالي ككلّ يتأثر، ولذلك فإن البنوك المركزية الأمريكية والأوروبية تقرض تلك البنوك أموالا، والهدف هو الحفاظ على توازن على المدى المتوسط، وهذا هو الدومينو السادس.

العامل ونفي البورصة يحتاجون دائما إلى سيولة تحت أيديهم حتى لا يكونوا مضطرين إلى بيع أصول كل مرة يطلب فيها أحد مستثمريهم مالا يستحقه عليهم، ولأن الكثير من أصول البورصة والأسهم تنخفض، فإنهم يبيعونها سواء للحصول على السيولة أو بفعل الذعر من الوضع الذي تمر به السوق.

ويؤدي ذلك إلى مزيد من الهبوط في قيمة تلك الأصول، وهذا هو الدومينو السابع، وهو ما يفسر سبب هبوط قيمة الأصول والأسهم ومعانات البنوك من نقص وانحصار السيولة.

**أثار الأزمة المالية على الجزائر:** مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة المالية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

– عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

– عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

– انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

– اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول. وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة ب 4,9% مقابل 3,1% سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب 6% وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبني التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007 ، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي ومع تراجعه جند له أكثر من 150 إلى 160مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب 3,8 أسعار البترول إلى أقلمن 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية البنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري، وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في

منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية ب 650 مليار دولار وأكثر من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة ب 4,6% عام 2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57,2% في2007 و 55 في 2006 و 52% في 2005، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1,5% على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3,8%، وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة.

ورغم الآثار الغير مباشر للأزمة العالمية، إلا أنه قد انعكست إيجابا على بعض الجوانب في الاقتصاد الجزائري وتمثلت في النقاط التالية:

– انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية: فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.

– انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يحدث ديناميكية في الاقتصاد، ومثال انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره إثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

– اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمر.

البروفيسور دركات

## المحور الحادي عشر: التضخـم Inflation

إن السياسات الحديثة تسعى لتحقيق تنمية كبيرة واسعة المجال غير أن الواقع يفرض وجود إختلالات تمس كل ميادين الحياة العملية (البحث) ويعتبر التضخم من أهم هذه الإختلالات التي يعاني منها بلدان العالم كله خاصة في الوقت الراهن، وبالغم من التركيز والاهتمام بهذه الطاهرة من قبل الاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

بدراسة أسبابها وأثارها الاقتصادية على النظام الاقتصادي الكلي وكذا السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات لكن يبقى التحكم فيها والسيطرة عليها أمر صعبا.

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وفى واقع الأمر، فان وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، من ناحية أخرى فان هناك ارتباطا قويا ومباشرا بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنيوية والهيكلية للنظام السياسي.

وبدون الدخول في مناقشة مطولة للتعريفات المختلفة للسياسة الاقتصادية، فإن يمكن القول بان السياسة الاقتصادية تتجسد بصفة عامة في " مجموعة من الإجراءات – النوعية والكمية – التي تستهدف تحقيق جملة من الأهداف التي يضعها النظام السياسي".

كل ذلك يوحي إلينا أهمية الاهتمام بهذا الموضوع المهم والمعاصر وعليه تتبادر إلي فكرنا التساؤلات المتمثلة في: إلى أي مدى يؤثر التضخم على الاقتصاد الكلي؟ وما هي محددات انتشارها؟ وهل يمكن القضاء عليه خاصة مع تطور العالم السريع وتقدمه.

**تاريخ التضخم:** في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي)، بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت

قيمتها، وبعبارة أخرى، أرتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار.

ثم كانت تحليلات الاقتصادي "كينز"، حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال. وهكذا توصل "كينز" إلى أن التضخم هو: زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.

وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

**مفهوم التضخم:** التضخم هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية.

هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعا غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.

– الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

**تعريف التضخم:** هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار لفترة ممتدة من الزمن . وعليه ، يكون الاقتصاد في حالة تضخم عندما يكون هناك ارتفاع في الأسعار، ليس في سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، وإنما في المستوى العام للأسعار الذي عادة ما يعبر عنه من خلال الرقم القياسي للأسعار أو لتكاليف المعيشة.

كذلك، يجب أن يستمر هذا الارتفاع في الأسعار بصورة متواصلة ودون انقطاع لفترة من الزمن لا تقل عن سنتين أو ثلاثة حتى يقال بأن الاقتصاد يعيش حالة تضخم.

بأسلوب آخر يمكننا القول بأنه يطلق مصطلح التضخم عندما تنخفض القوة الشرائية للنقود مقابل الحصول على السلع والخدمات المعتادة، إذن فإن التضخم هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود.

والسؤال هل كل ارتفاع للأسعار يسبب تضخما؟ والجواب لا، لأن ارتفاع الأسعار لا يشكل تضخماً إلاً إذا بلغ مستوى معيناً أو استمر في الارتفاع بصورة دائمة، أو عندما يكون نمو الدخول النقدية مثل الأجور والرواتب لا يوازي نمو ارتفاع أسعار السلع والخدمات فتضعف القوة الشرائية للنقود.

**أسباب نشوء التضخم:** ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

**1– تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

**2–تضخم ناشئ عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

**3- تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي:** في الاقتصاد أو تغيرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطا أو لم يكن هناك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب .

**4- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى:** تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قِبل أمريكا ونتيجة لذلك يَنعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

**5- زيادة الفوائد النقدية:** ورجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان Johan Philip Pitman في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريبا فالاقتصادي كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثروة الأمم: "يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر".

**أسباب التضخم:** نستطيع القول: إن ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة ولكل من هذه الأسباب ظروف خاصة، كما أن حالة أو ظاهرة التضخم تحدث بصورة واضحة في الدول الضعيفة اقتصادياً بصورة مرتفعة نسبياً عن الدول المتقدمة اقتصاديا، وللتضخم أسباب متعددة ومن أبرز هذه الأسباب:

**1- أسباب اقتصادية داخلية:** في الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات، " ويشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولاً نقدية إضافية " تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.

**2- أسباب اقتصادية خارجية:** ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها، وعند حدوث أي ارتفاع في

أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة ، مثال ذلك عند ارتفاع أسعار قيمة الرز والقمح والسكر في الدول المنتجة والمصدرة فإن سعر تلك المواد سترتفع في الدول المستوردة.

**3- أسباب سياسية:** من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط اقتصادية دولية مثل حظر تصدير السلع إلى الدولة المحظور عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود في الدولة المحاصرة.

**أنواع التضخم:** من التعريف الأكثر شيوعا أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع مستمر في الأسعار.

**أ- ارتفاع المستوى العام للأسعار:** لا يعتبر تضخما مجرد ارتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين، ذلك لأن الارتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا غير أن التضخم هو الارتفاع العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك.

**ب- الارتفاع المستمر في الأسعار:** يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر ونفرق في هذا الصدد بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع الدائم لمرة واحدة كما قد تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثروات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث ارتفاع في أسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدث ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية، أما الارتفاع في الأسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو الارتفاع المستمر عبر الزمن ولفترة طويلة.

مما سبق فإن التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي:

**1- حسب تحكم الدولة في الجهاز الائتمان:**

أ- **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذا الارتفاع، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي إضافة إلى تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، مما يؤدي إلى تفتيش هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول العامة للأسعار.

ب- **التضخم المكبوت ( المقيد ):** ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتداخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان بالتحكم في الجهاز الائتمان

**ج- التضخم الكامش:** يتمثل هذا النوع بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذاً للإنفاق بفضل تدخل الدولة، كم انه يمكن تدخل عوامل اقتصادية تجبر الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية .

**2- حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:** بتنوع القطاعات الاقتصادية تتنوع الاتجاهات التضخمية فالتضخم الذي يفتش في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية.

**أ- التضخم السلعي:** هو تضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعتبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمار.

**ب- التضخم الربعي:** يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاكية والاستثمار.

**ج- التضخم الدخلي:** ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج.

**3- حسب مدى حدة الضغط التضخمي:**

**التضخم الجامع:** أشد أنواع التضخم أثار وأضرارا على الاقتصاد حيث تتوالى الارتفاعات للأسعار دون توقف. وبتالي تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها توسيط للتبادل وبتالي استغلال النقود في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة وانخفاض في المدخرات القومية.

عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي

4- **حسب الظواهر الجغرافية والطبيعية:** تحدث بعض أنواع التضخم بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية ليس لها صفة الدوام.

أ- **التضخم الطبيعي:** غير اعتيادي ينشا نتيجة الظروف طبيعية فاصلة نتيجة الزلازل، فهي حافز لظهور التضخم.

ب- **التضخم الحركي:** هو سمة من سمات النظام الرأسمالي فيعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية كالأزمات الاقتصادية المتجددة.

**قياس التضخم:** يقاس التضخم بطريقتين: الأولى وتتم بحساب معدل حساب الأسعار العام، حيث تؤخذ أسعار مجموعة من البضائع المنوعة منها الأطعمة والملابس والوقود والأجهزة مثل الكمبيوتر وكذلك مجموعة من الخدمات كتكلفة غسيل الملابس أو السيارات، وتحسب قيمة شراء هذه البضائع في كل شهر، في أماكن عرضها وبيعها للجمهور، ومن قيمة الشراء للفترات المختلفة والتي عادة تكون شهرا أو فصلا (ثلاثة أشهر) يعرف مقدار التضخم ومقدار التغير في مجموعة الأسعار وليس في سلعة واحدة فقط. فإن كان هناك انزياح للأسعار نحو الزيادة بمقدار نصف في المائة فإن ذلك يعني أن هناك تضخما بهذا المقدار، والطريقة الثانية لقياس التضخم: مقياس من المنبع، وهو أخذ عينات من أسعار البضائع وتسعيرها من المنتج الأول، أي مقدار السعر الذي يحدده المنتج لبضاعته، ومن هذه الأسعار الإجمالية يمكن معرفة اتجاه خط الأسعار بالصعود أو الهبوط، يحدث أن تنخفض

قيمة بعض السلع، فلا يعني ذلك انخفاض في التضخم، لأنه في الوقت نفسه ترتفع أسعار بعض البضائع الأخرى، لذا فإن المعدل لسلعة واحدة لا يؤخذ بالحسبان، ولكن يكون عاملا مهما لمعرفة سبب التضخم أو الغلاء، ومن هنا نسمع عن الضغوط الكبيرة على منتجي البترول، وذلك في محاولة من الدول الأخرى المشترية أو المستهلكة للبترول لتخفيض أسعاره، لأنه أحد السلع التي أدت إلى ارتفاع مؤشر التضخم.

فنتحدث هنا عن أسعار السلع وارتفاعها العام والمتواصل أما في الاقتصاد المفتوح للمبادلات فإن المهم مقارنة الارتفاع الداخلي للأسعار وهذا الارتفاع في الاقتصاديات الأجنبية:

– توازن نسب التضخم معناه منافسة الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية.

– قياس التضخم معقدة، ولكن تستعمل الأرقام القياسية لقياس التضخم خاصة المتعلقة بالأسعار والرقم القياس للناتج الداخلي الإجمالي.

والرقم القياسي للأسعار هو الوسيلة إحصائية يتم إعدادها شهريا وهي تحتوي على بعض النقائص، فمثلا كيف يمكن الأخر بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في سلوكيات الاستهلاكية؟ وكيف ندمج المنتجات الجديدة؟ ومع هذا فإن الرقم القياسي يعتبر مرجع أساسي للتحليل الاقتصادي.

**آثار التضخم:** للتضخم آثار اقتصادية واجتماعية مؤثرة على مسيرة التنمية الاقتصادية وأبرز هذه الآثار هي:

**أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم:**

**1– ارتفاع الأسعار وكمية النقود المتداولة:** يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود ونتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشترين، المنتجين والمستهلكين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوما بعد يوم ويلجأون إلى استبدالها بعملات أكثر استقرارا أو شراء الذهب أو العقارات، وذلك لأن التضخم يلعب بمنظومة

الأسعار النسبية المختلفة لأن ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة أو في وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة أقل (ببطء) كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها جامدة ، ولهذا فهناك من يتضرر من التضخم المستمر كما أن هناك المستفيد من التضخم.

**2- التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع:** تتأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخول الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتتدهور دخولهم بسبب التضخم في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم.

**3- إعادة توزيع الثروة القومية على نحو عشوائي:** يتعرض صغار المدخرين لأصول مالية إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار، في حين يستفيد من ارتفاع الأسعار أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب.

**ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم:** التضخم ظاهرة اقتصادية تعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في التالي:

**1-** إن أول مظاهر التضخم هو في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات على نحو تصاعدي مستمر ويكون هذا الارتفاع نتيجة لعدة أسباب منها:

**أ-** تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزيد عدد الفقراء في المجتمع.

**ب-** الارتفاع في تكاليف الإنتاج (زيادة أسعار المواد الخام المحلية والخارجية، ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج) يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

**ج**- الزيادة أو الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في مستوى العرض الكلي للسلع والخدمات نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي فترتفع الأسعار التي تؤدي إلى التضخم.

**2**- ينعكس ارتفاع الأسعار (التضخم) سلبيا على القدرة الشرائية لذوي الدخول الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين ، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع لعدم قدرتهم الحصول عليها وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر.

**3**- إن شرائح واسعة من المجتمع في الدول الفقيرة والمتخلفة هم من ذوي الدخول المحدودة الذين يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدهم على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكيا نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل.

**4**- يؤدي (التضخم) ارتفاع الأسعار إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتهنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية.

**5**- زيادة البطالة تزيد من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعا فقيرا ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءا بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام

العملات الأخرى فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم وبالتالي زيادة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك.

**سمات ظاهرة التضخم:** من أبرز سمات ظاهرة التضخم:

- أنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد.
- ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من جهة أخرى.
- انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـ"انخفاض القوة الشرائية".

**التدابير ضد التضخم:**

- تحقيق خفض كبير للفرق بين أضعف الأجور والمداخيل وأعلاها.
- التعريف العلني بكل الأجور والمداخيل بإعلانها، مثلاً في المنشآت.
- الإبقاء على مقدار في الاختيار اقل قليلاً بين كل المنتجات التي يمكن شراؤها.
- الإبطاء المحسوس لزيادة الأجور والمداخيل لا أكثر من 3% مثلاً عندما تزيد الأسعار بمقدار 1%.
- ربط الادخار بتغير الأسعار.
- إقامة تخطيط أكثر دقة للاتجاهات الاقتصادية الكبرى.
- ترك المزيد من الحرية الاقتصادية للمشاريع ضمن تخطيط مركزي عام.
- إيجاد حلول جديدة لا توجد في أي مكان آخر.

**إجراءات الحد من التضخم:** يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية:

البروفيسور د. بركات

**1-السياسة الاقتصادية:**

- تضع وزارة المالية السياسة المالية (fiscal policy) للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض (surplus) في الموازنة (Budget) يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

- قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

- زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

- خفض الإنفاق الحكومي، يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

**2- السياسة النقدية:** تتولى المصارف المركزية في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية:

**أ - الأدوات الكمية:**

- زيادة سعر إعادة الخصم، ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الإنمائية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

- دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق، أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

- زيادة نسبة الاحتياط القانوني، تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الإنمائية لدى المصارف.

**ب – الأدوات النوعية:** أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسئولين فيها عن الانتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

**طريقة أخرى لعلاج التضخم والتي تتمثل في السياسة المالية وأدواتها:**

يقصد بسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المتلفة للأدوات العامة لدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدولة وأهم أدواتها هي:

1- **الضرائب بكافة أنواعها:** مثل ضرائب الشركات والرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتحد سياسة الحكومة الضريبة وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس إستراتجية الحكومة.

فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميزا في إعادة توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية الناشئة.

2- **الإنفاق الحكومي:** فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط الاقتصادي أو تأجيل ببعض مشروعات الاقتصادية.

**3- الدين العام:** تعتبر السياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبيل الحصول عليه من الوسائل المهمة في تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي , أما إذا كانت الموازنة العامة تتحقق فائض فإن حجم هذا الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني.

توجد إجراءات أخرى معالجة لتضخم منها:

– الرقابة المباشرة على أسعار بوضع حد أقصى وحد أدنى لها واستخدام نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية

– إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب بعض السلع الكمالية

– الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإنفاق الأسعار والأجور وكذلك تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية ومن الإجراءات التي تساعد على علاج التضخم رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار الوطني.

**العلاقة بين التضخم وسعر الصرف:** تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدا من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

**العلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار:** تفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب، فهذه القوانين تقرر أنه – بالنسبة لكل سلعة على حدة – يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض، وإذا حدث إفراط في الطلب – فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضيق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حتى تزول تماما وعندئذ يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار. وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب

على جميع السلع والخدمات – أو الجزء الأكبر منها – يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم. على الأموال زيادة في أسعار الفائدة، في حين زيادة عرض الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.

يعتبر التضخم واحدا من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرات به، وهو مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية، لا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده. وبالعكس أيضا لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، إن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له. والمعروف أن التضخم عرض وليس مرض هو مؤشر خلفه تكمن حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن بأسبابه ونتمنى أن ينال بحثنا إعجابكم.

إن معظم الدول حاربت الظاهرة ووجهتها من ظهورها ومازالت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة أثارها السلبية والقضاء عليها وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تأثر عكسياً على اقتصاديات الدول فهل يمكن فعلا تخلص منه بشكل نهائي والقضاء على كل أثاره السلبية تماشيا مع استقرار النظم الاقتصادية وفي حالة عدم القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولا والبحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من أجل الوصول إلى حلول لمشاكل اقتصادية أخرى.

## المحور الثاني عشر: البطالـــة Chômage

البطالة حقا كارثة تستوجب الوقوف .. ولفت الانتباه .. فالواقع يؤكد أن معدلات البطالة في تزايد مستمر، الجميع يحاول البحث عن طريق للخروج من الأزمة ولكن الواضح أنه يزداد ابتعادا!!

في السطور التالية نحاول الاقتراب من جذور المشكلة بشكل موضوعي بعيدا عن المزايدات وإلقاء الاتهامات في محاولة للوقوف على تفاصيل وأبعاد القضية فى محاولة لإيجاد الطريق الصحيح للبطالة، بوجه عام، هي تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وحيث الغايات من العمل متعددة، تتعدد مفاهيم البطالة فيقصد بالبطالة السافرة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدون عملا، وللأسف يقتصر الاهتمام بالبطالة، في حالات كثيرة، على البطالة السافرة فقط.

لكن مفهوم البطالة، أو نقص التشغيل، يمتد إلى الحالات التي يمارس فيها فرد عملاً ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد، أو المرغوب. وتسمى هذه الظاهرة البطالة الجزئية الظاهرة أو نقص التشغيل الظاهر، ويمكن اعتبار نقص التشغيل الظاهر تنويعه على صنف البطالة السافرة.

يحدث في بعض المجتمعات أن يعاني بعض من أفرادها، في الوقت نفسه، من زيادة في التشغيل، بمعنى عملهم وقتاً أطول من معيار معتاد لكي يتمكنوا من الوفاء باحتياجاتهم، وهو وجه آخر من أوجه اختلال التشغيل في المجتمع.

كذلك يمكن أن يعانى الأشخاص المشتغلون، ولو كل الوقت المعتاد، من نقص التشغيل المستتر أو البطالة المقنعة، عندما تكون إنتاجيتهم، أو كسبهم، أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم، متدنية حسب معيار ما، وهذه أخبث أنواع البطالة، خاصة في المجتمعات النامية. حيث نقص التشغيل المستتر هو الوجه الآخر لتدنى الإنتاجية الاجتماعية للعمل المبذول؛ أو لقصور الدخل من العمل عن الوفاء بالحاجات الأساسية، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي الكلى، أي الإفقار، أو لإهدار الطاقات البشرية والاستثمار في التعليم نتيجة لقلة

التوافق بين نظم التعليم واحتياجات سوق العمل؛ أو لتحمل شروط عمل غير آدمية مثل وقت عمل بالغ الطول أو بيئة عمل مضرة؛ وكلها قسمات جوهرية للتخلف، ومن الأسف، أن نقص التشغيل المستتر لا يلقى العناية الواجبة في مناقشة البطالة، ويعود هذا، أساسا، إلى الصعوبات الكبيرة التي تحيط بهذه الظاهرة، في الفهم والقياس والتشخيص والعلاج.

تزداد أهمية التفرقة بين ألوان وأنواع البطالة في الدول النامية التي لا يلتحق بالقطاع الحديث من النشاط الاقتصادي فيها إلا قلة من العاملين، حتى هذه القلة لا تتمتع بمزايا العمل، أو التعويض عن البطالة، المعتادة في الاقتصاديات الرأسمالية الناضجة (لهذا لا يستقيم، كما يقال أحيانا، أن معدل البطالة في الجزائر يقل عن أوروبا مثلا).

لا تزال البطالة تشكل تحديا كبيرا للدول خاصة الجزائر باعتبارها أحد مساوئ سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت منذ سنوات فهناك فجوة كبيرة في سوق العمل الجزائرية، حيث لا يتوازن الطلب مع العرض والحكومة قدرت حجم العاطلين بنحو مليون و440 ألف بينما قدرتها جهات اقتصادية أخرى بنحو 4.5 ملايين بطال والخطير أن طالبي العمل يتزايدون سنويا فالجامعات الجزائرية تخرج نحو 160 ألف خريج، وتصل أعداد خريجي الشهادات فوق المتوسطة إلى 600 ألف إلى جانب 350 ألف متسربين من التعليم يتوقع دخولهم إلى سوق العمل سنويا.

**أولا: مفهوم البطالة le concept de chômage:**

لا شك في أن أول سؤال منطقي يتبادر للذهن في مطلع هذه الدراسة هو: من هو البطال؟. ولأن هذا السؤال يبدو لأول وهلة بسيطا جدا فقد يسارع البعض بالإجابة عنه بالقول: إن البطال هو من لا يعمل pas de travail، إن هذا التعريف غير كاف بل وغير دقيق. حقا إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا إلى التقاعد ويحصلون الآن على معاشات.

فهؤلاء لا يصح اعتبارهم بطالين لأن البطالين يجب أن يكونوا قادرين على العمل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم بطالين لأنهم لا يبحثون عن عمل مثل الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا إن بلغوا سن العمل (عادة 16 سنة)، فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم مستقبلا في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى ولهذا لا يصح إدخالهم في دائرة البطالين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا découragé أما لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجد ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل. فمثل هؤلاء لا تدخلهم الإحصاءات الرسمية ضمن زمرة البطالين. كذلك قد يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل فهؤلاء أيضا لا يعتبرون بطالين.

من ناحية أخرى يوجد عدد من الأفراد الذين يعملون فعل أو يحصلون على أجر أو راتب غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل، وهؤلاء رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كبطالين لا يجوز اعتبارهم كذلك، وهناك بعض العمال والموظفين الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم ويرغبون في العمل طوال الوقت ولهذا فهم يبحثون عن مثل هذا العمل.

ومع ذلك فإن إحصاءات العمل غالبا لا تعتبر هؤلاء ضمن البطالين حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الأسبوع فمثل هؤلاء كان تصنيفهم بأنهم في حالة نقص للتشغيل sous-emploi ويجب أخذهم بعين الاعتبار عند وضع إحصاءات البطالة.

وعليه نستنتج أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا، كذلك يوجد هناك بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد أو وقت إعداد إحصاء البطالة ولكنهم لا

يصنفون ضمن دائرة البطالة لأن لهم وظيفة أو عملا تغيبوا عنه بصفة مؤقتة بسبب المرض أو الإجازة أو لأي أسباب شخصية أخرى.

من ذلك يتبين لنا أنه ليس كل من لا يعمل بطالا، وفي الوقت نفسه، ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن فئة البطالين وأن فئة من لا يعملون أكبر بكثير من فئة البطالين (انظر الشكل)، وعموما هناك شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف البطال بحسب الإحصاءات الرسمية وهما:

- أن يكون قادرا على العمل.
- أن يبحث عن فرصة للعمل.

تأسيسا على ذلك يجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف البطال بأنه: «كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى».

وينطبق هذا التعريف على البطالين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

**شكل إيضاح من هم البطالون**

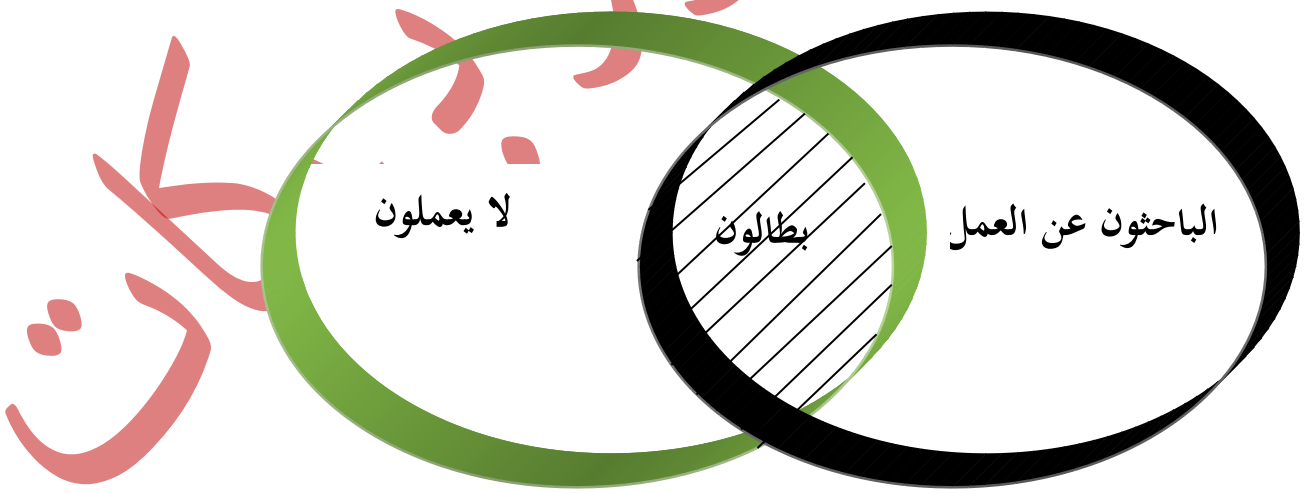


**المصدر**: A.Sen; employement, technology and development, Oxford, london 1975

**ثانيا: أنواع البطالة:**

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر والعرق وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات البطالة فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة، فهناك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها الدول الصناعية الرأسمالية.

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة ارتأينا ان نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالتالي:

- البطالة الدورية.
- البطالة الاحتكاكية.
- البطالة الهيكلية.
- البطالة السافرة والبطالة المقنعة.
- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية.
- البطالة الموسمية.
- البطالة السلوكية.
- البطالة المستوردة.

ونتناول الآن تعريف هذه الأنواع بشكل موجز.

**1- البطالة الدورية: chômage cyclique:** من المعلوم أن النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة بل تنتابه فترات صعود وهبوط دورية، والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين يطلق عليها مصطلح «الدورة الاقتصادية le cycle économique» التي لها خاصية التكرار والدورية، وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول، المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد إلى أن يصل التوسع منتهاه

بالوصول إلى نقطة الذروة، أو قمة الرواج وعندها تحدث الأزمة (وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل والناتج والتوظيف...) نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى.. وهكذا.

رغم أنه لا توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما فإن جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة متشابهة، بمعنى أنه لو توقع أحد الاقتصاديين أن اقتصاد دولة ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد فإنه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي:

- سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح وسوف تتزايد نتيجة لذلك المخزون غير المرغوب فيه من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية، وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط بخفض حجم إنتاجهم فإن الدخل الوطني الإجمالي سوف يهبط ويهبط معه أيضا الإنفاق الاستثماري.
- ينخفض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل ثم تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.
- مع هبوط حجم الإنتاج سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة وستنخفض نتيجة لذلك أسعار كثير من السلع، على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.
- تتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد وتنخفض معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ويسيطر التشاؤم على المستثمرين وينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.

أما مرحلة الانتعاش أو التوسع أو الرواج فيمكن القول إن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا حالا عن حالة الكساد، وما بهمنا في هذا الخصوص هو أن نلحظ أن أهم

سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة، فقد رأينا أن من أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة وأن من أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة. وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية chômage cyclique.

2- **البطالة الاحتكاكية chômage frictionnel:** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة) أو حينما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية الأطفال ورعايتهم، فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينها.

والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل يبحث كل منهم عن الآخر (عن طريق إعلانات الصحف الاتصالات المباشرة مكاتب التوظيف...). وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية أو لنقصها لدى الطرفين.

من الواضح أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض أي افتقاد الصلة أو حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

من المحتمل أنه لو توافرت هذه المعلومات لدى الطرفين، تنخفض المدة التي يتعطل فيها العامل في البحث عن العمل، وتقصر الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوافر له العمالة المطلوبة، ومن المحتمل أيضا أن تكون فرص العمل الشاغرة تكفي هؤلاء الذين يبحثون عن العمل وربما تكون مؤهلاتهم تتوافق مع متطلبات هذه الفرص الشاغرة.

في ضوء ما تقدم يعتقد عدد من الاقتصاديين أن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة، فإن السبب الرئيسي لها هو نقص

المعلومات وبالتالي فإن إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف (مكاتب القوى العاملة) من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر.

يرى عدد آخر من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل وهي النفقة التي تقاس بالدخل المفقود نتيجة للبطالة وتكاليف الانتقال والمقابلات والنشر في الصحف، ويعتقد هؤلاء أن نظام إعانة البطالة يلعب دورا مؤثرا في خفض تكلفة البحث عن العمل ومن ثم يسهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية، فهم يعتقدون أنه مع وجود هذه الإعانة التي غالبا ما تكون معفاة من ضرائب الدخل يميل البطال إلى بذل وقت أطول في البحث عن العمل ومن ثم يتزايد عدد من يعتبرون داخل دائرة البطالة الاحتكاكية، ولهذا ينادي هؤلاء بأن فرض ضرائب الدخل على إعانة البطالة وتقليل المدة الزمنية التي تعطى فيها هذه الإعانة من شأنهما أن يقللا من هذا النوع من البطالة.

**3- البطالة الهيكلية chômage structurel:** يقصد بها ذلك النوع من البطالة الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني (تغير التركيبة الاقتصادية) وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال البطالين الراغبين في العمل والباحثين عنه، أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة إلى تغير أساسي في التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة نتيجة ازدهار الصناعة. فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب.

في هذه الحالة يصعب على البطالين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم، وفي الوقت نفسه يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة، أي أننا هنا في مواجهة حالة فائض عرض offre excédentaire في سوق عمل ما وفائض طلب demande surplus (نقص عرض) في سوق عمل آخر، ويظل هذا الخلل قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب، ولعل ما لحق بعمال مناجم الفحم في خمسينيات وستينيات القرن 19 مثال دقيق على طبيعة البطالة الهيكلية الناجمة عن تغير هيكل الطلب، ففي هذه الفترة تم غلق الكثير من مناجم الفحم في أوروبا والولايات المتحدة بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة مما أدى إلى ظهور جيش من بطالة عمال المناجم في هذه الآونة في الوقت الذي لم يكن من الممكن فيه أن يجدوا فرصة عمل آخر في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها أجبرهم على ترك هذه الأماكن والرحيل إلى أماكن أخرى بحثا عن عمل أو لتعلم مهارات جديدة.

كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، والمثال الواضح على ذلك هو أن ارتفاع درجة أتمتت عمليات الإنتاج automatisation وظهور الآلية أو الإنسان الآلي (مثل صناعة السيارات) قد أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون على خطوط الإنتاج، فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكليا خاصة إذا كان حصول العمال البطالين على وظائف جديدة ربما يتطلب منهم إما الرحيل إلى أماكن بعيدة تتوافر فيها هذه الوظائف أو اضطرارهم للتعلم وإعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة، وعموما سيحتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى يمكن الحصول على هذه الوظائف.

كما أن البطالة الهيكلية من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل، ومن أمثلة ذلك دخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية وما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى، كما أن الشباب كثيرا ما يغيرون أعمالهم وغالبا ما تكون لديهم

الرغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم والعودة مرة أخرى إلى قوة العمل، وعلى ذلك تكثر بينهم البطالة الهيكلية بدرجة أكبر من وجودها بين الكبار.

عرفت الدول الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة mondialisation والتي تسارعت على نحو شديد عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث انتقلت الكثير من الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا إلى الدول النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة (مثل الإعفاءات الضريبية، انخفاض تكلفة الطاقة والأراضي وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي..) فضلا عن انخفاض اجرة القوى العاملة، هذا هو ما حدث على سبيل المثال في صناعة الملابس الجاهزة والصناعات التجميعية الإلكترونية، صناعة السيارات، بناء السفن، لعب الأطفال، المنتجات الكيميائية.. إلى آخره. فكثير من هذه الصناعات هاجرت من الدول الصناعية إلى الدول النامية بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع في هذه الدول تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى.

**4 – البطالة السافرة والبطالة المقنعة Le chômage déguisé:** يقصد بالبطالة السافرة، حالة البطالة الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى. لهذا فهم في حالة بطالة كاملة لا يمارسون أي عمل، ويمكن أن تكون البطالة السافرة احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وفي الدول الصناعية يزداد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل البطال على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في الدول النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وشدة وحدة بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

أما البطالة المقنعة فالمعنى المراد به هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج

شيئا تقريبا وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات، وتقليديا كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالدول النامية نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية طمعا في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة.

**5 – البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:** البطالة الاختيارية chômage volontaire هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، فقرار البطالة هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة البطالة الإجبارية chômage involontaire فهي الحالة التي يحول فيها العامل على البطالة بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على نحو ما شرحنا آنفا.

**6 – البطالة الموسمية chômage saisonnier:** هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد تشهد بعض القطاعات

الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلا أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتا.

**7 – البطالة السلوكية chômage de comportement:** هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

**8 – البطالة المستوردة chômage importé:** هي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

**الخاتمة:**

من الأمور المسلم بها اليوم ان علم الاقتصاد يعتبر الدعامة الأساسية لإنهاض المجتمعات وتوطيد سيرها التاريخي، وان القدرة على التحكم بالشؤون الاقتصادية وتطبيق المبادئ والقواعد والتشريعات الاقتصادية لتعبر حقيقة عن تحديد الفترة التاريخية من مراحل التطور الاقتصادي للدولة، إذ ستجعل مجالا للتحكم في النتائج المنطوية وراء تلك المبادئ والتشريعات، ومن المعلوم ان الشكل العام الذي تأخذه المجتمعات في سبيل نموها وتطورها التاريخي يختلف باختلاف الظروف والتاريخ الاجتماعي والعادات والتقاليد والمعتقدات وغير ذلك من الأمور التي تميز كل مجتمع عن الآخر، هذا بطبيعة الحال يتطلب دراسة شاملة لا فقط لأحوال المجتمع كما هي عليه وإنما لما يصبو إليه وطريقة الوصول إلى الأهداف المرجوة.

لا يلبث الواحد منا إلا ان يميل إلى القول ان دراسة الاقتصاد هي تلك الدراسات التي تتقدم كل الدراسات الأخرى من نوعها لان القوى التي ترافق تطور المجتمعات ومقدار نموها تكمن وراء عوامل اقتصادية حيوية لا تفتا الظروف ان تظهرها بشكل أو آخر في الأمد القصير أو الطويل.

أخيرا أتمنى من الله عز وجل انه وفقني في انجاز هذا العمل وان يستفيد منه طلبتنا وان يكون مرجعا لمن يحتاج إليه، وان شاء الله سوف نواصل في نشر العلم والمعرفة.

**المصادر والمراجع:**


- القزوني علي محمد تقي عبد الحسين، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية: 08-89
- دويدار محمد حامد، شهاب وجدي محمود، الاقتصاد السياسي، بيروت، الدار الجامعية.
- متولي هشام، الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، تموز يوليو 1990.
- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية. لبنان، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1981.
- عبد الرحمان يسري احمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

سيف الإسلام حسين عبد الباري، البطالة الأسباب والمخاطر المترتبة عليها ومنهج الإسلام في معالجتها، دار البنين للنشر، الطبعة الثانية، مصر.

- موسى عبد الله، البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر.
- جيمس جوراتني، ريجارد ستروب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصورن دار المريخ للنشر بالرياض 1988.
- داني الأرنولد، ترجمة عبد الأمير شمسا لدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت.
- ج. اكلي، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سليمان، وزارة التعليم والبحث العلمي بغداد.

محمد سعيد علي سلمان، التضخم والتكيف الهيكلي، دار المستقبل العربي، القاهرة.

- جيمس جوراتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، الرياض.
- مصطفي رشدى شيحة: علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية،1987.
مصطفى آمل السعيد، أحمد رشاد موسى، عبد الحميد الغزالي، محاضرات في الاشتراكية، دار النشر في الجامعات المصرية، 1970.
- نادية سالم النمر، التحليل الاقتصادي الكلى، لم يذكر دار النشر.
- محمد دويدار، مدخل الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

البروفيسور بركات